جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

أثر العامل الأقتصادي في العلاقات الأردنية التركية

2016 - 2002

The Impact of the Economic Factor in the Jordanian-Turkish Relations

2002 - 2016

إعداد

هلال صالح زيوت

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد المقداد

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الأول

2017م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

أنا الطالب هلال صالح زيوت، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة .

التوقيع

التاريخ: / / 2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نموذج إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنَظمتها وتعليماتها

انا الطالب: هلال صالح زيوت الرقم الجامعي: 1520600036

الكلية : العلوم السياسية/معهد بيت الحكمة التخصص: علوم سياسية

أعلن بأنَني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها، السارية المفعول بها المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر العامل الأقتصادي في العلاقات الأردنية التركية

2016 - 2002

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلميّة، كما أنَني أعلن أنَ رسالتي غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية وتأسيساً على ما تقدم فإنَني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة في ما لو تبين غير ذلك ما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم والاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب..... التاريخ 26/ 12/ 2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة الموسومة بعنوان " أثر العامل الأقتصادي في العلاقات الأردنية التركية"

2016 – 2002

وأجيزت بتاريخ 2017/12/26

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور محمد المقداد	(مشرفا ورئيسا)	
الدكتور صايل السرحان	(عضوا)	
الدكتور هاني أخو أرشيدة	(عضوا)	
الدكتور خير الذيابات	(عضوا خارجيا)	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي

أخوتي وأخواتي

ليس هناك من كلمات تساوي عظم كلمة الأخوة لأصفكم بها فلكم مني خالص الحب

يزن ، رزان ، محمد ، لجين ، ميرال

أقاربي وأصدقائي

شكرا لكم على ما قدمتم من حب وعون فأنتم مثال الأخوة الصالحة الذين تسعون لفعل الخير ورسم الابتسامة على كل وجه كلماتي ذبلت خجلا لعجزها عن شكركم أسأل الله أن يجعلكم مددا لكل خير.

أصدقائي وزملائي خلال الفترة الدراسية لكم مني كلمة شكر على ما قدمتم لي من علم ونصح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم عليَّ بنعمة العقل والدين. القائل في محكم التنزيل

"" وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ

صدق الله العظيم سورة يوسف (76)

والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم إما بعد:

أتقدم بخالص الشكر الجزيل والعرفان بالجميل والاحترام والتقدير لمن غمرني بالفضل واختصني بالنصح ولم يبخل عليّ بشيء من وقته الثمين وتفضل عليّ بقبول الإشراف على رسالة الماجستير الأستاذ الدكتور محمد المقداد

ولأعضاء هيئة المناقشة

د. صايل السرحان د. هاني أخو أرشيدة والعضو الخارجي د خير ذيابات

ولمن كان نعم الناصح الأمين ونعم الأب الوقور ونعم الأخ الحليم أفاض عليّ بعلمه وشملني بفضله وسماحته الدكتور قاسم نواف البري

تقف كلمات الشكر متواضعة أمامه وتكاد لا توازي رونق كلماته وأثر صوته الذي لم يدخر جهدا في الحث والمثابرة على طلب العلم السيد عدنان مصطفى الربابعة .

والشكر الموصول لكل من لم يتسنى المقام لذكر أسمائهم هنا لكم كل الحب أقارب وأصدقاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول المحتويات

تفويض..... ب
نموذج إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها ..... ج
قرار لجنة المناقشة..... د
الإهداء..... ه
الشكر والتقدير ..... و
جدول المحتويات..... ز
الموضوعات..... ح
قائمة الجداول..... ك
قائمة الأشكال..... ك
الملخص..... ل
الفصل التمهيدي..... 1
الفصل الأول العامل الاقتصادي في السياسة الدولية (دراسة نظرية) 18
الفصل الثاني العلاقات الأردنية – التركية (دراسة تاريخية) 53
الفصل الثالث أثر العامل الاقتصادي على مستقبل مجالات التعاون الأردني–التركي..... 77
النتائج والتوصيات..... 97
التوصيات..... 99
المراجع..... 100
.Abstract..... 113.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوعات

الفصل التمهيدي

المقدمة

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية (النظرية)

الأهمية العملية

أهداف الدراسة

مشكلة الدراسة وأسئلتها

فرضيات البحث

حدود الدراسة

المتغيرات الأساسية للدراسة

الاطار النظري

الدراسات السابقة

منهجية الدراسة

الفصل الأول : العامل الاقتصادي في السياسة الدولية (دراسة نظرية)

المبحث الأول : العامل الاقتصادي والجانب النظري في مجال العلاقات الدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلبالأول : العامل الاقتصادي في مراحل تطور علم العلاقات الدولية في مرحلة ما قبل وبعدالحداثة

المطلب الثاني : واقع العامل الاقتصادي في مجالات التعاون الإقليمي والعالمي

المبحث الثاني : مجالات التعاون الاقتصادي وأثرها على الجانبين السياسي والأمني في العلاقات الدولية

المطلب الأول : أثر العامل الاقتصادي في تأطير التعاون السياسي والعلاقة المتبادلة

المطلب الثاني : أثر التعاون الاقتصادي على الجانب الأمني

الفصل الثاني : العلاقات الأردنية - التركية (دراسة تاريخية)

المبحث الأول : مراحل تطور العلاقات الأردنية –التركية

المطلب الأول : تطور العلاقات السياسية الأردنية-التركية

المطلب الثاني :تطور العلاقات الأمنية الأردنية -التركية

المبحث الثاني : دور الجانب الاقتصادي في تطور العلاقات الأردنية-التركية.....

المطلب الأول : العلاقات الاقتصادية الأردنية- التركية قبل وصول حزب العدالة والتنمية.....

المطلب الثاني : واقع العلاقات الاقتصادية الأردنية (2002-2016).....

الفصل الثالث : أثر العامل الاقتصادي على مستقبل مجالات التعاون الأردني-التركي

المبحث الأول : مؤشرات تطور العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية بين الجانبين الأردني والتركي

المطلب الأول : المؤشرات الاقتصادية (مؤشر التجارة البينية ، مؤشر الاستثمار)

المطلب الثاني : المؤشرات السياسية والأمنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : تقييم عام لواقع العلاقات الأردنية - التركية

المطلب الأول : تقييم واقع العلاقات الأردنية – التركية ماقبل وبعد "الربيع العربي"

المطلب الثاني : تقييم أثر العامل الاقتصادي على مستقبل العلاقات الأردنية-التركية

النتائج والتوصيات .....

النتائج.....

التوصيات.....

المراجع.....

الملخص باللغة الانجليزية.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

جدول 1: الاستيراد والتصدير (1980-1993).

جدول 2: الأستيراد والتصدير (1994-2001)

جدول3: التجارة الخارجية (2001-2009)

جدول4: التجارة الخارجية (2010-2016)

قائمة الأشكال

الشكل1: الاستيراد والتصدير (1980-1993)

الشكل2: الأستيراد والتصدير (1994-2001)

الشكل3: التجارة الخارجية (2001-2009)

الشكل4: التجارة الخارجية (2010-2016)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

آثر العامل الاقتصادي في العلاقات الأردنية التركية

2016 – 2002

إعداد

هلال صالح زيوت

اشراف الأستاذ الدكتور

محمد المقداد

الملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن اثر العامل الاقتصادي على العلاقات التركية الأردنية وخاصة بعد ظهور حزب التنمية والعدالة إلى سدة الحكم (2002 - 2016). ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم: أولا، إعادة النظر في مجمل المفاهيم ومنطلقات التفكير التي بنيت عليها العلاقات الدولية بين الأردن وتركيا وخاصة المتعلقة منها بالبعدين التاريخي والثقافي،وثانيا مقاربة طبيعة العلاقات الأردنية التركية وتطورها قبل وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في حدود المؤشرات السياسية والأمنية والاقتصادية بين البلدين،حيث تم استعراض مجمل الاتفاقيات والنشاطات الاقتصادية والقضايا السياسية والأمنية المشتركة التي تدفع بالطرفين نحو إقامة علاقات دولية مستدامة لتحقيق المصالح المشتركة على كل من المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. وقد كان من أهم نتائج الدراسة:

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تمثل الأردن وتركيا حليفين هامين منذ اندلاع سياسة الحرب الباردة وان الاستقرار في الشرق الأوسط محوري ويعتمد على طبيعة العلاقة بينهما لإنهاء الأزمات التي تواجههما بشكل خاص والتي تواجه المنطقة بشكل عام كما بينت الدراسة أنه كان تأرجح في العلاقات بين البلدين و إضافة إلى كونها تؤسس لمشاريع مشتركة إقليمية قد تشمل الانفتاح على تركيا،فأنها تسهم غالبا في زيادة احتمالات بناء جسور ثقة خصوصًا في المجالين الأمني والسياسي. كما أن العلاقات الأردنية التركية تؤكد على العودة إلى الجغرافيا بدلا من التاريخ. وأن العلاقات الاقتصادية تبين حرص تركيا على استمرار العلاقات مع الأردن. ومن التوصيات: ضرورة التنسيق بين الأردن وتركيا لتحقيق المصالح المشتركة، والبحث عن أفضل مجالات التعاون في المشاريع التنموية وأخذ الحيطة من المخاوف التي تواجه البلدين، والاستفادة من التجربة التركية بتطبيق النموذج الاقتصادي التركي في البيئة الأردنية في العلاقات الدولية والتوسعة الاقتصادية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل التمهيدي

أولا : المقدمة

ليس من الممكن النظر إلى السياسة الخارجية الأردنية إلا على اعتبار أنها امتداد لشؤونها وقضاياها المحلية. وبصورة أدق،فان الاستقرار المحلي والجاهزية الاقتصادية تعتبر من القضايا المركزية في تشكيل العلاقات الخارجية الأردنية، والأمر نفسه ينطبق على تركيا وأي دولة أخرى.

تعتبر تركيا والأردن من الدول التي تلعب دورا رئيسا في سياسة الشرق الأوسط، بعد أن أقامت علاقات طويلة الأمد يعود تاريخها إلى بداية الحرب الباردة. إن موقف البلدين المؤيد للغرب ومصالحهما المشتركة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي أدى بكل من تركيا والأردن إلى أتباع أفضليات سياسية مماثلة للسياسة الخارجية تجاه العديد من القضايا ومواجهة الأزمات والمآزق في المنطقة. أن ظهور العهد الجديد في السياسة الخارجية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية الذي يقوم على مبدأ محي الخلافات مع الدول المجاورة وربما العديد من الدول الأخرى أعطى دفعة قوية لتعزيز العلاقات بين الأردن وتركيا. واليوم، يواجه كلا البلدين نفس التحديات في المنطقة، وخاصة فيما تعلق بالانقسام الطائفي في العراق، وتدفق اللاجئين السوريين إلى جانب عدم الاستقرار في سوريا، والنزاع الفلسطيني الإسرائيلي الجاري. ومهما يكن فان البيئة الإقليمية المتغيرة قد أثارت مؤخرا قلق تركيا والأردن أيقظتها للتحرك غلى سبيل الحفاظ الاستقرار والنظام في الشرق الأوسط من التحديات الإقليمية كانت تثير البلدين تجاه تصور نفس المخاطر.هذه التصورات خلقت نوعا من التباين في وجهات النظر حول العديد من الملفات الإقليمية، السياسية والأمنية، في مقدمتها سوريا والإخوان المسلمين بمصر والموقف من القضية الفلسطينية مما ساهم بشكل كبير في اتساع الفجوة بين الطرفين لاسيما منذ انطلاق الربيع العربي، الذي تدعمه تركيا بكل قوتها مقابل الرفض التام للأردن بكل ما له علاقة بالثورات الشعبية، وهو الأمر الذي أدى في كثير من الأحوال إلى مطالبة الأصوات الأردنية بتجميد العلاقات السياسية والعسكرية والأمنية مع تركيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.ومما لا شك فيه هو أن إعلان الكثير من المحللين والخبراء بأن ثورات الربيع العربي كانت السبب الأهم في توتر العلاقات الوثيقة والتاريخية بين تركيا والأردن بسبب تباين الموقف السياسي تجاه محطات الربيع في الدول العربية. وعلى الرغم من ذلك، فإن مجمل التصريحات تشير إلى أن علاقات الأخوة بين الشعبين التركي والأردني تعود إلى قرون عديدة، ولا يمكن بأي حال أن تؤثر عليها الخلافات السياسية، وتباين وجهات النظر بشأن بعض الملفات المؤقتة. كما ويعتبران أن العلاقات الأردنية نموذجًا رائعًا للتعاون بين تركيا والعالم العربي.

الواقع، أن الصراع الطويل الأمد في فلسطين، والتوتر الطائفي المطول في العراق، وعدم الاستقرار في لبنان والصراع الأخير في سوريا، قد دفع إلى تعزيز دور تركيا في الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار، فقد كانت زيارة رئيس الوزراء التركي عبد الله جول لمصر والأردن وسوريا والسعودية وإيران فى يناير 2003 استراتيجيه نشطة للسياسة الخارجية لبحث وتحديد المخاوف والاهتمامات المشتركة.ومهما يكن فان عدم الارتياح من الدعم التركي المطلق للإخوان في المنطقة خاصة في سوريا ومصر، والانفتاح التركي الأخير على دول المنطقة في محاولة تكيفها مع الوضع الإقليمي السياسي لاحتواء النتائج السلبية لعلاقتها المتراجعة مع روسيا"، وشعور انقره بأنها الأب الروحي القادر على تغيير الأنظمة في المنطقة العربية نتيجة لعلاقتها مع الجماعات الإسلامية، أدى إلى تراجع تذبذب العلاقات بين عمّان وأنقرة. وإضافة إلى ذلكفهناك "اعتقاد في الأوساط التركية أن المتغيرات الدولية والإقليمية والتحولات الجارية أدت إلى بروز معادلة جديدة في الجيوبوليتك الإسلامية، مفادها انتقال مركز هذه الجيوبوليتكا إلى تركيا بدلاً من العالم العربي وإيران، حيث يعد الرئيس التركي تورغوت أوزال من أبرز منظري هذا التوجه (تشاندرا ، 1994)

وباختصار، فإن متابعة المشهد عن كثب يوحي بأن فرص التعاون العسكري الأمني السياسي بين البلدين ضعيفة للغاية، في ظل تمسك كل من البلدين بإستراتيجيته الخارجية دون أي تنازلات. ولكن، قد لا تكون هذه هي نهاية المطاف، إذ أن عدم وجود الفرصة في التعاون والتحالف قد أدى في النهاية إلى محاولة البحث عن قضايا ذات اهتمام مشترك، تكون قاعدة انطلاق نحو تحسين العلاقات والخلاص من الأزمة. من هذه المحاولات: الزيارة الأخيرة لأوغلو للأردن التي غلب عليها الطابع الاقتصادي ، وذلك تأكيدا على حرص أنقرة في استمرار العلاقات مع عمّان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حتى وإن كانت مؤقتَة، وذلك بناء على عدم الوقوف عند محطة الخلاف بين الجانبين وتحديدًا في ملفي سوريا والإخوان المسلمين. وكما رأينا فقد خلصت هذه الزيارة إلى توقيع الجانبين اتفاقيات تعاون في مجالات العمل والضمان الاجتماعي ومحالات التعاون في الملاحة الجوية، إضافة إلى اتفاقيات أخرى في الاستثمارات المتبادلة، ومشروع ترميم الخط الحديدي الحجازي، ومجال النقل الجوي والأرصاد الجوية ومجال حماية الغابات. صوت الشعب(2016)

والسؤال هنا: إلي أي مدى يمكن للتعاون الاقتصادي أن يعزز العلاقات الأردنية التركية، وما آثار ذلك على البلدين؟

هذه الدراسة ستجيب على هذا السؤال من خلال البحث في العلاقة الاقتصادية الأردنية – التركية على الفترة 2002 – 2016 على وجه التحديد، وذلك لما تمتلكه الدولة التركية من مقومات اقتصادية تمكنها من توجيه سياستها الخارجية في إنشاء تحالفات سياسية واقتصادية وخاصة مع الأردن التي باتت بحاجة لتحالفات قوية لتخرج من الأزمة المالية التي تعاني منها، وذلك لما تمتلكه تركيا من خبرات وتجارب اقتصادية أوصلتها لصفوف الدول المتقدمة .

ثانيا : أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة بكونها ستساعد في وضع وطرح بعض الحلول لمساعدة الدولة الأردنية لما تعاني منه من وضع اقتصادي صعب والتوصل لحلول تتماشى مع البيئة الداخلية وإيجاد آليات تشاركيه بين الدولتين تساعد في إنهاء الأزمة الاقتصادية. ويتوقع من هذه الدراسة أن تفيد في المجالين العلمي والعملي على النحو التالي:

1- الأهمية العلمية

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة لرفد مؤسسات ومراكز الأبحاث بمعلومات وبيانات تساعدها في دراسة الوضع الاقتصادي استنادا على ما سيقدمه البحث من نتاج معلوماتي وبياني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 - الأهمية العملية

والأهمية العملية لهذه الدراسة تكمن في معرفة ودراسة آلية السياسة الخارجية للدولتين الأردنية والتركية ومعرفة مدى التعاون الاقتصادي والجهود المبذولة من كلا الطرفين لتعزيز العلاقات والوصول لأهداف مشتركة نستطيع من خلاله الاعتماد على آليات وخطط اقتصادية لتحقيق الأهداف المنشودة لكلتا الدولتين.

ثالثا : أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة للتوصل لعدة أهداف يمكن عرضها كما يلي :

1- وصف وتقييم الواقع العام للعلاقات الأردنية التركية .

2-معرفة نقاط التجاذب بين النظامين الأردني والتركي وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون السياسي الذي ينعكس إيجابا على زيادة التعاون الاقتصادي.

3- بيان مدى تأثير العامل الاقتصادي على باقي مجالات التعاون في العلاقات الدولية .

4- التوصل لأرقام العائد من الاتفاقيات بين الدولتين وحجم ما قدمته من مكاسب لخزينة الدولة .

5- تهدف الدراسة أيضا لبيان ماذا على الدولة الأردنية أن تقدم للدولة التركية لإقناعها من أجل التوصل لشراكة اقتصادية حقيقية بين الدولتين .

6- الإشارة لدور السياسة الخارجية الأردنية تجاه الملف الاقتصادي لتحقيق الأهداف المرجوة وبيان دور السفارة الأردنية في تركيا حول هذا الملف .

رابعا : مشكلة الدراسة وأسئلتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة الدراسة

تعاني المملكة الأردنية عجز كبير في الموازنة ودين عام ارتفع خلال عشر سنوات إلى 117 في المئة، إذ وصل إلى نحو 36 مليار دولار، وفق آخر إحصائية لوزارة المالية في الربع الأول لعام 2016. كما تشير الإحصائيات في الأردن التي تعبر عن تردي الوضع الاقتصادي في الأردن،إلى أن الدين العام للمملكة يرتفع يوميا 4 ملايين دينار أردني، وذلك وفق ما يمكن التوصل إليه من خلال الأرقام المعلنة في وزارة المالية. وتتمحور مشكلة هذه الدراسة للوصول لطرق حقيقية لإخراج الأردن من الأزمة الاقتصادية الحالية وذلك عن طريق التعاون مع الدولة التركية .

2 - أسئلة الدراسة

بناء على ما سبق تم صياغة السؤال الرئيسي التالي

هل للعامل الاقتصادي ذلك الوزن في العلاقات الدولية وإلى أي مدى يؤثر بصناعة القرار السياسي للدول

وتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية :

1- إلى أي مدى سيؤدي التعاون الأردني التركي لتخطي الأزمة الاقتصادية الأردنية ؟

2 - ماذا يتوجب على الحكومة الأردنية من أجل جلب استثمارات الدولة التركية لها ؟

3 - هل يمكن تطبيق النموذج الاقتصادي التركي في البيئة الأردنية

4 - ماذا على الأردن أن يفعل للخروج من الوضع الاقتصادي الصعب ؟

5- كيف كان وجه العلاقة بين الدولتين الأردنية والتركية قبل وبعد وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا : فرضيات البحث

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية رئيسية وهي :

كلما ارتفع مستوى التعاون بين الدولة الأردنية والتركية يؤدي ذلك لتحقيق مكاسب اقتصادية تساعدها لمحاصرة العجز في الميزانية وتتفرع من هذه الفرضية الرئيسية فروض فرعية أخرى هناك علاقة ارتباطيه بين التعاون السياسي و الاقتصادي فكلما زاد حجم التعاون السياسي ارتفع معدل التعاون الاقتصادي .

بتوفر بيئة آمنة للاستثمار الاقتصادي ينعكس إيجابا على عدد الاتفاقيات الاقتصادية بين الدولتين

عند ازدياد الحاجة والرغبة في التطور الاقتصادي زادت الحاجة لبرم اتفاقيات اقتصادية وعقد شراكات لتحقيق المطلوب .

سادسا : حدود الدراسة

1 - الحدود الزمانية

وسبب البدء من عام 2002وهو موعد مباشرة حزب العدالة والتنمية العمل من أجل بناء تركيا وتطويرها اقتصاديا ونحن نشاهد الآن إلى ما وصلت إلية تركيا من تقدم من تلك الفترة وحتى يومنا الحالي .

واختيار العام 2016 حدا لنهاية الدراسة وذلك لأستطيع الإلمام بموضوع الدراسة والحصول على المراجع المتوفرة والحصول على أكبر قدر من المعلومات والبيانات ذات العلاقة بالموضوع

2 - الحدود المكانية

الدولة الأردنية

الدولة التركية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعا : المتغيرات الأساسية للدراسة

1 - المتغير المستقل: العلاقات الأردنية التركية

2 - المتغير التابع : العامل الاقتصادي

ثامنا : الإطار النظري

يختص حقل العلاقات الدولية بتحليل أساليب صراعات النفوذ والقوة والسيطرة ، و يمكن القول بأن العلاقات الدولية هو ذلك الفرع من العلوم السياسية المخصص لدراسة الظواهر الدولية والعلاقة التي تجمع الدول مع بعضها. هذا العلم يلاحظ و يحلل بهدف التفسير والتنبؤ بمسير العلاقات بين الدول . كما يعرف أيضاً بأنه دراسة التفاعلات بين أصناف محددة من الكيانات الاجتماعية ويشمل أيضاً دراسة الظروف المناسبة التي تحيط بهذه التفاعلات. والعلاقات الدولية هي علاقات شاملة تنطوي على مختلف الجماعات في مجال العلاقات الدولة سواء كانت هذه العلاقات الدولية رسمية أو علاقات دولية غير رسمية. إن العلاقات الدولية تتمثل بمجموعة العلاقات الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية والقانونية والدبلوماسية ما بين الدول أو منظمات الدول وما بين الطبقات الأساسية والقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحركات الشعبية التي تؤثر وموجودة على الساحة الدولية. أما العلاقات الاقتصادية فهي دراسة للعلاقات والتفاعلات والمعاملات والأنشطة المختلفة التي تتم بين مختلف الدول والتجمعات الاقتصادية . ولأن العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية له مكانته الخاصة وهو المحرك الأساسي لعمليات صنع القرار واتخاذ القرار في السياسات الخارجية للدول، ولأن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة كان لا بد من الدول السعي لتعزيز قوتها الاقتصادية من خلال التعاون وإبرام صفقات اقتصادية تهدف من خلالها الوصول لما تطمح من ثقل اقتصادي يدعم توجهاتها السياسية ويساهم في تطورها وتنميتها في كافة المجالات وخاصة تحقيق الرفاهة لشعوبها ووضع موطئ قدم بين الدول المتقدمة والتي هي بدورها أيضا لا تتوقف عند حد معين من القوة ولكن هدفها البقاء في القمة . ولهذا أصبحت القضايا الاقتصادية تشغل عقول الباحثين وتدفعهم للبحث من أجل الوصول لحلول لهذه القضايا التي تهدد استمرار هذه الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تاسعا : الدراسات السابقة

هناك بعض الدراسات التي ناقشت بعض الأمور حول موضوع الدراسة الدراسات العربية

1- دراسة رعد حبيب مصطفى(2010). العلاقات التركية الإيرانية منذ العام 1990

هدفت الباحث إلى بيان الظهور الجديد للعامل الإيراني التركي مقابل المشروع القومي الوحدوي العربي. ويحث الباحث على إعادة النظر في مفاهيم ومنطلقات التفكير الذي بني طوال عقودٍ طويلةٍ على اعتبار أن إيران وتركيا، دولتين هامشيتين ومساواتهما أحيانا بإسرائيل من حيث العداء أو مفهوم الجوار الجغرافي الذي تغلب فيه المصلحة القومية الضيقة، على نحو يسمح بتناول القضايا الإقليمية من منظور أشمل يضم فيه إيران وتركيا على الأقل. وذلك لان التوازن التاريخي في الإطار الجيوسياسي الإسلامي يدعو إلى مراجعة المصالح المشتركة لكل من العرب والإيرانيين والأتراك وخاصة في المرحلة الجديدة للصراع العربي- الإسرائيلي. وحسب الباحث فان العلاقة التركية الإيرانية تتقارب في البعد السياسي والاقتصادي والأمني العسكري من علاقاتهما بإسرائيل وقضايا الخليج العربي ولبنان وفلسطين حيث لعبت كل منهما دورًا أساسيًا لوجستيكيا في الصراعات والاستثمارات في المنطقة وخاصة أمام التبادلات التجارية مع إيران. وقد أشار الباحث إلى ضبابية العلاقة التركية الإيرانية جراء معاهدة التعاون العسكري التركية مع إسرائيل وحلف الناتو؛ إذ أن إيران تعد هذه المعاهدة مصدرا قلق وتهديد لأمنها. كما أشار الباحث إلى ما تكتسبه العلاقة بين تركيا وإيران من أهمية لدى الباحثين وصناع القرار في المنطقة العربية .

2- دراسة المقداد،محمد(2012). سياسة تركيا الداخلية في ظل سلطة حزب "العدالة والتنمية (2002-2009). التنمية الاقتصادية والمسألة الكردية :حالتي دراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تناولت هذه الدراسة سياسة تركيا الداخلية في ظل نظام الحزب الحاكم "العدالة والتنمية" منذ تسلمها لسلطة عام 2002 وحتى عام 2009 ، وقد جاءت استجابة لما شاهدته الجمهورية التركية من تغيرات داخلية ذات علاقة مباشرة بالإصلاح والتحديث في المجالات الاقتصادية واجتماعية والنهج السياسي الذي استحوذ على تأييد مجتمعي واهتمام من قبل المتخصصين والمهتمين في دراسة النظم السياسية.قامت الدراسة على فرضية "أن هناك ثمة علاقة بين النهج السياسي لحزب"العدالة والتنمية" وبين تحقيق مصالح الدولة خاصة على صعيد الإصلاح والتحديث والاستقرار المجتمعي". ولتحقيق هذا الهدف ناقشت الدراسة دور الحزب الحاكم في مجالا التنمية الاقتصادية والمسألة الكردية (كحالتي دراسة)،كونهما تعتبران من أولويات النقاش في التعرف على منهجية النظام السياسي. وقد استخدم الباحث كلاً من المنهج الوظيفي وتحليل النظم وتحليل المضمون لتوضيح العناصر المتعلقة بموضوع الدراسة.وقد خلصت الدراسة إلى أنه كالعديد من القوى المؤثرة في الحياة السياسية التركية،وإنها ذات تأثير على صانعي القرار السياسي في الحكومة التركية، كما أشارت الدراسة إلى أن العديد من الجوانب الإيجابية ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية الإضافة إلى بعض القضايا المتعلقة. بالمسألة الكردية قد تحققت منذ تسلم "حزب العدالة والتنمية" للسلطة عام 2002.

3-دراسة مشاقبة، عاهد مسلم(2013). العلاقات التركية-الإسرائيلية وانعكاساتها على دول الجوار العربي

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقات التركية الإسرائيلية، تلك العلاقات التي شكلت بيئة ملائمة لتحقيق تطور أكبر في مجالات سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية، والتي لها أهميتها الإقليمية والدولية وأثارها المحتملة على الأمن القومي العربي وخاصة القضية الفلسطينية. فضلاً عن التأثيرات الآنية والمستقبلية السلبية لهذا التحالف على توازن القوى في المنطقة المختل أساساً لصالح قوى غير عربية. وأجابت الدراسة عن سؤال الدراسة الرئيس:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما هي العوامل الداخلية والخارجية التي تحكمت في مسيرة العلاقات التركية الإسرائيلية ؟ وما هي انعكاساتها على الدول العربية ، خاصة القضية الفلسطينية ؟واستخدمت الدراسة منهج تحليل النظم في العلاقات الدولية في ظل المرحلة الانتقالية التي تمر بها العلاقات التركية الإسرائيلية ،من أجل عرض خصائصها وأبعادها من خلال دارسة نظرية تحليلية.وقد خلصت هذه الدراسة إلى التوصيات الآتية:

-الاستفادة من الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط ، وكسب هذه القوة في صالح القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

-العمل على تقوية العلاقات التركية- العربية لكسبها حليفا استراتيجيا في المنطقة

كما توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

-محاولة تركيا المحافظة على علاقتها مع الدول العربية والمحافظة على مصالحها مع إسرائيل من جهة أخرى.

- أن تعاظم الدور التركي في المنطقة قد يتعارض مع مصالح أطراف إقليمية ، الأمر الذي يجعل تركيا تنهج سياسة قابلة للشد والجذب بما يتوائم مع مصالحها.

4-دراسة عبيد، منى حسين (2015).العلاقات العراقية - التركية وتأثيرها على استقرار العراق.

يؤكد الباحث على عمق العلاقات التي ترتبط العراق مع تركيا بعلاقات وثيقة والتي يرجعها إلى عمق التاريخ حيث العهد العثماني من حيث الروابط الثقافية والاقتصادية والدينية وحتى العرقية والتداخل بين مختلف القوميات الكردية وحتى التركمانية، كما يؤكد على ما اتسمت به تلك العلاقات من تطور في مختلف الحقب التاريخية، على أساس وجود الكثير من العوامل المشتركة التي تجعل العلاقة بين البلدين أمر لابد منه وخاصة نهري دجلة والفرات والذي اعتبرها لرابط القوي لكل من البلدين، وعلى الرغم من ذلك فما يثيره موضوع النهرين من مشكلات سياسية واقتصادية لها الأثر في حدوث الصراعات والمنافسات التي لميتمكن الطرفين من وضع حدا لهما. كما . حسب الدراسة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتميز العلاقات العراقية التركية بأنها علاقة تتأرجح عبر التاريخ، وقد استمرت العلاقات حتى قيام العراق بتحالف استراتيجي مع تركيا، بالإضافة إلى الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية بين الجانبين. ولكن مع بداية التسعينات من القرن الماضي شهدت هذه العلاقات نوعا من التوتر خاصة بعد غزو العراق للكويت في آب / أغسطس 1990.عندما وقعت حرب الخليج، أدى إلى توتر في العلاقات بين البلدين، مما نتج عنه استغلال تركيا للتربح من الوضع لتحقيق أهدافها في المنطقة

5-دراسة أحمد محمد عوض 2015 "الاقتصاد الأردني 2015: تحديات وفرص"

لم يعد من السهل تطوير توقعات دقيقة لمستقبل أي اقتصاد في هذا العالم "المعولم"؛ حيث تتعدد وتتداخل العوامل المؤثرة على مسار الحياة الاقتصادية. وهذا ينسحب على حالة الاقتصاد الأردني، لذلك آثرت الوقوف عند بعض التحديات التي سيواجهها الاقتصاد الأردني خلال العام 2015 الذي ابتدأ قبل أيام، والفرص المتاحة أمامه، والتي تبدو أن بعض مؤشراتها السياسية والاقتصادية واضحة نسبياً، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي.والاقتصاد الأردني كغيره من الاقتصاديات العالمية وخاصة اقتصاديات المنطقة يسير في إطار بيئة دولية وإقليمية غير مستقرة ومضطربة، ومن غير المتوقع أن تهدأ خلال العام الحالي بشكل ملموس؛ حيث ستستمر التجاذبات الحادة بين روسيا والولايات المتحدة والدول الغربية حول ملف "جزيرة الكرم"،إلى جانب ملف "الأزمة السورية" والملف "النووي الإيراني" التي تشكل العناوين الرئيسية للصراع بين القوى الدولية والإقليمية الكبرى، وما ينشأ عنها من تجاذبات اقتصادية ناجمة عن العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الدول الغربية على كل من روسيا وإيران.إلى جانب استمرار السياسات العدوانية والتوسعية لدولة الاحتلال الإسرائيلي التي ما تزال المصدر الرئيسي لغياب الاستقرار في المنطقة.

6-دراسة البكاتوسي: محمد قطب(2016) الإصلاحات الاقتصادية التركية وأثرها على الاستقرار السياسي دراسة تحليلية عن الفترة من 2000 – 2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد اتجهت الأنظار خلال الفترة الأخيرة حول الاقتصاد التركي، وبات ينظر إلى تركيا على أنها نموذج اقتصادي فريد من نوعه، من حيث سرعة النمو والتطور، ويتساءل الخبراء كيف استطاع المسئولون الأتراك تطبيق تجربة لم يتجاوز عمرها 15 عاما حتى استطاعوا تقليل عجز الموازنة الذي بلغ نحو 16% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001 حتى وصل إلى نحو 2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، مما يعني أن عجز الموازنة التركية أقل من عجز الموازنة في 21 دولة أوروبية، كما تراجعت نسبة الديون العامة بالنسبة للدّخل القومي من 74 %إلى 36%. إن كثرة الكلام مؤخرا والإشاعات التي يطلقها الخبراء للتجربة التركية والتناقص السنوي في حجم عجز الموازنة والدين العام أصبح يتطلب التوقف بالدراسة والتحليل حول تطور هذه الظاهرة وكيف وصل المسئولون الأتراك إلى هذه النسبة خاصة وأن عددا ليس بالقليل من الدول الأوروبية التي ما زالت ترفض فكرة انضمام تركيا للنادي الأوروبي تعاني من عجز كبير في موازناتها بالإضافة إلى الديون الخارجية، فضلا عن الولايات المتحدة الأمريكية التي تعاني هي الأخرى من تضخم في الدين العام، وهناك مخاوف بسبب تخفيض تصنيفها الائتماني؛ وقد ترتب على تفاقم هذا العجز في الموازنة العامة الأمريكية الخلاف بين الإدارة الأمريكية والكونجرس، حتى تم الاتفاق على رفع سقف الدين العام. لقد أصبح الاقتصاد التركي في المرتبة السابعة عشر عالميا والسادسة في القارة الأوروبية طبقا لبيانات وإحصاءات البنك الدولي فمتوسط النمو الاقتصادي في تركيا ما بين أعوام 2002 و2013 بلغ 5.1 %، بالإضافة إلى أن متوسط النمو الحقيقي للاقتصاد التركي بين عامي 2010 و2013 بلغ 6.1 %. كما ارتفع الناتج القومي الإجمالي من 230 مليار دولار في العام 2002،إلى 820 مليار دولار خلال العام 2013، و ارتفعت نسبة دخل الفرد الواحد من 3.300 دولار،إلى 10.800 دولار.

7- وزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية(2011) اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا.:

وقع الأردن وتركيا على اتفاقية الشراكة لإقامة منطقة تجارة حرة بتاريخ 2009/12/1 في عمان، حيث دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ 2011/3/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شملت الاتفاقية تطوير العلاقات التجارية بين الأردن وتركيا عن طريق تأسيس منطقة التجارة الحرة التي تتضمن "الرسوم الجمركية والحصص الكمية (الكوتا)، والمواصفات والصحة النباتية وتدابير الحماية ومكافحة الإغراق وقواعد المنشأ والمنافسة العادلة ومنع الاحتكار وتدابير الدعم والإجراءات التعويضية وحماية الملكية الفكرية والمشتريات الحكومية والتعاون الاقتصادي والتقني وفض النزاعات".وفي بيان صادر عن الديوان الملكي الأردني أكد الملك عبد الله الثاني على "أهمية اتفاقية التجارة الحرة التي تم توقيعها بين البلدين في تعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي بما يسهم في دفع التبادل التجاري وزيادة الاستثمارات التركية في الأردن."

الدراسات الأجنبية

1- دراسة نافي، بشير (2008).العرب وتركيا الحديثة : قرن من التصورات المتغيرة

العرب وتركيا الحديثة: قرن من التصورات المتغيرة ينوه الباحث إلى أهمية العلاقة بين الأتراك والعرب من خلال ارتباطهما بالدولة العثمانية من حيث أنها شكلت إلى حد كبير من قبل الثقافة العثمانية السائدة وطريقة التدين. كما يشير إلى أن تأسيس الجمهورية التركية والعديد من الدول العربية خلال 1920 خلقت خريطة سياسية جديدة في المنطقة وفي وقت لاحق أدت إلى تطور جديد في الوعي العربي الحديث بدولة تركيا. وهذه المقالة تفسر الدور الذي تلعبه أربعة عوامل رئيسية في تأطير الصورة التركية في عيون العرب وهي :

تفسيرات الماضي العثماني،

إرث العصر الكمالي،

نزاعات وتحالفات فترة الحرب الباردة،

ونهوض وظهور سلطة حزب العدالة والتنمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد خلصت هذه الدراسة إلى التأكيد على التحديات التي يواجهها العرب ويواجه الأتراك الآن لتعزيز العلاقات بينهما كأمم، بمعزل عن موضوعات الإمبراطورية.

علي زانا(2010) العلاقات التجارية بين تركيا والأردن

إن الأردن بلد صغير ذو موارد محدودة ولكنه تحسن كثيرا منذ إنشائه كبلد. الموارد الرئيسية الرادفة للاقتصاد في الأردن هي الفوسفات والبوتاس ومشتقات الأسمدة. السياحة.عدم وجود النفط والمصادر الطبيعية الأخرى مثل الغاز، الذي لا يشكل إلا إنتاج ما يقارب 10% من حاجة الأردن الكهربائية، يشكل عائقا على المنتجات الزراعية مما يعني أن الأردن بلا مساعدات لا يمكن له الاستمرار بالتقدم والتطور في مشاريعه التنموية. ولذلك فإن التحويلات الخارجية؛ والمساعدات الخارجية هي المصادر الرئيسية لأرباح العملة الصعبة. وإضافة إلى ذلك فإن الصراع الإسرائيلي العربي يستنزف القدرات الأردنية من حيث المخصصات العسكرية والدفاعية على الحدود. وهذا يعني عبئا زائدا على شح الموارد.أن الأزمة المائية المزمنة واحدة من أكبر مشاكل البلاد التي ينبغي حلها. ويأخذ الأردن مكانا بين البلدان التي تعاني من مشكلة ضخمة في المياه. ولهذا السبب فان البيوت في عاصمة الأردن عمان تتلقى دورها في الماء لمرة واحدة في الأسبوع .وقد أوضح الباحث انه على الرغم من أن مشكل الأردن تأتي من ظروف جغرافية، إلا إن الإصلاحات الاقتصادية مستمرة وتستقطب اهتمامات الاستثمارات الأجنبية. وتظهر الاتصالات التجارية والاقتصادية بين الأردن وتركيا إمكانات منخفضة جدا ولكن من المتوقع أن تزدهر التنمية المستقبلية للبلدين بفعل توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (2013) فيسيل أيهان السياسة الخارجية الأردنية والعلاقات مع تركيا: عصر ما بعد الحرب في العراق.

السياسة الخارجية الأردنية والعلاقات مع تركيا: ما بعد حرب العراق.الأردن دولة، شكلتها بريطانيا بجانب الشرق الأوسط لأسباب جيوسياسية. وتعطي القوى الإقليمية والدولية تركيزا استراتيجيا كبيرا لموقع الأردن في الشرق الأوسط. وبصفته دولة مجاورة لإسرائيل وسوريا والعراق والسعودية، فان الأردن يقيم علاقات وثيقة مع الغرب، ويبذل الجهود لتأمين سياسة توازن للحفاظ على أمن الوطن منذ اليوم الذي تأسس فيه من قبل بريطانيا. في هذه الورقة، يعتبر الأردن عامل رئيسي في تحديد سياسة الشرق الأوسط وتصوراته حول ما يهدده من عوامل داخلية وخارجية، فضلا عن أهمية علاقاته مع تركيا، التي يتم تطويرها بالتوازي مع القضايا العراقية والفلسطينية.

4- دراسة نور كورولو (2014). نظرة جديدة على العلاقات الأردنية التركية في المرحلة الانتقالية في الشرق الأوسط

تعتبر تركيا والأردن من الدول التي تلعب دورا رئيس في سياسة الشرق الأوسط، بعد أن أقامت علاقات طويلة الأمد يعود تاريخه إلى بداية الحرب الباردة. إن موقف البلدين المؤيد للغرب ومصالحهما المشتركة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي أدى بكل من تركيا والأردن إلى إتباع أفضليات سياسية مماثلة للسياسة الخارجية تجاه العديد من القضايا ومواجهة الأزمات والمآزق في المنطقة. إن ظهور العهد الجديد في السياسة الخارجية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية الذي يقوم على مبدأ محي الخلافات مع الدول المجاورة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وربما العديد من الدول الأخرى أعطى دفعة قوية لتعزيز العلاقات بين الأردن وتركيا. واليوم، يواجه كلا البلدين نفس التحديات في المنطقة، وخاصة فيما تعلق بالانقسام الطائفي في العراق، وتدفق اللاجئين السوريين إلى جانب عدم الاستقرار في سوريا، والنزاع الفلسطيني الإسرائيلي الجاري. ومهما يكن فان البيئة الإقليمية المتغيرة قد أثارت مؤخرا قلق تركيا والأردن وأيقظتها للتحرك غلى سبيل الحفاظ الاستقرار والنظام في الشرق الأوسط من ناحية وتعزيز وتوطيد العلاقات العميقة المتجذرة بينهم

5- دراسة باهاتين ديميرتاس (2015)، العلاقات التركية الأردنية في مواجهة التطورات في الشرق الأوسط (1923-1980)

العلاقات التركية الأردنية في مواجهة التطورات الشرقية المتوسطة (1923-1980).

بعد تأسيس الجمهورية التركية، بدأت العلاقات الحميمة بين تركيا والأردن بالتسارع وخاصة عندما زار الملك عبدالله أتاتورك. وفي زيارتيه جلب الملك عبدالله الانتباه بذكائه في إدراك العلاقات الدولية. وعدما وصل الملك عبدالله إلى تركيا عام 1951 نهضت علاقات الصداقة بين الأردن وتركيا إلى أعلى درجة. ومع ذلك، عندما عاد إلى المنزل بعد شهرين، سقط ضحية لعملية اغتيال. ثم استبدله ابن الملك الأكبر طلال للعرش الذي تنحى بسبب صحته ليستلم من بعده جلالة المغفور له الملك حسين بن طلال.الذي قرر زيارة تركيا في عام 1954. وكان من المؤشرات الأخرى للعلاقات الودية بين البلدين أن الرئيس سيلال قد زار الأردن في 2 نوفمبر 1955 بدعوة من الملك حسين من الأردن. بعد أن عاد سيلال بيار،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي كان قد أقام في الأردن حتى 8 نوفمبر / تشرين الثاني،إلى تركيا، جاء العاهل الأردني الملك حسين إلى تركيا في 22 أغسطس 1957 من أجل زيارة والده الملك طلال، الذي كان يتلقى العلاج في اسطنبول، ولمناقشة الأحداث السورية. وفي الواقع، شارك في الاجتماع الملك فيصل في العراق والعاهل الأردني الملك حسين والرئيس سيلال بيار ورئيس الوزراء عدنان مندريس وقد تم انضمام الأردن إلى ميثاق بغداد لضمان أمنه. في 25 أغسطس، السيد اجتمع لوي هندرسون، نائب وزير الخارجية الأمريكي ومدير مجلس الشرق الأوسط، مع العاهل الأردني الملك حسين. وقد واصل الملك حسين زيارته لتركيا في فبراير 1958، مايو 1959 وأبريل 1960. وأخيرا، في الفترة من 5إلى 11 يونيو 1967، قام الملك حسين بزيارة أخرى لتركيا لطلب الدعم التركي بشأن قضايا الشرق الأوسط

عاشرا : منهجية الدراسة

سوف نعتمد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي أولا، كما سيتم استخدام نظرية التوازن لما لهذه النظرية من مساهمة فعّالة في فهم طبيعة الدور الذي تؤديه كل من تركيا والأردن على الساحتين الدولية والإقليمية، كالاتفاقيات والعلاقات القائمة بين الطرفين التي تمثل الجانب العملي لتحقيق المصالح المتبادلة التي تخدم الدولتين معاً ثم كل دولة حدة، للمحافظة على الاستقرار وتوازن القوى في المنطقة. كما سيتم استخدام منهج تحليلي النظم في العلاقات الدولية وخاصة في ظل المرحلة الانتقالية التي تمر من خلالها العلاقات التركية- الأردنية وذلك من حيث مكوناتها الداخلية خصائصها وأبعادها من خلال دراسة نظرية تحليلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
العامل الاقتصادي في السياسة الدولية (دراسة نظرية)

المبحث الأول : العامل الاقتصادي والجانب النظري في مجال العلاقات الدولية

المطلب الأول : العامل الاقتصادي في مراحل تطور علم العلاقات الدولية في مرحلة ما قبل وبعد الحداثة

تسعى العلاقات الدولية إلى شرح تفاعلات الدول في النظام العالمي المشترك بين الولايات، كما تحاول شرح تفاعلات الآخرين الذين ينشأ سلوكهم داخل بلد واحد ويستهدف أعضاء الدول الأخرى. وباختصار، فإن دراسة العلاقة الدولية هي محاولة لتفسير السلوك الذي يحدث عبر حدود الدول، والعلاقات الأوسع التي يشكلها هذا السلوك، والمؤسسات بما في ذلك القطاع الخاص، والدولة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية التي تشرف على تلك التفاعلات. ويمكن البحث عن تفسيرات لهذا السلوك على أي مستوى من التجميع البشري. ويتطلع البعض إلى فهم نفسي واجتماعي ونفسي لماذا يعمل صناع السياسة الخارجية كما يفعلون. أما الآخرون فيحققون في العمليات المؤسسية والسياسات باعتبارها عوامل تسهم في تحقيق أهداف وسلوكيات موجهة من الخارج. وبدلا من ذلك، يمكن إيجاد تفسيرات في العلاقات بين المشاركين (بين ميزان القوى)، وفي الترتيبات الحكومية الدولية بين الدول (الأمن الجماعي)، وأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات (توزيع الثروة)، أو في توزيع السلطة والسيطرة في العالم كنظام واحد. فالعلاقات الدولية مجال أكاديمي وسياسات عام حتى أنها أصبحت مجالا أكاديميا منفصلا في العلوم السياسية. ومع ذلك، فإن العلاقات الدولية هي مجال دراسة متعدد التخصصات.

وإلى جانب العلوم السياسية، يستمد مجال العلاقات الدولية المواد الفكرية من مجالات التكنولوجيا والهندسة والاقتصاد والتاريخ والقانون الدولي والفلسفة والجغرافيا والعمل الاجتماعي وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم الجريمة وعلم النفس والدراسات الثقافية والعقائدية. إن نطاق العلاقة الدولية يمتد إلى العولمة وسيادة الدولة والأمن الدولي والاستدامة الإيكولوجية والانتشار النووي والقومية والتنمية الاقتصادية والتمويل العالمي والإرهاب والجريمة المنظمة والأمن البشري والتدخل الأجنبي وحقوق الإنسان (Amir, 2015)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا، فان العلاقات الدولية، من جهة ، فرع من فروع العلوم السياسية المخصص بدراسة الظواهر الدولية، التي تجمع الدول مع بعضها، ومن جهة فان العلاقات الدولية تختص بتحليل أساليب صراعات النفوذ والقوة والسيطرة ،. وهي كعلم إنما تهدف إلى التفسير والتنبؤ بمسير العلاقات الاقتصادي ة والسياسية والإيديولوجية والقانونية والدبلوماسية ما بين الكيانات كالدولة والمنظمات وسائر القوى السياسية والاجتماعية و الاقتصادي ة التي تؤثر وموجودة على الساحة الدولية.

ومهما يكن فان العامل الاقتصادي الذي يشكل مجموع التفاعلات والمعاملات والأنشطة المختلفة التي تتم بين مختلف الدول والتجمعات الاقتصادي ة له مكانته الخاصة وهو ما يجعله المحرك الأساسي لعمليات صنع القرار واتخاذ القرار في السياسات الخارجية للدول. إن هذا ما يجبر الدول على السعي لتعزيز قوتها الاقتصادي ة وذلك من خلال إبرام صفقات اقتصادية تهدف من خلالها إلى تحقيق ثقل اقتصادي لدعم توجهاتها السياسية وتنميتها. ولهذا فقد أصبحت القضايا الاقتصادي ة تشغل عقول السياسيين والباحثين وخاصة المنشغلين في مجال العلاقات الدولية من أجل الوصول لحلول لهذه القضايا التي تهدد استمرار هذه الدول.

أولا : تعريف العلاقات الدولية

نتيجة لتعدد وتنوع المدارس والاتجاهات الفكرية، فقد تعددت تعاريف العلاقات الدولية وذلك لاختلاف الرؤى المختلفة. أنصار الواقعية يعرفون العلاقات الدولية من خلال متغير القوة، فهي عندهم علاقات صراع قوة ومن اجل القوة (ناصف، 1985). أنصار نظرية التكامل الدولي يعرفونها من خلال التكامل الدولي ،حيث يرون أنها علاقات تكاملية .أما أنصار نظرية التبعية فيعرفونها على أنها علاقات سيطرة وتبعية سيطرة الدول المركزية على دول المحيط وتبعيتها لها(ناصف، 1985).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعرف أحمد عباس البديع العلاقات الدولية بأنها:" مجموعة من الأنشطة والتفاعلات والأفعال وردود الأفعال بين مختلف دول العالم وعبر الحدود الإقليمية ... ترتبط ارتباطا وثيقا بأمور الحياة الإنسانية وتؤثر تأثيرا مباشرا على أمن العالم واستقراره حيث أن العلاقات المبنية على أسس من التعاون والتفاهم تؤدي إلى ازدهار حياة الشعوب وتقدم الدول، على عكس العلاقات التي تعج بتفاعلات الصراع، والتي تستند لسياسة "مركز القوة "في العلاقات الدولية ، فأنها تكون مصدرا لإثارة المنازعات الدولية، معرضة العالم لويلات الحروب ومعيقة لمسيرة الشعوب في طريق تقدمها وازدهارها ".

يعرف محمد سامي عبد الحميد العلاقات الدولية: "كل علاقة ذات طبيعة سياسية من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة."(الجندلي ، 2005)

ويعرفها نيكولاس سبيكمان بأنها: "العلاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة، والسلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي لأشخاص أو مجموعات تستهدف أو تتأثر بوجود سلوك أفراد أو جماعات ينتمون إلى دولة أخرى""جيمس و وروبرت، 1985).

وحسب تقرير منظمة اليونسكو فأن مادة العلاقات الدولية تشمل ثلاثة مواضيع رئيسية وهي: السياسة الدولية والتنظيم الدولي والقانون الدولي وما يحتويه من دراسة للقواعد القانونية التي تقوم بتقنين علاقات الدول بعضها ببعض وعلاقتها بالتنظيمات الدولية (بطرس ومحمود، 1998).

كما يقدم الجندلي العلاقات الدولية على أنها " تلك العلاقات السياسية ، الاقتصادية ،العسكرية ،الثقافية والاجتماعية بين الدول في تعاملها وتفاعلها مع بعضها البعض .وقد تأخذ هذه العلاقات شكل تعاون أو تكامل كما هو الحال بالنسبة للعلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي أو غيرها من علاقات التكامل الأخرى .وقد تأخذ شكل الصراع كما هو الحال بالنسبة للعلاقات بين دول الشمال التقدم ودول الجنوب المتخلف. وقد تأخذ شكل الصراع من أجل القوة كما هو الحال بالنسبة للعلاقات بين الدول القوية كتلك العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي."(الجندلي ، 2005)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : نظرية العلاقات الدولية

إن "نظرية العلاقات الدولية" أصبحت تتماشى مع التطورات التي تحدث في المجتمع الدولي فقط في منتصف عصر الحداثة. وذلك بفضل التطور التكنولوجي الهائل الذي كان له الأثر الإيجابي على بروز الاتجاه السلوكي للعلاقات الدولية. وهو الذي حول العلاقات الدولية من المجال الفلسفي المثالي إلى المجال العلمي الواقعي. وليس هذا فحسب فقد أضفى المنهج العلمية على دراسة العلاقات الدولية. وترجع الأصول التاريخية لتنظير العلاقات الدولية إلى معادة وست فاليا عام 1648 التي كرست مبادئ القانون الدولي ومن ثم بروز بوادر تنظير العلاقات الدولية من خلال منهج أو المدرسة القانونية. ."(الجندلي ، 2005)"

ثالثا : تيارات العلاقات الدولية

أن كون هذه الظاهرة متعددة الجوانب والاتجاهات مثل الاتجاه الأخلاقي، والاتجاه الواقعي، والاتجاه الماركسي، والاتجاه السلوكي، والتكامل الدولي كان عائقا أمام المنظرين لصياغة نظرية عامة شاملة للعلاقات الدولية. ومهما يكن فان التأثير النسبي لهذه التحولات قد ساعد على التفسير من خلال ظهور النظريات كالنظرية الاجتماعية – نظرية الثنائية - نظرية ما بعد الحداثة – التي وضعت الأطر والأدوات المنهجية والابستمولوجية والأونوطولوجية للعلاقات العامة. ونظرا لارتباطها بعوامل متعددة: الاقتصادي ة و الاقتصادي ة وغيرها من العوامل وتعدد المفاهيم والنظريات التي تفسر الظواهر الدولية فقد تعددت بذلك مدارس العلاقات الدولية وهو الأمر الذي انتهى بالباحثين إلى جمعها بثلاثة تيارات أساسية في العلاقات الدولية، وهي:

أ- التيار الماركسي.

ب- التيار الأنكلو – سكسوني.

ت- المدرسة الفرنسية في العلاقات الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع هذه التيارات تلتقي على اختلافها في دراسة العلاقات الدولية وتطوراتها وعلاقتها بالأوضاع الاقتصادية(الجندلي ، 2005)

رابعا : العامل الاقتصادي

إن أهمية العامل الاقتصادي من المنظور الماركسي تكمن في أن : " تاريخ المجتمع الإنساني هو في تاريخه الاقتصادي ، أو في تاريخ القوى الإنتاجية ، بمعنى آخر هو الصراع على ملكية أدوات الإنتاج". والواقع أن العامل الاقتصادي هو المفسر الرئيس لظواهر العلاقات الدولية منذ بدء الثورة الصناعية في إنجلترا وحتى ما بعد نهاية الحرب الباردة. ففي أعقاب الثورة الصناعية (1890-1914)،كانت ظاهرة الاستعمار مظهرا من مظاهر التفوق الاقتصادي وقد كانت في صورة التبعية الاقتصادية في السلع المصنعة والمنتجات الزراعية والمواد الأولية. وهي من ضمن العلاقات اللامتكافئة التي تتيح اتساع الفجوة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، الأمر الذي يجعل الدول المستعمرة تتحكم في اقتصاديات الدول المستعمرَة، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية في العلاقات الدولية في فترة الحرب الباردة حيث تمكنت من السيطرة على مؤسسة التنمية الدولة ومؤسسة التمويل الدولي والاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة. كما سيطرت على كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والشركات المتعددة الجنسيات. وهو ما ننتج عنه تبعية الدول المتخلفة لها دون الانتشار إلى أوروبا الغربية من جهة أخرى. وهكذا فان العامل الاقتصادي يعتبر وسيلة هائلة الأهمية في بناء حجم الدولة التأثيري، وذلك بعد أن أصبح الاقتصاد محور عمليات تفاعل واسعة النطاق بين الدول، لا تؤثر فحسب، على رفاهية الشعوب وإنما على أمن الدول واستغلال قراراتها أيضاً(Coombes, 1982).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا : الاقتصاد السياسي الدولي

في حجة (Keohane and Nye,1998)'حول "الترابط المعقد"، فإن الواقعية مشوشة بسبب تصور كاذب للسياسة العالمية. لقد أكد هؤلاء المؤلفون على عدم وجود تسلسل هرمي بين القضايا مما يعني أن "الأمن العسكري لا يسيطر باستمرار على جدول الأعمال". وبناء على ذلك، يرى كيوهان ونيي أن تراجع القوة العسكرية كأداة للسياسة العامة وزيادة الأشكال الاقتصادي ة وغيرها من أشكال الترابط ينبغي أن يزيد من احتمال التعاون بين الدول. وأسهم عمل كيوهان وني بشكل كبير في توسيع النظرية الدولية إلى ما وراء الواقعية التقليدية وبرنامج السياسية العسكرية إلى حد كبير. ودفعت العلاقات الدولية نحو "الاقتصاد السياسي" ومفهوم "الترابط المعقد" بين مختلف الجهات الفاعلة. ان الاقتصاد السياسي حرفيا هو التفاعل بين السياسة (السلطة) والاقتصاد (السوق). ويمكن أن يعزى ذلك إلى مفهوم آدم سميث للاقتصاد السياسي الكلاسيكي، الذي شغل نفسه بتقييم خصائص العمل لمجموعة بديلة من القواعد والعوامل الديناميكية التي توجه السلوك البشري الحقيقي على المدى الطويل (Sally, 2002).

لقد كان الاقتصاد السياسي الدولي مجالا رئيسيا للنمو في دراسة العلاقات الدولية (Groom and Light, 1994).. الاقتصاد السياسي الدولي هو طريقة تحليل فيما يتعلق بالترتيبات الاجتماعية والسياسية و الاقتصادي ة التي تؤثر على النظم العالمية للإنتاج والتبادل والتوزيع، ومزيج القيم الواردة المنعكسة عليه(Strange, 1988). وهو يدل على العلاقة بين "السلطة" و "الثروة"، فضلا عن الواجهة بين دراسة العلاقات الدولية والاقتصاد. ولا يهتم الاقتصاد السياسي الدولي بالأنظمة الاقتصادي ة والمعاملات فحسب بل أيضا في الحياة الاقتصادي ة التي تشمل الأعمال البشرية ذات الجوانب الاجتماعية والثقافية. وكأسلوب تحليلي، يستند الاقتصاد السياسي الدولي إلى افتراض أن ما يحدث في الاقتصاد يعكس علاقات السلطة الاجتماعية ويؤثر عليها. ومع ذلك، تتحدى الماركسية هذه النظرة الليبرالية من الاقتصاد السياسي الدولي ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من حيث أنها قسمت العالم إلى وحدات "غير متكافئة" من التحليل: المركزية، شبه المحيطي والمحيطية. وفي العالم المعاصر، ترتبط هذه الوحدات معا بتغير غير متكافئ، وبالتالي تتسم بالتنمية غير المتكافئة مع انعكاس الآثار السلبية على العالم الثالث (Ruggie, 1983).. يؤدي التبادل غير المتكافئ إلى نتائج غير متوازنة، وهذا يمكن أن يكون له عواقب وخيمة على العالم الثالث والنظام التجاري. أما بالنسبة للعالم الثالث، فإن نتيجة غير متوازنة تقاس بالفرق بين قيمة التنازلات المقدمة والمستلمة، تنطوي على تكاليف اقتصادية:

(أ) التكاليف المرتبطة بدرجة الوصول إلى الأسواق الأجنبية التي تقل عن تلك التي كانت ستنتج من المفاوضات المتوازنة.

(ب) التكاليف المرتبطة بإضعاف قدرتها التفاوضية التي تنطوي عليها "الامتيازات المفرطة" الواردة في المفاوضات السابقة. على سبيل المثال، من خلال مشاكل "التنفيذ" التي يواجهها العالم الثالث في العديد من اتفاقات جولة أوروغواي التي قد لا تظهر في ظل مفاوضات أقل تفاوتا. وهذه المشاكل المتعلقة بالتنفيذ هي بعض العوامل التي أدت إلى تفاقم العالقات بين أعضاء منظمة التجارة العالمية وهددت بعرقلة بدء جولة جديدة متعددة الأطراف في الدوحة(WTO, 2001).

وبالمثل، يرى النهج النقدي أن الاقتصاد السياسي الدولي يدرس من وجهة نظر مقيدة يسيطر عليها بشكل مفرط نقطة انطلاق الاقتصاديين. وهم يجادلون بأن المدافعين عن الاقتصاد يكاد يكونون من البيض الذكور ذوي فهم وخبرة محدودة جدا أو في العمليات خارج النواة أو المركز(Cox (1987

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا : الحداثة والغرب

يتبني المنظرون لنظرية العلاقات الدولية نظرة تتمركز على أوروبا دون أي تردد. ويوضح السرد الأساسي لهم عن توسع أوروبا (والغرب)، ونظامها الاقتصادي ونموذج الدولة، باعتبارها أهم العوامل الوحيدة وراء خلق وتوسيع العلاقات الدولية. إنها قصة "الغرب" جلب "الحداثة" للبقية". ومن المحتم أن يحجب ذلك دور البلدان غير الغربية في لعبة العلاقات الدولية. ولذلك، فقد أجريت في السنوات الأخيرة تدخلات حاسمة لإعادة توجيه النهج.

إن نظرية العلاقات الدولية غير الغربية (Acharya and Buzan 2010) تكتسب بروزا ملحوظا، وكذلك محاولات" إزالة تمحور العلاقات الدولية " (Nayak and Selbin 2010) و" تشتيت العلاقات الدولية (Jones 2006; Darby 2016). فمن ناحية، يسعى العلماء الناقدون لوضع المزيد والمزيد من بلدان في "الجنوب العالمي" على خريطة العلاقات الدولية؛ ومن ناحية أخرى، فإنهم يتساءلون صراحة عن "التحيز الغربي" في العلاقات الدولية (Tickner and Wver 2009) ومحاولة "إعادة" الدولي "إلى العلاقات الدولية(Tickner and Blaney 2012).

وقد ذهب مقال نشر مؤخرا من قبل (Andrew Phillips, 2016)بعنوان خطوة أخرى إلى الأمام، من خلال حجة لإمكانية مواجهة العلاقات الدولية العالمية والتاريخ العالمي. وعلى هذا الأساس، فإن مقدم المقالة قد طرح التهجين، بدلا من التجانس، باعتباره العملية المحددة في السياسة العالمية؛ وبالتالي، فقد سلط الضوء على وجود حداثة متعددة ومتشابكة، أو الطابع متعدد المراكز للحداثة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعا : تحليل الشؤون الدولية باستخدام نموذج ما بعد الحداثة

أن تحليل ما بعد الحداثة للشؤون الدولية يختلف بشكل لا يصدق بسبب الاستيلاء على نطاق واسع من الأفكار من مختلف التخصصات. ومع ذلك، فإن هذه المنهجيات المتنوعة تصاغ معا بفكرة التفكك. ينطوي التفكك على تعريض وتقويض الافتراضات والأسس الأيديولوجية من أجل إظهار القراءات المتعددة المحتملة التي يمكن أن تنتج عن النص (Williams & Goldstein 2006).

هذه الأنساب أو دراسة الحسابات التاريخية المختلفة مفيدة جدا في فهم تشكيل الدول وغيرها من المفاهيم في المجتمع. ومن هنا فإن هناك العديد من التصورات المحتملة وراء الحروب. على سبيل المثال، قد تكون هناك تفسيرات تاريخية مختلفة لنزاع دارفور اعتمادا على موقف الشخص أو المجموعة العرقية. فمن ناحية، فإن التفسيرات التاريخية المختلفة قد تعقد فهمنا للواقع بينما من ناحية أخرى؛ قد يقلل الاهتمام بالروايات التاريخية المختلفة من إدراكنا للإقصاء. وفي هذا الصدد، يبدو أن نهج ما بعد الحداثة مفتوح للاستماع والحوار من خلال إيلاء الاهتمام لتعدد التصورات. وهذا النهج مفيد جدا في حل الصراعات. ويمكن رؤية مثال آخر توضيحي في تفكيك هجمات 11 سبتمبر على حدثين. أولا، أن الولايات المتحدة تتعرض للهجوم في وطنها، وثانيا، هجمات القاعدة على البنتاغون والأبراج كنتيجة للأعمال الأمريكية في المنطقة ودعمها للأنظمة غير الإسلامية . وبالمثل، في تفكيك الحرب العراقية، نجد أن الغزو العراقي لم يبدأ في عام 2003، ولكن عندما جلب جورج بوش، الرئيس الأمريكي السابق، الشكوك إلى الأمم المتحدة حول قدرات العراق على بناء أسلحة الدمار الشامل.

ثامنا : المساهمات الرئيسية ل ما بعد الحداثة في العلاقات الدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1) طبيعة المحاكاة الحديثة

تشير الحداثة إلى مسار التقدم حيث يتم التحرير من الخرافات والجهل ومجموعة من الأفكار المؤسسية التي تشكل مصير الدولة أو أي منظمة (Vasquez 1999). لكن ما بعد الحداثة ينكر فكرة التقدم. والواقع، إن أفكار التنمية الاقتصادي ة والسياسية لمرحلة ما بعد الحداثة هي مجرد تصورات حداثية تفرض على المهزومين والضعفاء. فبالنسبة إلى ما بعد الحداثيين، لا توجد طرق صحيحة أو خاطئة للقيام بالأشياء والحداثة ينظر إليها على أنها تعسفية.

2) أصلح الاختيار بشكل الحقيقة

ترى ما بعد الحداثة الأشياء كخيارات تعسفية تأتي من السلطة والمصالح. أي أن الترتيبات القائمة هي في الواقع اختيارات يقوم بها البشر إما بوعي أو دون وعي. مثل هذه الإنشاءات هي خيارات بمعنى أن هناك العديد من الترتيبات الأخرى التي كان يمكن اختيارها.

3) الواقع هو بناء اجتماعي

الترتيبات القائمة موجودة من الناحية الاجتماعية من قبل البشر. وهذا هو، الواقع ليس من عطايا الطبيعة أو تعطى من الله وإنما مفروضة من الإنسان .

4) اللغة والأطر المفاهيمية لهجة تميل إلى تحقيق النبوءات الذاتية

عندما يعتقد الناس ويعملون على الأفكار التي تنتشر، عندها، هذا الجزء من العالم المتصور بهذه الأفكار يأتي إلى حيز الوجود بالمعنى الفعلي. ويأتي الواقع إلى حيز الوجود عندما تتم مراعاة بعض القواعد التي تطبق وتنفذ عن طريق آليات الرقابة الاجتماعية. ووفقا لما بعد الحداثة، فإن اللغة التي نستخدمها ونماذج الإطار المفاهيمي هي المسؤولة عن تشكيل العالم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5) عملية بناء الهوية هي شكل من أشكال القوة وأعمال الانتهاك

الهوية هي بالتأكيد، واحدة من الأشكال الأكثر حميمية من البناء الاجتماعي المفروضة على الأفراد. وكثيرا ما ترتبط الهوية بالحروب والاضطهاد والإيذاء كما يشهد نزاع دارفور. ومن ثم، فإن كل من له سيطرة على الهوية له تأثير عميق على حياة ومصير مجموعة أو فرد أو مجتمع.

تاسعا : النقد الرئيسي ضد ما بعد الحداثة

وقد انتقدت ما بعد الحداثة على عدة حسابات. أولا، ينظر إليها على أنها تنكر المبادئ الأخلاقية العامة المعمول بها. ثانيا، تهمل الكثير من عمليات الإنتاج المادية. النقد الرئيسي هو في طبيعتها المتناقضة ذاتيا. الفكرة القائلة بأن كل ما هو قائم هو بناء اجتماعي يعني أن منظور ما بعد الحداثة وإسقاطات العالم هو أيضا شيد اجتماعيا، وبالتالي فهو أيضا زمنيا.

عاشرا : تأثير ما بعد الحداثة على ما نشهده اليوم

فكرة الهوية كبناء اجتماعي ذات أهمية كبيرة للمناخ السياسي اليوم. وقد ولدت هذه الفكرة مفهوم الأمة، التي تتكون من مجتمع من الناس مرتبطة معا من أصل مشترك. غير أن هذا المجتمع من الناس لا يملك الإقليم الجغرافي ليشكل دولة. ويمكن رؤية مثال جيد مع دول مثل التبت والأكراد التي سعت في السنوات الأخيرة لتشكيل دولة ولكن حرموا من هذه السيادة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الرغم من أن هناك الكثير من الجدل حول ظهور ووجود ما بعد الحداثة، فمن الخطأ تماما وغير منصف أن نقول أن ما بعد الحداثة لا يجلب أي مساهمة كبيرة في نظرية العلاقات الدولية لدينا. فخلال العشرين سنة الماضية، قدم ما بعد الحداثة منهجيات ذكية مثل القراءة المزدوجة والتفكيك التي قد تمكننا من تحليل أفضل للقضايا السياسية المعاصرة. ومن الواضح أن ما بعد الحداثة تلعب دورا هاما في نظرية العلاقات الدولية خاصة وأن الهياكل الاقتصادي ة ووسائل الإعلام والنظم السياسية والدبلوماسية تطورت إلى أشكال مختلفة تماما عما كانت عليه، ولم يعد من السهل تحليلها من خلال نظريات العلاقات الدولية التقليدية. ولكن على الرغم من ذلك، ففي السنوات الأخيرة، تعرضت ما بعد الحداثة لهجوم مكثف فيما يتعلق بنهجها في العلاقات الدولية. وقد حاول عدد من المحللين السياسيين إقالة ما بعد الحداثة بدعوى أنها متناقضة ذاتيا وغير ذات صلة في تحليلها للعلاقات الدولية. ففي حين أن الحداثة قد يكون له بعض التأسيس أو الأسس التي تقوم عليها، فإن التأسيس ل ما بعد الحداثة قد لا يكون موجودا ناهيك عن انه ليس من الصعب تبريره. ومهما يكن، فلا زالت هناك محاولات لاستخدام هذا النموذج النظري كأداة فعالة لتحليل العلاقات والشؤون الدولية.(A Postmodernist View, 2015)

المطلب الثاني : واقع العامل الاقتصادي في مجالات التعاون الإقليمي والعالمي

تعتبر قوّة الدولة من العوامل الرئيسة التي ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي، وتحديد إطار علاقاتها في البيئة الدولية (مقلد، 1987). وفي الوقت الذي لا زالت تبحث فيه بعض الدول عن صدارة القوة في العالم، نجد أن مفهوم القوة قد تجاوز في مضمونه المعنى العسكري إلى مضمون أوسع ليشمل القوة السياسية و الاقتصادية والفكرية والاجتماعية والثقافية والتقنيّة. والقدرة على استخدام هذه الأشكال من القوى لتمكين الدولة من تحويل مصادر القوّة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال(شنكاو والحضرمي ، 2010).. وقد أثار (جوزيف ناي) في مقالة له في مجلة السياسة الخارجية "أن العالم انتقل بعد الحرب الباردة من عصر سياسة القوة إلى عصر الجغرافيا الاقتصادية ، وذلك بعد أن ترابطت السياسة أو العلاقات الدولية على وجه التحديد مع الاقتصاد" (شايمر، 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا الارتباط، ما بين العلاقات الدولية والاقتصاد والارتباط ما بين الاقتصاد والتجارة التي هي العملية الاقتصادي ة التي يجد المنتج من خلالها سوقه، حيث يتحمل المتداول مخاطر محددة، (Sen, 2005) ،يحتم علينا لأغراض البحث الغوص عميقا في أشكال التجارة العالمية وشروطها ومزاياها في هذا الفصل وذلك لارتباطه الوثيق بالعامل الاقتصادي . ولذلك فان هذا المطلب سيركز على إلقاء الضوء على كيف تؤثر التجارة وشروطها المختلفة على الاقتصادي الدولي حتى يتسنى لنا فهم مدى أثر العامل الاقتصادي على العلاقات الدولية الأردنية التركية وبالتالي تحديد نقاط الضعف والقوى غي العامل الاقتصاد من حيث تأثيرها سلبا أو إيجابا على طبيعة العلاقات الدولية بين البلدين.

كثيرا ما يعتبر إدماج البلدان في الاقتصاد العالمي عاملا حاسما في تحديد الاختلافات في الدخل والنمو في تلك البلدان. وقد حددت النظرية الاقتصادي ة القنوات المعروفة التي يمكن أن تؤثر التجارة من خلالها على النمو. وبصورة أكثر تحديدا، يعتقد أن التجارة تعزز التوزيع الفعال للموارد، وتسمح لبلد ما بتحقيق وفورات الحجم والأفق، وتسهيل نشر المعرفة، وتعزيز التقدم التكنولوجي، وتشجيع المنافسة في الأسواق المحلية والدولية على السواء، مما يؤدي إلى تحسين وعمليات الإنتاج وتطوير منتجات جديدة.(Matthias ، 2012). وعلى وجه الخصوص بالنسبة للبلدان الأقل نموا، ترتبط أنماط التجارة والتغيرات في تلك الأنماط بمرور الوقت ارتباطا وثيقا بنقل التكنولوجيا. كما أن الانفتاح على التجارة يتيح إمكانية دورة المنتجات الدولية، حيث أن إنتاج بعض المنتجات التي كانت تنتجها الاقتصاديات المتقدمة سابقا يهاجر إلى البلدان الأقل نموا. وترافق عملية "هجرة المنتجات" هذه زيادة في حجم التجارة في البلدان الأقل تقدما ونشر تكنولوجيات إنتاج أكثر تقدما، مما يوسع نطاق التكنولوجيا المتاحة للبلدان الأقل تقدما(Busse and Koeniger, 2012). ومهما يكن، فبعد الحرب العالمية الثانية، كان هناك تحول في التفكير نحو التجارة. لقد ابتعدت الأمم عن التفكير في أن التجارة هي عبارة عن لعبة محققة من الصفر إما الفوز أو الخسارة لفلسفة زيادة التجارة لصالح الجميع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحرب العالمية الثانية التي دمرت الأمم والموارد وتوازن السلام اتجهت الدول إلى نموذج جديد لن يركز فقط على تعزيز التجارة الحرة وتوسيع نطاقها بل سيسهم أيضا في تحقيق السلام العالمي عن طريق خلق اتفاقات تعاونية اقتصادية وسياسية واجتماعية دولية ومؤسسات خاصة لدعمها. وفي حين أن هذا قد يبدو مستحيلا تحقيقه، فإن الاتفاقات والمؤسسات الدولية نجحت - على الأقل - في إنشاء محفل مستمر للحوار بشأن التجارة والمسائل ذات الصلة. وقد أدى تقليص الحواجز أمام التجارة وتوسيع التعاون العالمي والإقليمي إلى خلق فرص متكافئة أمام المتنافسين في الأسواق العالمية حيث وضعت حدا للحدود التاريخية والجغرافية غي عالم أصبح مفتوح أمام الجميع وهو ما أطلق عليه **flat word**.

في بيئة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أدركت البلدان أن أحد المكونات الرئيسية لتحقيق أي مستوى من السلام العالمي هو التعاون العالمي - سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. والقصد من ذلك هو تحديد مستوى الملعب التجاري والحد من مجالات الاختلاف الاقتصادي ة، لأن عدم المساواة في هذه المناطق يمكن أن يؤدي إلى نزاعات أكثر خطورة. ومن بين المبادرات، اتفقت الدول على العمل معا لتعزيز التجارة الحرة والدخول في اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف. وقد نتج عن هذه الاتفاقات الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة الغات (GATT)ومنظمة التجارة العالمية التي حلت محل مجموعة "غات" في عام 1995. إن المبدأ الأساسي للغات هو أن التجارة ينبغي أن تكون حرة ومتساوية. وبعبارة أخرى، ينبغي للبلدان أن تفتح أسواقها على قدم المساواة مع الدول الأعضاء، وينبغي ألا يكون هناك تمييز أو معاملة تفضيلية. وأحد الأحكام الرئيسية لمجموعة "غات" هو شرط الدولة الأولى بالرعاية (مفن). وهي تقتضي أن يتم الاتفاق تلقائيا على جميع البلدان الأعضاء الأخرى بمجرد أن يتم الاتفاق على تخفيض في التعريفة الجمركية بين بلدين أو أكثر.(Mason ، 2012)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : التكامل الاقتصادي الإقليمي

لقد مكن التكامل الاقتصادي الإقليمي البلدان من التركيز على المسائل ذات الصلة بمرحلة تنميتها وكذلك تشجيع التجارة بين الجيران. وهناك أربعة أنواع رئيسية من التكامل الاقتصادي الإقليمي:

منطقة تجارة حرة.

وهذا هو أبسط أشكال التعاون الاقتصادي . وتزيل البلدان الأعضاء جميع الحواجز أمام التجارة فيما بينها ولكنها حرة في أن تحدد بشكل مستقل السياسات التجارية مع الدول غير الأعضاء. ومن الأمثلة على ذلك اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا).

الاتحاد الجمركي.

وينص هذا النوع على التعاون الاقتصادي كما هو الحال في منطقة التجارة الحرة. وتزال الحواجز أمام التجارة بين البلدان الأعضاء. والفرق الرئيسي من منطقة التجارة الحرة هو أن الأعضاء يوافقون على معاملة التجارة مع البلدان غير الأعضاء بطريقة مماثلة.

السوق المشتركة.

ويتيح هذا النوع إنشاء أسواق متكاملة اقتصاديا بين البلدان الأعضاء. وتتم إزالة الحواجز التجارية، وكذلك أي قيود على حركة اليد العاملة ورأس المال بين البلدان الأعضاء. وعلى غرار الاتحادات الجمركية، هناك سياسة تجارية مشتركة للتجارة مع الدول غير الأعضاء. والميزة الرئيسية للعمال هي أنهم لم يعودوا بحاجة إلى تأشيرة أو تصريح عمل للعمل في بلد عضو آخر في سوق مشتركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتحاد الاقتصادي .

وينشأ هذا النوع عندما تدخل البلدان في اتفاق اقتصادي لإزالة الحواجز التي تحول دون التجارة وتبني سياسات اقتصادية مشتركة. ومن الأمثلة على ذلك الاتحاد الأوروبي (الاتحاد الأوروبي) .Europe، الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي.

في العقد الماضي، كانت هناك زيادة في هذه التكتلات التجارية مع أكثر من مائة اتفاق في أماكن مختلفة . والكتلة التجارية هي في الأساس منطقة تجارة حرة أو منطقة تجارة حرة شبه حرة تتألف من اتفاق أو أكثر من الضرائب والرسوم الجمركية والتجارة بين بلدين أو أكثر. وقد أسفرت بعض التكتلات التجارية عن اتفاقات كانت أكثر موضوعية من غيرها في خلق التعاون الاقتصادي.

وبطبيعة الحال، فان هناك إيجابيات وسلبيات لإنشاء اتفاقات إقليمية.

ايجابيات إنشاء اتفاقات إقليمية

وتشمل إيجابيات إنشاء اتفاقات إقليمية ما يلي:

خلق التجارة. وتهيئ هذه الاتفاقيات مزيدا من الفرص أمام البلدان للتجارة فيما بينها بإزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار. وبسبب تخفيض الرسوم الجمركية أو إزالتها، يؤدي التعاون إلى أسعار أرخص للمستهلكين في بلدان الكتلة. وتشير الدراسات إلى أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يسهم إسهاما كبيرا في معدلات النمو المرتفعة نسبيا في البلدان الأقل نموا.

فرص توظيف. وبإزالة القيود المفروضة على الحركة العمالية، يمكن أن يساعد التكامل الاقتصادي على توسيع فرص العمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توافق الآراء والتعاون. وقد تجد الدول الأعضاء أن من الأسهل الاتفاق مع عدد أقل من البلدان. ومن شأن التفاهم والتشابه الإقليميين أيضا أن يسهلا التعاون السياسي الأوثق.

ثانيا : السلبيات

وتشمل الصلات المشاركة في إنشاء اتفاقات إقليمية ما يلي:

تحويل التجارة. الجانب السلبي لخلق التجارة هو تحويل التجارة. ويجوز للبلدان الأعضاء أن تتاجر أكثر من بعضها البعض مع الدول غير الأعضاء. وهذا قد يعني زيادة التجارة مع منتج أقل كفاءة أو أكثر تكلفة لأنه موجود في بلد عضو. وبهذا المعنى، يمكن حماية الشركات الضعيفة عن غير قصد مع اتفاق الكتلة بوصفه حاجزا تجاريا. وفي جوهرها، شكلت الاتفاقات الإقليمية حواجز تجارية جديدة مع بلدان خارج الكتلة التجارية.

تحولات العمالة والتخفيضات. ويمكن للبلدان أن تنقل الإنتاج إلى أسواق عمل أرخص في البلدان الأعضاء. وبالمثل، قد يتحرك العمال للحصول على وظائف أفضل وأجور أفضل. ويمكن للتحولات المفاجئة في التوظيف أن تفرض ضرائب على موارد البلدان الأعضاء.

فقدان السيادة الوطنية. ومع كل جولة جديدة من المناقشات والاتفاقات داخل كتلة إقليمية قد تجد الدول أنه يتعين عليها التخلي عن المزيد من حقوقها السياسية و الاقتصادي ة. في دراسة الحالة الافتتاحية، مثال كيف أن الأزمة الاقتصادي ة في اليونان تهدد ليس فقط الاتحاد الأوروبي بشكل عام ولكن أيضا حقوق اليونان والدول الأعضاء الأخرى لتحديد سياساتها الاقتصادي ة المحلية الخاصة(Mason، 2012)

ثالثا : أمثلة على التكامل والتعاون الاقتصادي الإقليمي

أمريكا الشمالية: نافتا

www.manaraa.com

أمريكا الجنوبية: ميركوسور

أوروبا: الاتحاد الأوروبي تركيا واحدة من الدول الأعضاء حوكمة الاتحاد الأوروبي

آسيا:آسيان ASEAN

آسيا: ابيكAPEC

الشرق الأوسط وأفريقيا: ايه اي سي AEC

دول مجلس التعاون الخليجي: جي سي سي GCC

الشرق الأوسط وأفريقيا: إيكAEC (Mason، 2012)

رابعا : لماذا تتدخل الحكومات في التجارة؟

وتتدخل الحكومات في التجارة من أجل مزيج من الأسباب السياسية و الاقتصادي ة والاجتماعية، ولأسباب ثقافية. ومن الناحية السياسية، قد تسعى حكومة البلد إلى حماية الوظائف أو الصناعات المحددة. وقد تعتبر بعض الصناعات أساسية لأغراض الأمن القومي، مثل الدفاع، والاتصالات، والبنية التحتية - على سبيل المثال، يمكن للحكومة أن تكون قلقة بشأن من يملك الموانئ داخل بلده. قضايا الأمن القومي يمكن أن تؤثر على استيراد وتصدير بلد ما، كما قد لا تريد بعض الحكومات بيع بعض المعلومات التكنولوجية المتقدمة لمصالح أجنبية غير ودية. وتستخدم بعض الحكومات التجارة كتدبير انتقامي. ومن ناحية أخرى، قد تؤثر الحكومات التجارة لمكافأة بلد ما للدعم السياسي في المسائل العالمية. (Mason،2012)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كيف تتدخل الحكومات في التجارة؟

وفي حين شهد القرن الماضي تحولا كبيرا نحو التجارة الحرة، فإن العديد من الحكومات تواصل التدخل في التجارة. ولدى الحكومات عدة مجالات رئيسية للسياسة العامة لاستخدامها في وضع قواعد ولوائح للسيطرة على التجارة وإدارتها:

التعريفات. التعريفات هي الضرائب المفروضة على الواردات..

الإعانات. الدعم هو شكل من أشكال المدفوعات الحكومية للمنتج. وتشمل أنواع الإعانات الإعفاءات الضريبية أو القروض ذات الفائدة المنخفضة؛ وكلاهما شائع. ويمكن أن تكون الإعانات أيضا بمثابة منح نقدية وسيولات حكومية، وهي أقل شيوعا لأنها تتطلب الاستخدام المباشر للموارد الحكومية.

قيود حصص الاستيراد التصدير.

ضوابط العملة. ويمكن للحكومات أن تحد من إمكانية تحويل العملة (عادة ما تكون خاصة بها) إلى الآخرين، وعادة في محاولة للحد من الواردات. وبالإضافة إلى ذلك، تدير بعض الحكومات معدل التبادل

متطلبات المحتوى المحلي. ولا تزال بلدان كثيرة تتطلب ان يتم تصنيع نسبة معينة من منتج محليا.

قواعد مكافحة تنزيل الأسعار. يحدث عندما تبيع الشركة منتجا أقل من سعر السوق في كثير من الأحيان من أجل كسب حصتها في السوق وإضعاف المنافس.

تمويل الصادرات. وتوفر الحكومات التمويل للشركات المحلية لتعزيز الصادرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منطقة تجارة حرة. وتعين بلدان كثيرة مناطق جغرافية معينة كمناطق للتجارة الحرة. وتتمتع هذه المناطق بتعريفات مخفضة، وضرائب، وجمارك، والإجراءات، أو القيود في محاولة لتعزيز التجارة مع غيرها من البلدان.

السياسات الإدارية. هذه هي السياسات البيروقراطية والإجراءات التي قد تستخدمها الحكومات لردع الواردات عن طريق جعل عمليات الدخول أكثر صعوبة مع الإطالة في الوقت

خامسا : كيف تشجع الحكومات أو تقيد الاستثمار الأجنبي المباشر

تشجع العديد من الحكومات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدانها كوسيلة لخلق فرص العمل وتوسعة المعرفة التقنية المحلية، وزيادة المعايير الاقتصادية العامة(Ian، 2010). وفي معظم الحالات، تسعى الحكومات إلى الحد من الاستثمار الأجنبي المباشر أو السيطرة عليه وحماية الصناعات المحلية والموارد الرئيسية (النفط والمعادن، وما إلى ذلك)، للحفاظ على الثقافة الوطنية والمحلية، وحماية قطاعات سكانها المحليين، والحفاظ على السياسية والاستقلال الاقتصادي ، وإدارة أو السيطرة على النمو الاقتصادي . ولهذا فان الحكومة تستخدم سياسات وقواعد مختلفة:

• قيود الملكية. ويمكن للحكومات المضيفة تحديد قيود الملكية إذا كانت تريد الحفاظ على السيطرة على الأسواق المحلية أو الصناعات في أيدي المواطنين.

• معدلات الضرائب والعقوبات. حكومة المضيف للشركة عادة ما تفرض القيود في محاولة لإقناع الشركات بالاستثمار في السوق المحلية بدلا من السوق الأجنبية.

كيف تشجع الحكومات الاستثمار الأجنبي المباشر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تسعى الحكومات إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تتوق إلى توسيع نطاقها اقتصادها المحلي باجتذاب التكنولوجيات الجديدة، والدراية التجارية، ورأس المال لبلد. في هذه الحالات، لا تزال العديد من الحكومات تحاول إدارة ومراقبة نوع، وكمية، وحتى جنسية الاستثمار لأجنبي المباشر، الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية.

•حوافز مالية. تقدم البلدان المضيفة للشركات مجموعة من الحوافز الضريبية والقروض للاستثمار. كما قد تقدم حكومات بلد المنشأ مجموعة من التأمين، والقروض، والإعفاءات الضريبية في محاولة لتعزيز استثمارات شركاتهم في الخارج.

•البنية التحتية. تحسن الحكومات المضيفة البنية التحتية أو تعززها محليا في مجال الطاقة، والنقل، والاتصالات إلى وتشجيع صناعات محددة للاستثمار. وهذا يعمل أيضا على تحسين الظروف المحلية للشركات المحلية.

•العمليات الإدارية والبيئة التنظيمية. حكومات البلد المضيف تبسيط عملية إنشاء المكاتب أو الإنتاج في بلدانهم. عن طريق الحد من البيروقراطية والتنظيمية فإن هذه البلدان تبدو أكثر جاذبية للشركات الأجنبية.

•الاستثمار في التعليم. وتسعى البلدان إلى تحسين قوتها العاملة من خلال التعليم والتدريب على العمل. قوة عاملة متعلمة وماهرة هو معيار استثماري هام للعديد من الشركات العالمية.

• الاستقرار السياسي و الاقتصادي والقانوني. حكومات البلد المضيف تسعى إلى طمأنة الشركات أن ظروف التشغيل المحلية مستقرة (أي أن السياسات محددة بوضوح وعامة الجمهور)، ومن غير المرجح أن تتغير(Mason،2012)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا : نموذج في السياسة العالمية والعلاقات الاقتصادية.

في حين أن الحكومات الوطنية لسنوات عديدة فرضت المشهد الدولي السياسي و الاقتصادي ، أصبحت المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية الآن من الجهات الفاعلة الهامة. في هذه "القرية العالمية"، فقدت الحكومات الوطنية بعض من أهميتها وربما، صلاحياتها وأهميتها وسلطتها لصالح هذه المنظمات الدولية الكبرى. وكعملية للتفاعل والتكامل بين الناس والشركات والحكومات من مختلف الدول، فإن العولمة هي عملية مدفوعة بالتجارة والاستثمار الدوليين وتساعدها تكنولوجيا المعلومات. هذه العملية تركز على البيئة الثقافة، وعلى النظام السياسي، وعلى التنمية الاقتصادي ة والازدهار، وعلى الرفاه الجسدي البشري في مجتمعات العالم (Sutch &Juanita, 2007)

سابعا : العلاقات الدولية والتنمية الاقتصادية

ترى نظرية الاقتصاد الرأسمالي أن السوق العالمية المحررة تماما هي الطريقة الأكثر فعالية لتعزيز النمو، لأن كل بلد متخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع فيها بميزة نسبية. ومع ذلك، فإن خفض الحواجز التجارية وفتح الأسواق لا يؤدي بالضرورة إلى توليد التنمية. وتهيمن البلدان الغنية والشركات الكبيرة على السوق العالمية وتخلق علاقات غير متكافئة جدا بين السلطة والمعلومات.(Dixit & Norman,1980). وهناك مشكلة أخرى هي أن التجارة الحرة ليست حرة على قدم المساواة. إن الإعانات الزراعية وغيرها من الحواجز التجارية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تمنع البلدان الفقيرة من الوصول إلى أهم الأسواق. وفي الوقت نفسه، تفتح البلدان الفقيرة صادراتها الخاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويشير منتقدو التجارة الحرة إلى أن العديد من أغنى دول العالم كانت تؤمن اقتصادياتها بالحماية عندما كانت في بداية نموها. وعلاوة على ذلك، تهيمن على التجارة الشركات عبر الوطنية التي تستفيد أساسا من قواعد التجارة الجديدة . وقد بدأ عدد من المنظمات غير الحكومية في الترويج للتجارة العادلة، بحجة أن التجارة يمكن أن تعزز التنمية إذا كانت مستدامة بيئيا وتشمل احترام حقوق الإنسان وحقوق العمل(Milner، 1997)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامنا : دور العامل الاقتصادي

تلعب العوامل الاقتصادي ة، دوراً هامة في مرات الدول العالمية، وذلك لأنها تعكس فرصاً أو تفرض قيوداً بالنسبة لقرارات الدولة المختلفة، الأمر الذي يمثل فعالية الأداء ويشكل مراكز إقليمية أو عالميّة. وعليه فإن حجم هذه الدول يتناسب طردياً مع قدرتها الاقتصادي ة. وهذا يرغم الدول الضعيفة اقتصاديا على الاعتماد على العالم الخارجي لحمايتها ومواجهة احتياجاتها ، الأمر الذي يجعلها دولاً محكومة ويهمّش استطاعتها على التحرك بحريّة. ولذلك فهي تبحث دائما عن استقرارها في مراكز التحكم، مما يدفعها للسعي وراء القروض التي غالباً ما تكون مشروطة لشروط صعبة تؤدي إلى اختلالات كبيرة الذي يعني بالتالي قيام حالات من التبعية (Easter, 2000).

إن نظريات النظام تفسح المجال امام دراسة العلاقة بين القوّة المادّية وقوّة الأفكار، اضافة إلى دراسة التفاوت في هيكل القوة داخل النظام الدولي. ومهما يكن فان بعض الاتجاهات تذهب إلى أن النظم تؤسس لنوع من الارتباط يشكل تفاعلاً استراتيجياً يستطيع، من خلاله، طرف التأثير في سياسات الطرف الآخر (Stein, 1980) ، وفي المقابل يأتي دور نظام المعونة الدولية، (Krasner, 1982). وإلى جانبه قد تلعب بعض المنظمات الإقليمية والمنظمات دوراً مشابهاً في التأثير على أدوار الدول وقدراتها وبالتالي قوتها (Pevhouse, 2002). وهكذا فقد أصبح واضحاً حجم التحديات التي تهدد الدول الصغيرة مؤخراً،

وهي تحديات تنبع من مصادر شتى، وتهدد بإلحاق أفدح الأضرار، ليس بالوضع السياسي للدول الصغيرة، ولكن حتى بهويتها وبثقافتها بل وبوجودها القومي أيضاً، إلى جانب مخاطر التهميش التي تنتظر هذه الكيانات الصغيرة.. وفي أعقاب "الركود الكبير" تحوّل المد الاقتصادي والسياسي ضد الدول الصغيرة. هذا إلى جانب أن السياسة الدولية أيضاً قد تحوّلت ضد الدول الصغيرة، والذي تمثل بأكبر تطور جيوسياسي من نواتج الأزمة الاقتصادي ة وهو تشكيل مجموعة العشرين، وهو نادي يضم الدول الكبيرة التي ترسم ملامح المناخ التنظيمي للعالم، والذي لن يكون باي حال في صالح الدول الصغيرة(راتشمان، www.aleqt.com).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : مجالات التعاون الاقتصادي وأثرها على الجانبين السياسي والأمني في العلاقات الدولية

المطلب الأول : أثر العامل الاقتصادي في تأطير التعاون السياسي والعلاقة المتبادلة

أولا : مفهوم التعاون الاقتصادي

التعاون الدولي: التغييرات عبر الزمن

يرتبط مفهوم التعاون الدولي بشكل تلقائي تقريبا بالكلمة " المعونة ". لم يكن هذا الارتباط محض صدفة، بل كان يعكس حالة كانت موجودة قبل خمسة عقود. في ذلك الوقت ، بدأت فكرة التعاون الدولي تتطور على الساحة الدولية، و من ثم فهمت على أنها مساعدة أو نقل للموارد - عن طريق المنح - من البلدان الأكثر نموا إلى بلدان أخرى، نظرا لمستوى دخلها، حيث يمكن تصنيف مستويات المعيشة غير المستقرة على أنها متخلفة(Herman، 2012). لقد تطور مفهوم التعاون الدولي في الوقت الحالي ليكتسب معنى اشمل. وهذا في الأساس ردا على التعقيد المتزايد للقضية التي تجمع حاليا مفهوم المعونة و التكافل مع مفهوم الترويج التجاري و المصالح السياسية. وفي هذا الصدد، يمكننا أن نقول إن التعاون الدولي يفهم في الوقت الحاضر على انه "سلسلة من الإجراءات التي تحاول تنسيق السياسات أو تضافر الجهود من اجل تحقيق أهداف مشتركة في المجال الدولي(Insulza، 1998).

يعطي التعريف السابق الذي يبدو انه عام جدا و غامض فكرة عن المعنى الواسع الذي حققه المفهوم اليوم ، و مع ذلك فان التحليل المفصل يمكننا من توضيح محتوياته بشكل أدق:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في إثارة مسألة التنسيق والحاجة إلى تضافر الجهود، فإنها تؤكد على مفهوم التعاون بمعناه الحقيقي، بعيدا عن المفهوم التقليدي ل " المعونة ". وعلى الرغم من أن الموارد قد تكون قروض ميسرة أو منح ميسرة، ينبغي أن لا يفهم التعاون على أنه عملية أحادية الاتجاه يقوم فيها بلد أو مجموعة من البلدان (المانحين) بتقديم الدعم لبلد آخر(المتلقين). بالأحرى، نحن حاليا في " عملية باتجاهين " حيث يوافق كلا البلدان (المانحين و المتلقين) على التعاون لحل مشكلة ما و بالتالي، تلبية و تحقيق الأهداف التي حددها كل طرف مسبقا. وفي هذا الصدد، يولد التعاون دائما "فوائد متبادلة".

لا ينطوي مصطلح "المنافع المتبادلة" بالضرورة على الحصول على منافع اقتصادية لأنه قد ينطوي أيضا على أهداف سياسية معينة، فبعض المشاكل على الساحة الدولية تتجاوز حدود الدولة أو (بسبب طبيعتها) و تشتمل على صحة بعض القيم العالمية، والمعايير القانونية أو "الأصول العامة" التي تهتم الإنسانية بالحفاظ عليها، على سبيل المثال، الاستدامة البيئية ،حقوق الإنسان، النظم الديمقراطية المستقرة ،المساواة الاجتماعية، وما إلى ذلك. ومن هذا المنظور، يشكل التعاون أيضا أداة مثالية للمساعدة في إيجاد حلول تشمل أكثر من بلد واحد، دون المساس بمبدأ أساسي في العلاقات الدولية (عدم التدخل).

أخيرا، يضع التعريف بوضوح مفهوم التعاون في المجال الدولي، مؤكدا من جديد على فكرة أنه دائما جزء من السياسات الخارجية للحكومات. وهكذا، فإنها " تشمل كل أشكال التعاون التي تختارها البلدان المانحة، فضلا عن قرارات أولئك الذين سيحصلون على التعاون أو الذين سيتم تبادل التعاون معهم على قرارات السياسة الخارجية التي ترتبط مباشرة بالمصالح التي يرغب كل بلد في التعبير عنها على الصعيد الدولي .(IACE, 2013)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. التغييرات في منهجية التعاون

العالم يتغير. وفي حين تشهد الاقتصاديات الناشئة في آسيا وفي أماكن أخرى نموا قويا، لا يزال العالم المتقدم بأكمله تقريبا في قبضة أزمة مالية واقتصادية عالمية(Herman، 2012) من هذه المقولة يمكن القول أنه إذا تم تعريف التعاون بأهداف السياسة الخارجية للحكومات، فإن التغييرات في التعاون تعكس بالضرورة التغيرات في السيناريوهات التي تجري فيها العلاقات بين البلدان. وكما ذكر سابقا، ارتبط التعاون ارتباطا وثيقا في البداية بمفهوم المعونة، وبصورة أكثر تحديدا لما سمي آنذاك "المعونة الإنمائية". و كانت مبادئ التعاون الأساسية تستند إلى الاعتقاد بأن بعض البلدان الأقل نموا تعرقلها بعض العقبات الهيكلية التي تمنعها من تحقيق التنمية بوسائلها الخاصة. واعتبرت المشاكل مثل الافتقار إلى الظروف الصحية والأمية والتخلف الزراعي والافتقار إلى الهياكل الأساسية الدنيا عقبات أمام التنمية والتي يمكن القضاء عليها بمساعدة التعاون الدولي.

وفي هذا الإطار، تم تحديد المعايير الرئيسية المستخدمة في أهلية التعاون حسب درجة التنمية والاعتبارات الإستراتيجية والسياسية المرتبطة أساسا بالمناطق الجغرافية لنفوذ البلدان المانحة.

في المراحل المبكرة، كان للتعاون تحيز سياسي قوي فرضته الحرب الباردة، وهو الوضع الذي حاولت فيه القوى الكبرى حماية مجالات نفوذها ومصادرها من المواد الخام، التي كانت عادة موجودة في البلدان المتخلفة. وقد تغير هذا السيناريو الدولي تغيرا كبيرا في العقد الماضي.

وفي الوقت الحاضر، نحن جزء من نظام عالمي مع واقع جديد له أثر مباشر على شؤون التعاون الدولي. وفي هذا الصدد، فإن بعض العناصر الرئيسية التي يتعين النظر فيها هي:

تميزت العولمة بتوحيد الأسواق العالمية التي تكثف اتساع ونطاق الروابط والترابط بين الدول والمجتمعات. وتزيد العولمة من الترابط والاتصال والتفاعل بين الحكومات والمجتمعات المدنية الوطنية، وكذلك الأنشطة الدولية التي تجري بين القطاعين العام والخاص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يؤدي تحرير التجارة العالمية- الذي يؤدي إلى ترابط وتكامل متزايدين للاقتصاديات العالمية - في الوقت نفسه إلى ضغوط قوية على النظم الاقتصادية المحلية من خلال المطالبة بالنمو المتسارع للتطور التكنولوجي، وإعادة تدريب الموظفين وتحديث الإنتاج.

تزايد التقارب الأيديولوجي بين البلدان الرائدة في النظام السياسي الدولي.

وبسبب هذه التغيرات على السيناريو الدولي،فإنه يجري إعادة توجيه المنافسة العالمية الأساسية- التي تجلت من خلال الصراعات الإستراتيجية- نحو منطقة تسود فيها المصالح الاقتصادية والتجارية، وكذلك القيادة في العلم والتكنولوجيا.(Insulza ,1998) و(Boniface ,2009)

ولذلك، تقوم البلدان المانحة التقليدية باستعراض الأولويات الرئيسية في المسائل المتصلة بالتعاون. وتميل الأولويات المرتبطة بالتنافسية الاقتصادية العالمية إلى الهيمنة على (الترويج التجاري للسلع والخدمات والتكنولوجيا ورأس المال). وينطبق الشيء نفسه على الجوانب التي تعتبرها نفس البلدان عوامل حاسمة بالنسبة لاستقرار العالم واستدامة تنميته (مثل البيئة والديمقراطية والفقر المفرط). ونتيجة لذلك، أصبح التعاون أيضا جزءا من الروابط الاقتصادية في الشؤون بين الدول التي تدعم الدور النشط الذي تقوم به البلدان في تعزيز اقتصادياتها وفي انفتاح أسواقها. (Insulza ,1998)

ولا يزال التعاون من أجل التنمية مستمرا ولكنه يستهدف بصورة متزايدة قضايا محددة كما أنه يستهدف البلدان الأقل نموا. ويميل التعاون الذي يستهدف البلدان ذات المستوى المتوسط من التنمية إلى التحول من المنح إلى التعاون التقني مع التكاليف المشتركة والتعاون الاقتصادي. وينصب التركيز الآن على العلاقة بين "الشركاء" أو الشركاء الذين يتعاونون من أجل منفعة متبادلة.

وفي هذا السياق، يبدأ مفهوم التعاون الاقتصادي باكتساب أهمية متزايدة. (Insulza,, 1998)

www.manaraa.com

ثانيا : التعاون الاقتصادي

وكما ذكرنا سابقا، إذا كان التعاون الدولي دائما جزءا أساسيا من السياسة الخارجية التي تنفذها الحكومات، فمن أجل فهم التغيرات التي تحدث في التعاون، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار السيناريوهات الجديدة التي تجري فيها العلاقات بين الدول. ولذلك، فإن ظهور مفاهيم جديدة مرتبطة بالتعاون - مثل ما يعرف ب "التعاون الاقتصادي" - يرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات التي حدثت في السيناريو العالمي، ولا سيما عمليات العولمة والتكامل الجارية حاليا .

وبهذا المعنى، فإن مفهوم التعاون الاقتصادي مسؤول عن ظهور تحديات جديدة في عمليتي العولمة والتكامل التجاري التي تدعو إلى إدراج مفهوم التعاون كمتغير ذي صلة، ليس فقط من حيث العلاقات السياسية بين الدول، بل أيضا في العلاقات الاقتصادية المنشئة في السياق الدولي.

ومن وجهة نظر تاريخية، يمكن للمرء أن يختلف في ذلك، حيث حافظت من الناحية الاقتصادية دائما على علاقات التبادل والترابط القائمة على التجارة والاستثمار. وعلاوة على ذلك، في النصف الثاني من القرن العشرين، أصبحت التجارة الخارجية ذات أهمية متزايدة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلدان. وعلى وجه التحديد، نمت التجارة الخارجية بمعدل أعلى من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي منذ خمسينات القرن. وهكذا يمكننا أن نقول، إن وجود أسواق عالمية هو مجرد نتيجة لمرحلة متقدمة من عملية تدويل الاقتصادات المختلفة، التي بدأت مع بداية الرأسمالية الصناعية في القرن التاسع عشر. ومع ذلك، كما هو الحال مع العمليات التاريخية طويلة ومتوسطة الأجل، تصبح سمات أي ظاهرة أكثر وضوحا كما تصبح العمليات أكثر وضوحا في الأنشطة اليومية للمجتمعات. وعلاوة على ذلك، فإنها لا تتطور بالضرورة على طول المسار المتوقع في البداية، أي أدت نفس القوى التي أدت إلى عملية عولمة الاقتصادات العالمية إلى نشوء واقع جديد لا ينطوي على مرحلة أكثر تقدما في عملية التكامل فحسب، وإنما أيضا تشكيل دولة مختلفة تماما.(, LUTSENKO 2011)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن التعبير عن هذا الوضع النوعي الجديد لعملية التكامل من خلال التمييز بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي(ECLAC) .تميز هذه اللجنة بين ما يسمى "مرحلة التكامل السطحي" و "مرحلة التكامل العميق". التكامل السطحي هو المرحلة التي لعبت فيها التجارة الدور الرئيسي – السلع بشكل أساسي -. ولذلك، فإن الأهداف التي تسعى إليها مختلف البلدان مستقلة نسبيا عن بعضها البعض. وكان المتطلب الآخر الوحيد على الساحة الدولية هو أن "قواعد اللعبة" ينبغي أن تؤدي إلى تحرير تدريجي و تصاعدي للتجارة بطريقة تمنع الإبطال اللاحق من خلال التدابير الإدارية. و حالما تم تأسيس قواعد اللعبة وضمانها، كان من المفترض أن يعمل السوق بحرية لتحقيق أقصى قدر من المنافع للبلدان المشاركة في التبادل.

تتميز المرحلة الثانية التي حددتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كواحدة من "التكامل العميق" من خلال حقيقة أن تدفقات التجارة بين البلدان أصبحت أكثر تعقيدا، بما في ذلك التجارة في الخدمات والسلع الرأسمالية والتكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، تزداد أهمية تدفقات رأس المال - سواء التدفقات المالية ورأس المال المغامر -. وينعكس هذا التعقيد المعزز في التغيرات النوعية التي تشهدها عملية التجارة، وكذلك في الدور الجديد الذي يبدأه التعاون في الساحة الدولية.

وهكذا، فإن العولمة السوقية مفهوم لا يقتصر على الجوانب المرتبطة فقط بالتجارة، بل تشتمل أيضا على التدويل المتزايد للإنتاج. و تلزم هذه العملية النشر السريع للمعرفة التكنولوجية والتدفقات الرأسمالية الدولية النشطة، و تميل إلى تقليل الاختلافات في الإنتاجية بين الدول بشكل تدريجي و زيادة المنافسة بشكل كبير. و قد أدى هذا الوضع إلى فقدان كبير في القدرة التنافسية في بعض قطاعات الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة ويؤثر تأثيرا كبيرا على اقتصادات تلك البلدان. لذلك يصبح تدخل الحكومات مهما في تحقيق و تشجيع الموائمة بين التنظيمات و السياسات المحلية _في المشهد الدولي_ من أجل مساواة شروط المنافسة السابقة. وفي هذا الإطار، ترتبط استراتيجيات التعاون وسياسات التعاون الدولي ارتباطا وثيقا بالتفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية التي تؤكد على تحقيق المساواة في المعايير والإجراءات، وهو متطلب سيساعد على وضع البلدان المشاركة على نفس الأساس التنافسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ناحية أخرى، تدعو زيادة التجارة في الخدمات وفي التكنولوجيات الجديدة إلى تغييرات هامة في أساليب التسويق التقليدية. وطبيعة هذه التجارة نفسها أكثر تعقيدا من التجارة في السلع فقط، وتستهدف أسواقا مجزأة و أكثر تحديدا ، وتتطلب جهدا أكبر - من حيث الكمية والنوعية - لتحقيق حصة سوقية. ولذلك، بدأت الجهات الفاعلة في التجارة الخارجية ببذل جهود كبيرة لكي تكون أكثر دراية بالأوضاع الدولية المختلفة والسمات المحددة للأطراف المعنية في الأسواق الأكثر تعقيدا. وهكذا أصبح التعاون عاملا أساسيا لدعم تنفيذ الطرق التكنولوجية أو المشاريع المشتركة في الإنتاج بهدف تسهيل الدخول إلى أسواق جديدة محتملة.

وأخيرا، يميل دور الحكومات أيضا إلى التغيير. و يميل السوق خلال مرحلة التكامل السطحي إلى العمل ويقتصر دور الحكومات على ضمان الامتثال لقواعد اللعبة المتفق عليها دوليا، أما في مرحلة التكامل العميق، تقوم الحكومات بدور أكثر نشاطا كمحفز لاقتصاداتها على الساحة الدولية من خلال اللجوء إلى صكوك مختلفة لا شك أن التعاون يلعب دورا محوريا فيها. (IJSRESSD، 2017)

وبما أن هذا هو الإطار الذي يعمل فيه مفهوم التعاون الاقتصادي، فإن مهمة تعريف التعاون الاقتصادي ووضع تصور له - أي طريقة لجعل مضمونه صريحا ومن ثم قيد التشغيل - لا تزال معلقة. ومن أجل الاقتراب من تحديد مفهوم التعاون الاقتصادي، سيجري وصف بعض السمات الرئيسية التالية:

الفوائد الاقتصادية: على الرغم من أن التعريف التقليدي للتعاون لا يزال صحيحا، فإن التركيز على الأهداف المرتقبة يتغير منذ ذلك الحين بشكل مستقيم واقتصادي، وترتبط بعمليات التبادل المرتبطة بتدفقات التجارة أو رأس المال.

التركيز على العلاقة بين الشركاء أو الشركاء الذين يتعاونون للحصول على المنفعة المتبادلة: هذه علاقة بين اثنين أو أكثر من الجهات الفاعلة التي تنطوي حتما على مفهوم المنفعة المتبادلة والتكاليف المشتركة على المدى المتوسط والطويل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إدراج القطاع الخاص: السبب في ذلك هو أن التعاون يرتبط ارتباطا مباشرا بعمليات التكامل التجاري.

دور الدولة المتغير: تتبنى الدولة دورا رائدا من حيث أن التعاون الاقتصادي ضروري لضمان إنجازات عالية الجودة على الساحة الدولية من خلال تعزيز التنمية التكنولوجية والإنتاجية لبلد معين. وبالمثل، بقدر ما تصبح مشاركة القطاع الخاص عنصرا حاسما في العملية، ينبغي على الحكومة أن تركز على أن تكون الميسرة والمبادرة للمبادرات بدلا من تنفيذ السياسة بشكل مباشر.

الإجراءات أو الأنشطة الرامية إلى تأمين أهداف اقتصادية غير مباشرة قصيرة ومتوسطة الأجل: "الأفعال أو الأنشطة المضطلع بها في إطار مركز التعاون الاقتصادي بشأن تهيئة الظروف لتيسير التجارة وتعزيز المهارات التنافسية في الأسواق العالمية". ولذلك، فإن تعظيم الفوائد الاقتصادية المباشرة في الأجل القصير هو دخيل على أنشطة أو إجراءات التعاون الاقتصادي في حد ذاتها (Kieran، 2010)

وفي ضوء هذه السمات، من الممكن تعريف مفهوم التعاون الاقتصادي على انه:

" عنصر من عناصر التعاون الدولي الذي يسعى إلى تهيئة الظروف اللازمة لتيسير عمليتي التجارة و التكامل المالي على الساحة الدولية من خلال تنفيذ الإجراءات بهدف الحصول على منافع اقتصادية غير مباشرة في الأجلين المتوسط والطويل".(Insulza ، 1998)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : أثر التعاون الاقتصادي على الجانب الأمني

ل ا تتميز دراسة الاقتصاد السياسي الدولي بتركيزها الموضوعي فحسب، بل أيضا باهتمامها المتواصل بترتيبات التعاون أو على الأقل القواعد الموجهة. وتعرف هذه الترتيبات التعاونية بشكل مختلف: كاقتصاد عالمي مفتوح من قبل روبرت جيلبين وستيفن كراسنر، ونظم دولية قوية من قبل روبرت كيوهان وجوزيف نيك ولكن في كلتا الحالتين، لا يتم التعامل مع مشاكل التعاون والنظام ببساطة كتحالفات تكتيكية أو الحد من حالات الفوضى الدولية. وبدلا من ذلك، يولى اهتمام وثيق لاحتمالات صنع القواعد وبناء المؤسسات، مهما كانت هشة ومحددة. ومن وجهة النظر هذه، فإن عدم وجود "قوة مشتركة لإبقائهم جميعا في حالة هلع" ل "هوبسيان "لا يحول دون وضع بعض الضوابط المشتركة الفعالة على البيئة الدولية. واستنادا إلى هذا المنظور، يقول بريان باري إن "الشؤون الدولية ليست فوضى خالصة، حيث لا يملك أي شخص أي سبب يدعو إلى توقع استمرار العلاقات المتبادلة". وفي المسائل الاقتصادية، هناك مجال كبير للتوقعات المستقرة (Brian, 2001).

وهذه التوقعات المستقرة التي تنشأ في سياق المعاملات المتكررة تكتسي أهمية حاسمة لأنها يمكن أن تكون أساسا للقواعد والاتفاقيات الدولية. في الواقع، يرى المنظر القانوني لون فولر أن هذه طريقة تطور كل القانون العرفي بالضبط، حيث يقول إنه ينمو انطلاقا من التوقعات التكميلية المستقرة، و بمثابة "لغة تفاعل" و "خط أساس للتفاعل الإنساني".(Ion ، ؟) وعلى نفس المنوال، تؤكد الدراسات الحديثة للأنظمة الدولية على مركزية التوقعات المتوقعة. و ما لم يتم الرد عليه بشكل مرض هو لماذا تميز التوقعات المتقاربة بعض القضايا و لا تميز غيرها؟. لماذا تعترف بعض القضايا بتنظيم واسع النطاق في حين لا يعترف البعض الآخر ؟

وبعبارة أخرى، تتمثل المشكلة في تجاوز إعادة تأكيد الموضوع المميز للاقتصاد السياسي الدولي وبناء حساب نظري مبدئي لسبب ارتباط الترتيبات المؤسسية المختلفة بالقضايا الاقتصادية والأمنية الدولية. إن الإجابة على هذا السؤال الأساسي يمكن أن تكمن في مختلف أشكال التفاعل الاستراتيجي (بما في ذلك التوقعات) التي تبرز هاتين القضيتين العريضتين.(Charles , 1984)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : الصراع الدولي والتعاون الاقتصادي متمثلا بالتجارة

لقد حظيت العلاقات بين الصراع الدولي وقضايا أخرى باهتمام متزايد ، مثل الترابط الدولي والمؤسسات السياسية، وخلال القرن الماضي، ناقش الناس ايجابيات و سلبيات التجارة الخارجية ؛ هل توفر التجارة الدولية سبيلا للسلام بين الدول؟ هل الدول التي تتمتع بصلات اقتصادية واسعة أقل احتمالا من غيرها للانخراط فيما بينها في الصراع؟ كيف تتأثر العلاقات الدولية بالعوامل أخرى؟

سيعرض هذا البحث مفهوما مفاده أن التجارة الحرة تنتج مكاسب الرفاهية، و بالتالي فإن البلد سيقلل من الصراع من أجل حماية مكاسبها التجارية. وهناك حجج مختلفة لدعم التجارة الحرة. ويعتقد كثير من الاقتصاديين أن التجارة الحرة ستتجنب خسائر الكفاءة المرتبطة بالحماية، و تكاليف الانحراف المقاسة عن التجارة الحرة كبيرة. أما النوع الآخر من المكسب الإضافي فيتضمن ميزة نسبية و المقياس الاقتصادي، كما توفر التجارة الحرة المزيد من الفرص للتعلم والابتكار أكثر مما يوفره نظام التجارة "المدارة"، حيث تملي الحكومة إلى حد كبير نمط الواردات والصادرات من خلال توفير حافز للبحث عن طرق جديدة لتصدير أو التنافس مع الواردات .

ثمة حجة أخرى للتجارة الحرة تتمثل في أن الالتزام السياسي بالتجارة الحرة فكرة جيدة عمليا حتى ولو كانت هناك سياسات أفضل من حيث المبدأ. وفي الواقع، فإن أي وكالة حكومية تحاول السعي إلى برنامج متطور للتدخل في التجارة من المحتمل أن تستحوذ عليه جماعات المصالح وتحوله إلى جهاز لإعادة توزيع الدخل على القطاعات المؤثرة سياسيا.

وعلى هذا النحو، من الأفضل الدعوة إلى التجارة الحرة دون استثناء، حيث ان التجارة الحرة هامة جدا بحيث تؤثر على العلاقات الدولية. وهناك الكثير من العوامل التي تؤثر على الترابط الاقتصادي الدولي والتفاعلات الدولية حيث يتم التحقيق في العلاقة بين التجارة والمعونة الخارجية والتعرفة ، مثل التجارة (أي الترابط)، والاتصال، والمساعدات الخارجية، والتعريفة، والديمقراطية، وحجم البلد، والتحالف، والطرف الثالث، والقوة السوقية، والنمو الاقتصادي، ونسبة القدرة العسكرية، و ما إلى ذلك.(Yuan-Ching)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : النزاعات الدولية والتعاون الاقتصادي متمثلا بالتجارة الدولية

يجادل الليبراليون الحديثون في إن التجارة تقلل من الصراع بين البلدان. وبدأت المسألة تستحوذ على اهتمام متجدد عندما شكلت(1980) Polachek نموذجا حول كيفية تعزيز التجارة للتعاون بين البلدان(Brian and Mansfield, 2001). وقد قدمت العديد من الأبحاث نموذجا نظريا مقنعا مع اختبارات تجريبية صارمة لعلاقة الصراع التجاري، فإذا أدى النزاع إلى وقف التجارة أو على الأقل تقليصها (ربما من خلال التعريفات الجمركية أو الحصص)، فإن البلدان التي تحقق أكبر مكاسب من التجارة تواجه أعلى تكاليف النزاع وبالتالي تشارك في أقل النزاعات و في تعاون اكثر. وبما أنه من الصعب قياس المكاسب التجارية، فإن كثيرا ما تقاس التجارة بمستويات التجارة بدلا من المكاسب التجارية الفعلية، حيث يتبين علاقة عكسية بين التجارة (Russett and John, 2001) والصراع(Russett and John, 2001) .

وينظر العمل اللاحق إلى المكاسب التجارية ويجد علاقة عكسية أقوى بين المكاسب والصراعات التجارية. وفي حين أن هذه الأوراق تفترض أن التجارة هي متغير سببي، فإن مسألة ما إذا كانت التجارة تسبب نزاعا يجعل التجارة قابلة للنقاش(Polachek، 1980).

يقدم بولينز(Pollins,1989) نموذجا واختبارات تجريبية حيث التجارة هي المتغير الداخلي والصراع هو المتغير الخارجي. و يجادل في ان التجارة تحددها السياسة وان الدول الصديقة تتاجر اكثر من الدول المعادية. كلا النموذجين متشابهين، ولكن المهم تحديد اتجاه السببية. كما وتستخدم عدة مناهج مختلفة للنظر في السببية، حيث يستخدم بيانات تجارية متخلفة بحجة أن التجارة في العام السابق لا يمكن أن تكون ناجمة عن الصراع في العام الحالي.(Barbieri, 1996) فقد تم تقديم وتوظيف اختبارات متزامنة للمعادلات، حيث تعتبر التجارة والصراع متغيرات داخلية. وتقدم هذه الدراسات الدعم للتجارة التي تسبب الصراع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكنها لا تجد دليلا يذكر على أن الصراع يقلل من التجارة. يتم استخلاص استنتاجات مماثلة من الصين السوفياتية / الولايات المتحدة(Polachek, 1992). كما استخدم أيضا ريوفيني وكانج (Reuveny, and Heejoon, 1996) اختبارات الجرانجر السببية ، بما في ذلك مجموعة واسعة من الأزواج في تحليلها، حيث تبين وجود أدلة على أن التجارة تحد من الصراع وان الصراع يحد من التجارة.

وقد تم توسيع نطاق أدبيات النزاعات التجارية لدراسة أسئلة أخرى ، فعلى سبيل المثال، كما هو معروف جيدا، فإن الديمقراطيات تقاتل بعضها البعض أقل من غير الديمقراطيات. و قد طبق العديد من الباحثين العلاقة بين التجارة والنزاع لفهم السبب. من هذا أن الديمقراطيات تتاجر أكثر من غير الديمقراطيات، وبمجرد أخذ ذلك في الاعتبار، فإن زوجا الديمقراطية يظهرا نزاعات أقل و تعاونا أكثر. بالإضافة إلى ذلك، فان التحليل يتسع من خلال دمج مناهج المعادلات المتزامنة، حيث تبين أن صراع الدول بين الديمقراطيات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وإضافة إلى ذلك فقد تم توظيف نموذج النزاع التجاري لتحليل التفاعلات الدولية، و تدعم نتائجهم الموجزة عموما الفرضيات المتقدمة. و مع ذلك العديد من الأسئلة التجريبية ما زالت غير مجابة. كما قدم آخرون مناهج اللعب النظري حيث تشكل أيضا طرقا بحثية واعدة. فعلى سبيل المثال وجد شيرمان (2001) أن الديمقراطيات كانت أكثر عرضة للمشاركة في نزاعات GATT(أي النزاع التجاري) من الدول غير الديمقراطية.(Sherman, Richard, 2001)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
العلاقات الأردنية - التركية (دراسة تاريخية)

المبحث الأول : مراحل تطور العلاقات الأردنية –التركية

المطلب الأول : تطور العلاقات السياسية الأردنية-التركية

لقد كان منذ البداية عندما جلب انتباه الملك عبدالله قيمة العلاقات الدولية مع تركيا وهو الأمر الذي دفعه إلى الزيارات المتكررة لتركيا بعد تأسيس الجمهورية التركية . وقد بدأت العلاقات الحميمة بين تركيا و الأردن بالتسارع خاصة عندما زار الملك عبدالله أتاتورك(DemirtaŞ, Bahattin, 2015) ، وهو بذلك أول زعيم عربي يقوم بزيارة للجمهورية التركية منذ نهاية الإمبراطورية العثمانية. والواقع أن العلاقات الثنائية عندها بين البلدين تكللت بتوقيع اتفاقية الصداقة بين الملك المؤسس والرئيس التركي عصمت أينونو في الحادي عشر من كانون الثاني عام 1947 والتي كانت بداية العلاقات الدبلوماسية حيث افتتحت سفارة للجمهورية التركية في عمان في تلك الفترة(البدور، 2017). وإضافة إلى ذلك فعندما وصل الملك عبدالله إلى تركيا عام 1951 نهضت علاقات الصداقة بين الأردن وتركيا إلى أعلى درجة. ومع ذلك، عندما عاد إلى المنزل بعد شهرين، سقط ضحية لعملية اغتيال. حيث تسلم العرش من بعده جلالة الملك طلال الذي تنحى بسبب صحته ليستلم من بعده جلالة المغفور له جلالة الملك حسين بن طلال، الذي سرعان ما قرر زيارة تركيا في عام 1954. وكان من المؤشرات الأخرى للعلاقات الودية بين البلدين أن الرئيس سيلال قد زار الأردن في 2 نوفمبر 1955 بدعوة من الملك حسين من الأردن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد أن عاد سيلال بيار، الذي كان قد أقام في الأردن حتى 8 نوفمبر / تشرين الثاني، إلى تركيا، زار العاهل الأردن ي الملك حسين تركيا في 22 أغسطس 1957 من أجل زيارة والده الملك طلال، الذي كان يتلقى العلاج في اسطنبول، ولمناقشة الأحداث السورية. وقد شارك في هذا الاجتماع الملك فيصل في العراق والعاهل الأردن ي الملك حسين والرئيس سيلال بيار ورئيس الوزراء عدنان مندريس وقد تم انضمام الأردن حينها إلى ميثاق بغداد لضمان أمنه. وفي 25 أغسطس اجتمع السيد لوي هندرسون، نائب وزير الخارجية الأمريكي ومدير مجلس الشرق الأوسط، مع العاهل الأردن ي الملك حسين. وفيما بعد واصل الملك حسين زيارته لتركيا في فبراير 1958، مايو 1959 وأبريل 1960. وأخيرا، في الفترة من 5 إلى 11 يونيو 1967، قام الملك حسين بزيارة أخرى لتركيا لطلب الدعم التركي بشأن قضايا الشرق الأوسط(DemirtaŞ, 2015). وعلى الرغم من الشهادات المتعددة والمختلفة على عمق تلك العلاقات وتطورها إلا أننا نذكر هنا ما جاء على لسان المتحدث الرسمي باسم الحكومة الأردنية حيث قال:

"إن العلاقات الأردنية التركية تاريخية، مبنية على الاحترام المتبادل، ولن تؤثر عليها تقارير صحفية منسوبة لمصادر مجهولة، وتفتقر إلى أدنى درجات المهنية"، بهذه الكلمات استهل وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال، المتحدث الرسمي باسم الحكومة الأردنية محمد المومني حديثه ردًا على ما أثير بالإعلام بشأن تجاوز عمّان بحق أنقره، تجنبًا لمزيد من الانشقاق والخلاف السياسي بين البلدين بسبب تباين وجهات النظر حيال بعض الملفات الإقليمية، السياسية والأمنية، في مقدمتها سوريا والإخوان المسلمين بمصر والموقف من القضية الفلسطينية.

وما قيل ردا عليه الرد التركي رئيس الوزراء التركي أحمد أوغلو أكثر من مرة في عدد من المناسبات

العلاقات بين تركيا و الأردن علاقات أزلية قوية لا يمكن بأي حال أن تؤثر عليها الخلافات السياسية، وتباين وجهات النظر بشأن بعض الملفات المؤقتة، التي سرعان ما تنتهي فتعود مياه العلاقات بين البلدين إلى مجاريها الطبيعية، هذا ما أشار إليه رئيس الوزراء التركي أحمد أوغلو أكثر من مرة في عدد من المناسبات، كان آخرها زيارته التي قام بها منذ أيام للعاصمة الأردنية برفقة مجموعة من الاقتصاديين ورجال الأعمال والتي ستسهم بشكل كبير في إذابة الجليد بين الجانبين على حد قوله.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أضاف أوغلو

أن تاريخ علاقات الأخوة بين الشعبين التركي و الأردن يعود إلى قرون عديدة، ويعتبر المستوى الذي وصلت إليه العلاقات التركية - الأردنية نموذجًا رائعًا للتعاون بين تركيا والعالم العربي، فمن دون شك فإن جغرافية الشرق الأوسط عند تأسيس العلاقات السياسية ما بين تركيا و الأردن حين التقى قادة الترك في الثلاثينات من القرن الماضي تختلف كليًا عن جغرافية الشرق الأوسط هذه الأيام، فالمنطقة شهدت وثبات كبيرة من التطور، و الأردن خير مثال على ذلك، فبالرغم من قلة مصادرها الطبيعية نجحت في أن تصبح أحد مراكز الجذب الاقتصادي في المنطقة، ويعود فضل ذلك إلى الطبيعة السلمية التي ساهمت إلى حد كبير في تميز المملكة واستثمارها في مواردها البشرية، على حد قول أوغلو. (عنان، 2016)

العلاقات الثنائية بين المملكة الأردنية و الجمهورية التركية

اتسمت العلاقات الثنائية بين البلدين بالاستقرار و التفاعل الإيجابي ، ونتيجة لهذا الاستقرار فقد ترسخت الثقة بين الجانبين، وحظيت القيادة الهاشمية باحترام وخصوصية لدى القادة الأتراك خلال العقود الماضية، كما تفاعل الأردن باحترام مع جميع القيادات التركية بمختلف توجهاتها، ولم تنقطع الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات بين قيادتي البلدين منذ إنشاء العلاقات الدبلوماسية و حتى يومنا هذا. وفيما يلي ملخص للزيارات الملكية والأميرية والوزارية والبرلمانية منذ الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية عام 1999، وصعود حزب العدالة و التنمية الحاكم إلى سدة الحكم عام 2002. لقد استمرت العلاقات المتميزة بين البلدين و تبادلت قيادتا البلدين عدد من الزيارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : تطور العلاقات الأمنية الأردنية -التركية

تعتبر الأردن واحدة من أكثر الأنظمة استقرارا في العالم العربي منذ لحظة استقلالها في عام 1946. كما احتل الأردن أيضا دورا مهما في عيون الغرب نتيجة للحروب مع إسرائيل وتدفق ونزوح الفلسطينيين إلى جميع أنحاء المملكة منذ عام 1949. ورغم ذلك فان الصراع العربي الإسرائيلي، وعملية صنع السلام بين الأردن وإسرائيل قد وضعت الأردن في مكان حرج من حيث سياسة كل من تركيا والدول الغربية تجاه المنطقة. وفيما يتعلق بعلاقة الأردن مع تركيا، فقد كانت دائما على خلفية النزاعات الإقليمية التي غالبا ما حثت البلدين على حد سواء لتبادل الأهداف والتوقعات المشتركة من حيث استعادة الاستقرار إلى المنطقة.

وبالنظر إلى موقف المملكة المؤيد للغرب خلال سنوات الحرب الباردة وسياستها المتوازنة أبان قمة القومية العربية، احتلت الأردن مكانا مركزيا من أجل استقرار الشرق الأوسط بالنسبة لتركيا. وبالمثل، فقد كانت دائما أولوية السياسة الخارجية للأردن تقتضي الحفاظ على سياسة متوازنة مع الدول المجاورة في الشرق الأوسط وعبر النظام الدول Nur KoPRulu.نور كورو (2014).

وهكذا فان للبلدين يعتبران من أكبر الدول في المنطقة تطبيقا للديمقراطية. كما وتعتبر تركيا و الأردن من الدول التي تلعب دورا رئيسا في سياسة الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات طويلة الأمد التي تعود إلى بدايات الحرب الباردة. والحقيقة أن تأييدهما للغرب ومصالحهما المشتركة قد عملت على الحفاظ على الاستقرار الإقليمي. هذا الأمر الذي ارتبط بإتباع خيارات سياسية مماثلة على صعيد السياسة الخارجية تجاه العديد من القضايا ومواجهة الأزمات والمآزق في المنطقة. وقد كانت الدفعة القوية لتعزيز العلاقات بين الأردن وتركيا بعد ظهور العهد الجديد في السياسة الخارجية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية الذي يقوم على مبدأ محي الخلافات مع الدول المجاورة وربما العديد من الدول الأخرى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخاصة في أطار التحديات المشتركة المتعلقة بالانقسام الطائفي في العراق، واللاجئين السوريين وعدم الاستقرار في سوريا، والنزاع الفلسطيني الإسرائيلي الجاري. ومهما يكن فان هذه البيئة المتغيرة قد أثارت مؤخرا قلق كل من تركيا و الأردن للتحرك على سبيل حفاظ الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط من ناحية وتعزيز وتوطيد العلاقات العميقة المتجذرة بينهما من جهة أخرى(Nur KoPRulu, 2014)

ومنذ اتفاقية الصداقة التي قام بين الأردن وتركيا عام 1947 بنى البلدان في هذه الفترة علاقات ودية ومستقرة نسبيا رغما عما جرى من تغييرات وتحولات كبيرة على كل منهما. فقد تحولت تركيا نحو السياسة متعددة الأحزاب من قبل منتصف 1940والتي تمثل أفضل نموذج لسياسة الحزب والتعددية في المنطقة، كما قدم الأردن مثالا لا يستهان به في العالم العربي فيما يتلق بالديمقراطية حيث وصل إلى حد لم تستطع الدول الأخرى في الشرق الأوسط الوصول إليه.ومع إعادة فتح مجلس النواب وإضفاء الشرعية على الأحزاب السياسية في1989 و 1992 على التوالي أدى ذلك في الأردن إلى الشروع في عملية الإصلاح السياسية التي لا زالت تجرى حتى الآن وهي على ما يبدو على غرار ما حد في تركيا (Nur KoPRulu, 2014). كل هذا رغم ما تواجهه الأردن من مصاعب كالقضية الفلسطينية ومحدودة الموارد التي أدت إلى التبعية الاقتصادية على المساعدات الغربية لبناء علاقات ودية مع المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الولايات.

ولا بد من الإشارة إلى أن الجوانب والقضايا المحلية قد أدت بكلا البلدين إلى انتهاج استراتيجيات مختلفة في سياساتها الخارجية. وبعبارة أخرى، فإن صناعة السياسة الخارجية في الأردن تشابكت إلى حد كبير مع الضروريات والقضايا المحلية، مثل التركيبة السكانية المعقدة، والتبعية الاقتصادية للغرب.ففي الأردن ، كانت الغالبية العددية من أصل أردني فلسطيني من المحددات الرئيسية التي تؤثر في صناعة السياسة الخارجية الأردنية. تماما كما هو الأمر بالنسبة لمحدودية المصادر التي أدت ب الأردن إلى الاعتماد على المعونة الاقتصادية الخارجية؛ الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم فانه ليس من الممكن النظر إلى السياسة الخارجية الأردنية إلا على اعتبار أنها امتداد لشؤونها وقضاياها المحلية. وبصورة أدق،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فان الاستقرار المحلي والجاهزية الاقتصادية تعتبر من القضايا المركزية في تشكيل العلاقات الخارجية الأردنية. وعليه فان ديناميكية القضايا المحلية في الأردن وتركيا كانت قد أدت أحيانا إلى تبني مواقف متباينة منذ 1950م، وذلك لان معظم التحديات الإقليمية كانت تثير البلدين تجاه تصور نفس المخاطر(Nur KoPRulu, 2014). ومهما يكن فان القضايا الرئيسية في العلاقات الثنائية قد أوصلت العلاقات الثنائية بين البلدين إلى أعلى مستوى منذ مطلع عام 2000. وقد كان صعود حزب العدالة والتنمية في السياسة التركية منذ عام 2002 مركزيا في إعادة البناء وخاصة في موقف تركيا وعلاقاتها مع الشرق الأوسط.

إن التطورات الإقليمية، مثل تدخل الولايات المتحدة في العراق في عام 2003، والوضع الراهن غير المستقر لفلسطين والفلسطينيين والصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام، والاضطرابات العربية منذ عام 2011، هي القضايا الرئيسية التي أدت بكلا البلدين إلى متابعة أنماط مماثلة من السياسات الخارجية في السنوات الماضية. ومما لا شك فيه أن هذه القضايا كانت من أولويات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية لبناء علاقات قوية مع العالم العربي.

الواقع "إن رؤية حزب العدالة والتنمية " في عدم وجود مشاكل مع الجيران "لها الدور الفاعل في إعادة بناء العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع العالم العربي، مثل إعلان تركيا عن مشروع مياه أنابيب السلام عام 1987 الذي يهدف إلى تزويد دول الشرق الأوسط بالمياه من نهري(سيحان وجيحان) التركيين (السبعاوي، 2013). على أي حال فان الصراع الطويل في فلسطين، والتوتر الطائفي في العراق، وعدم الاستقرار في لبنان والصراع في سوريا، أدى إلى تعزيز دور تركيا في الشرق الأوسط. وخاصة مع المملكة الأردنية الهاشمية.

لقد كانت زيارة رئيس الوزراء التركي عبد الله جول لمصر و الأردن وسوريا والسعودية وإيران في يناير 2003 إستراتيجية لتنشيط السياسة الخارجية وبحث وتحديد المخاوف والاهتمامات المشتركة.. كما قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة عمان في عام 2006، وبعد عام من زيارة وزير الخارجية زار وزير الخارجية الأردن ، وهو تتويجا للمحادثات بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين. وفي عام 2007، زار الملك عبد الله أنقرة تلاها وزير الشؤون الخارجية في الأردن صلاح الدين بشير في فبراير / شباط 2008.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستمرت المحادثات والزيارات رفيعة المستوى في 2009 و 2013 و مؤخرا في مايو 2014. وفي هذا السياق، تركزت المحادثات بين البلدين على النزاع الفلسطيني الإسرائيلي والوضع في العراق. وقد صرح كل من تركيا و الأردن صراحة بأن لهما أهدافا مشتركة فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية في الشرق الأوسط، واتفقا على تشكيل فريق تشاور سياسي. وتهدف الدولتان إلى التوصل إلى تسوية تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة تقوم على حل الدولتين. بعيدا عن فكرة الوطن البديل للفلسطينيين. وقد دفعت القضايا الإقليمية كلا من الأردن وتركيا إلى توقع المصالح والتوقعات المشتركة في البيئة الإقليمية المتغيرة. وبعبارة أخرى، حثت الأزمة في سوريا ولبنان والعراق وفلسطين كلا البلدين على تعزيز التعاون من أجل الاستقرار في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، تؤكد كل من تركيا و الأردن على إيجاد حل عادل وشامل لمشكلة فلسطين. وفيما يتعلق بالعراق، تتبع تركيا و الأردن سياسة دمج المجموعات السنية في النظام السياسي العراقي منذ حرب عام 2003. والسبب وراء هذه السياسة هو الانقسام السني الشيعي في المنطقة التي عادت إلى الظهور مع التدخل الأمريكي في العراق. ومن وجهة نظر البلدين، فإن استبعاد المجموعات السنية من الهيكل السياسي العراقي غير مستدام وسيسبب المزيد من المشاكل. في سياق الحرب في سوريا، كانت تركيا و الأردن الدول المضيفة الرئيسية للاجئين السوريين في المنطقة. وبالإضافة إلى الفلسطينيين، كان هناك حوالي 450 ألف لاجئ عراقي في الأردن منذ تدخل الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأزمة في سوريا، التي تجاوزت حدود الانتفاضات الشعبية العربية في وقت سابق، أدت إلى تدفق جديد للاجئين إلى الأردن ، التي تستضيف الآن أكبر أعداد اللاجئين السوريين في العالم. وفي اجتماعهما الأخير في أيار / مايو 2014، أكد الملك عبد الله مجددا دور تركيا باعتبارها أحد اللاعبين الرئيسيين في الشرق الأوسط، وأشار إلى أن الأزمة السورية جلبت إلى تركيا و الأردن التزامات جديدة ومتصاعدة. وبالمقارنة مع مشاركة تركيا النشطة في الأزمة السورية، فإن التزام المملكة بسياسة خارجية "المراقبة والرؤية"، بدلا من الشروع في مسار حاسم للعمل، يتجذر في التوازن الزلق للسلطة في منطقة الشرق الأوسط في فترة ما بعد الربيع العربي. وقد قدم الأردن دعمه الكامل لجميع قرارات جامعة الدول العربية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا وإستراتيجية منح مقعد للمعارضة السورية في الجامعة. وفي الوقت نفسه، سمحت المملكة بمسيرات عامة لصالح حكم بشار الأسد ، وكذلك ضده(Gavlak, 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا، فإن المملكة الأردنية الهاشمية تمثل أحد الشركاء الرئيسيين لتركيا خلال هذه الفترة الزمنية. وقد أشار إلى ذلك جلالة الملك عبد الله الثاني عندما قام بزيارة إلى أنقرة في 12 مايو / أيار،2014، حيث قال:

"العلاقات الأردنية التركية هي مثال على العلاقات القوية في منطقة الشرق الأوسط التي تخدم المصالح المشتركة لكل من الشعبين الأردني والتركي(The Jordan Times, 12 May 2014)

المبحث الثاني : دور الجانب الاقتصادي في تطور العلاقات الأردنية-التركية

المطلب الأول : العلاقات الاقتصادية الأردنية- التركية قبل وصول حزب العدالة والتنمية

وتستمد السياسة التجارية الخارجية الأردنية إطارها العام من فلسفة الانفتاح الاقتصادي على العالم، والإيجابية في التعامل مع الشركاء التجاريين، والتي تقوم على أسس من التكافؤ وتحقيق المصالح المشتركة، حيث قطع الأردن شوطاً طويلاً على طريق التحرير الاقتصادي والتجاري، إلى جانب تعزيز آليات السوق، وتشجيع روح المبادرة الفردية والإنجاز، التي ساهمت في تفعيل دور القطاع الخاص في قيادة دفة الفعاليات الاقتصادية وتعميق مناخ الحرية الاقتصادية وخلق بيئة تنظيمية عصرية داعمة للاستثمار والإنتاج.بفضل ذلك استطاع الأردن أن يعزز علاقاته الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية و الإسلامية والدول الصديقة، من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية التجارة الحرة مع تركيا، واتفاقية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وأخرى للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك مع كندا، بعد أن أنجز بكفاءة انضمامه لمنظمة التجارة العالمية، ذلك إلى جانب توقيعه اتفاقيات تجارة حرة مع دول رابطة ألافتا وسنغافورة، وخطواته الملموسة في توقيع عدد من اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي مع عدد من الدول العربية والأجنبية بهدف توفير بيئة جاذبة للاستثمارات، حيث وقع الأردن على ما يزيد عن (32) اتفاقية استثمار ثنائية و(29) اتفاقية منع ازدواج ضريبي.ذلك إلى جانب التوقيع على اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري مع الشركاء التجاريين في المناطق الجغرافية المختلفة من العالم،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتي بموجبها تم وضع الأطر القانونية لعمليات التبادل التجاري، وإنشاء اللجان المشتركة العليا والوزارية والفنية، والتي تجتمع بشكل دوري بهدف تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن وشركائه التجاريين، وتذليل أي صعوبات تواجه الصادرات والاستثمارات الأردنية في الخارج.

كل هذه التطورات من شأنها توسيع الأفاق التصديرية للسلع والخدمات الأردنية وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية وجعلها محركاً ودافعاً لنمو الاقتصاد الوطني ورفع مستوى معيشة المواطن الأردن ي وتحقيق رفاهيته. وفيما يلي حركة الاستيراد والتصدير بين الأردن وتركيا وسوف نأخذ الفترة 1980 إلى نهاية العام 1993 ثم 1994 إلى نهاية العام 2001 ثم 2002 إلى نهاية العام 2009 ثم 1010 إلى نهاية العام 2016 كما هو مبين في الجداول التالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول1: الاستيراد والتصدير (مليون دولار) (1980-1993)

السنة	التصدير	الاستيراد
1980	574,000,000	2,394
1981	540,800,000	3,212,700,000
1982	751,800,000	3,170,900,000
1983	539,400,000	3,035,800,000
1984	695,200,000	2,785,400,000
1985	790,000,000	2,732,000,000
1986	674,600,000	2,444,400,000
1987	866,100,000	2,993,600,000
1988	930,100,000	2,35,400,000
1989	1,907,000,000	2,556,300,000
1990	1,063,000,000	2,603,000,000
1991	1,131,000,000	2,512,000,000
1992	1,220,000,000	3,257,000,000
1993	998,000,000	3,541,000,000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر: (علي زانا (2010) العلاقات التجارية بين تركيا والأردن)

كل1: الاستيراد والتصدير (مليون دولار) (1980-1993)

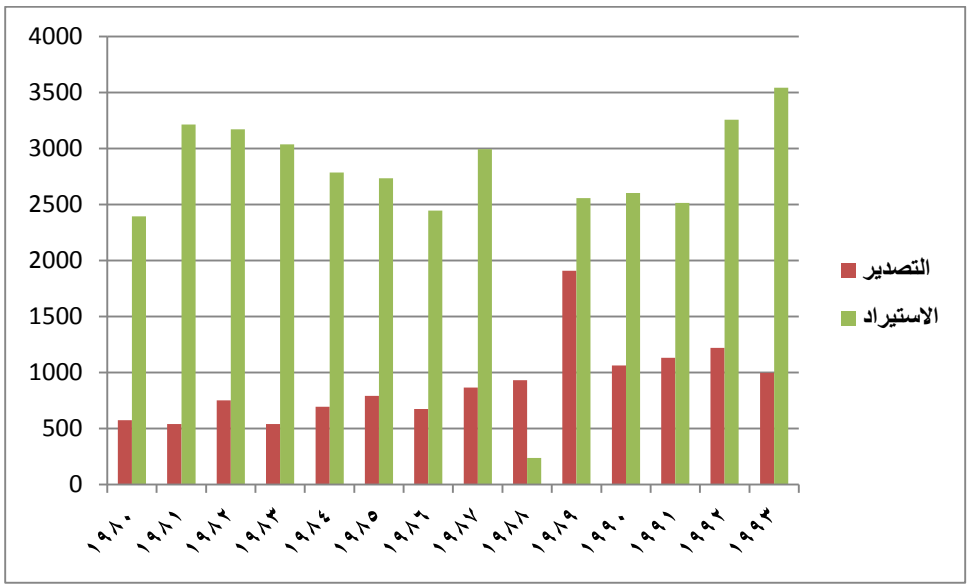

وعند دراسة أرقام الواردات والصادرات في الأردن من عام 1980 إلى عام 2002 في الجدول 1 و 2 بلغت أرقام الصادرات الأردنية حوالي مليار دولار. وتتراوح نسب الواردات بين ملياري دولار و 4 بلايين دولار. بعد عام 1984، انخفضت أسعار النفط بشكل حاد في المساعدات العربية إلى الأردن وفي تدفقات العمالة الأجنبية الداخلة إلى دول الخليج، وأصبح الاقتصاد الأردن ي أكثر انفتاحا.وفي عام 1985، زاد الأردن الرسوم الجمركية بنسبة 11 - 50٪ بهدف تخفيض العجز في التجارة الخارجية. وانخفضت الصادرات في عام 1986، وفى عام 1987 زاد مرة أخرى وتجاوز رقم الصادرات لعام 1985. وحتى عام 1992 بلغت الواردات ملياري دولار و3 مليارات دولار في عام 1992 لأول مرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي عام 1988، اتجه الأردن ، الذي اتفق مع صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بإرجاء الدين الخارجي، إلى تحقيق وفورات خطيرة في النفقات العامة، وبالتالي شهد انكماشا خطيرا في السوق المحلية. ونتيجة لذلك، قام الأشخاص الذين يواجهون صعوبة في شراء المواد الغذائية الأساسية بتنظيم مظاهرات في أماكن عديدة في الأردن .

كما عطلت الأزمة الخليجية مرة أخرى الاقتصاد الأردن ي الذي شهد انتعاشا في التسعينات. تجدر الإشارة إلى أن الأردن واجه مشكلة خطيرة بسبب الحظر المفروض على العراق الذي أصبح شريكا تجاريا هاما في الأردن .

وعند دراسة أرقام الواردات والصادرات في الأردن من عام 1980 إلى عام 2001 في الجدول 1 و 2 ، انخفض إلى ما دون مستوى مليار دولار بسبب حرب الخليج في عام 1993. واستمرت العواقب السلبية لأزمة الخليج في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وبسبب انخفاض الصادرات إلى العراق، ظل نمو الصادرات الإجمالي في الأردن عند مستويات منخفضة. وكان معظم الأردنيين العاملين في الدول العربية بسبب أزمة الخليج قد عادوا. ونتيجة لذلك، وصلت معدلات البطالة في الأردن إلى 30٪. وفي الفترة نفسها، بلغت معدلات التضخم 16 في المائة في عام 1990 نتيجة ما نجم عن الحرب في العراق.في عام 1997وقع الأردن اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، وبالتالي أعفى ضريبة الجمارك على تصدير البضائع الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي. وفي عام 1998، تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة العربية مع الدول العربية الأردنية، وفي عام 2000 تم توقيع اتفاقية سوق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. هذا الاتفاق، الذي له 10 سنوات من الصلاحية، كان عاملا رئيسيا في تطوير صناعة الغزل والنسيج في الأردن . وقد جعلت اتفاقات أسواق التجارة الحرة البلد أكثر جاذبية من حيث الاستثمار الأجنبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول2: الاستيراد والتصدير الفترة 1994 2001

السنة	مستوردات: القيمة سيف بالدينار الأردني	صادرات وطنية: القيمة فوب بالدينار الأردني	معاد تصديره: القيمة فوب بالدينار الأردني	مجموع الصادرات: القيمة بالدينار الأردني
1994	62,847,096	10,302,701	701,306	11,004,007
1995	88,989,440	19,573,365	1,739,171	21,312,536
1996	107,957,682	18,164,150	2,402,212	20,566,362
1997	74,715,357	16,393,787	4,994,886	21,388,673
1998	121,921,995	4,258,141	1,074,833	5,332,974
1999	54,918,424	10,143,125	3,582,860	13,725,985
2000	64,278,467	9,996,586	1,289,986	11,286,572
2001	86,419,054	8,891,028	961,321	9,852,349

المصدر (دائرة الإحصاءات العامة، 2017)

الشكل2: الاستيراد والتصدير الفترة 1994 2001

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

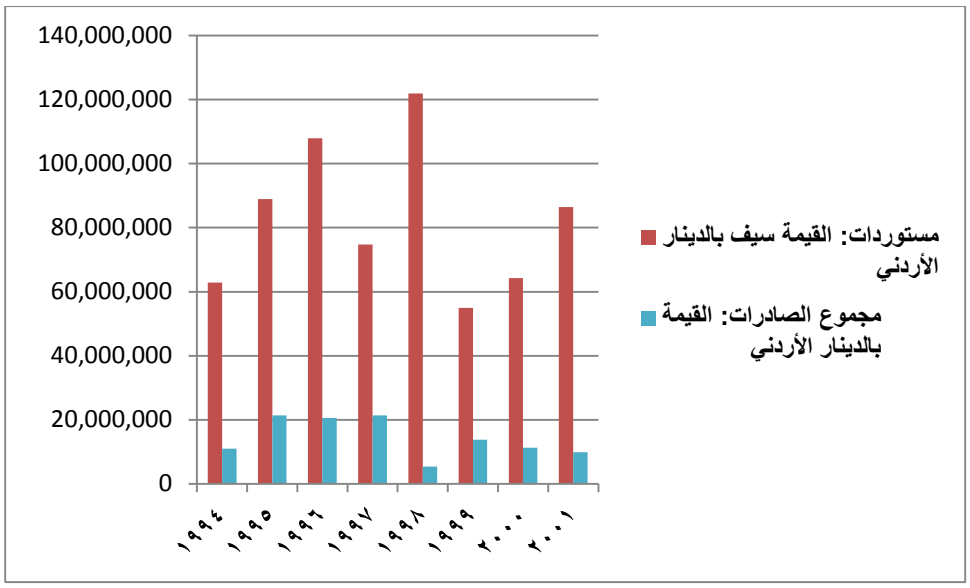

انطلاقا من مسائل الأمن اتجهت تركيا بعد حرب الخليج إلى القيام بدور مؤثر في رسم تفاعلات المنطقة في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، وقد شهدت العلاقات التركية مع عدد من الدول العربية الخليجية ومصر و الأردن تطورات إيجابية في مجالات التجارة والنقل والصناعات والمشاريع الاقتصادية في حين شهدت العلاقات التركية-السورية والتركية العراقية توترا ً متزايدا ً بسبب مشاكل قديمة متجددة فرضها الثابت الجغرافي والحدود المشتركة والاتفاقات الدولية التي رسمت الحدود بين هذه الدول بعد الحرب العالمية الأولى .

وعند فحص أرقام الاستيراد والتصدير في تركيا - الأردن في الجدول 2، وخلال فترة السنوات العشر، حدثت زيادة نسبية في حجم التجارة بين البلدين بلغ مستوى 190 مليون دولار في عام 1995. وبعد عام 1995، انخفضت صادرات تركيا، وكانت التجارة الخارجية بين تركيا و الأردن مواتية لتركيا في التسعينيات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي حين أن صادرات تركيا إلى الأردن لم تتجاوز 29،857،000 دولار، فإن صادرات تركيا في عام 1995 كانت 169،817،000 دولار. ولم تحدث زيادة مطردة في التجارة الثنائية مع الأردن ، ولكن عموما كان هناك انخفاض في التجارة الخارجية.كما أثر الانكماش في الاقتصاد التركي بسبب الزلزال الذي وقع في 17 آب / أغسطس 1999 سلبا على الصادرات إلى الأردن . 17 أغسطس تسبب الزلزال في تراجع الطلب الداخلي وإلحاق الضرر بمئات الشركات.

وكما يبين الجدول 30، انخفضت صادراتنا، التي بلغت 141،412 مليون دولار في عام 1998، إلى 150 88 مليون دولار في عام 1999. في الفترة من 1990-2000 سنة، كانت الأردن هي الأعلى في إجمالي الواردات لعام 1992 بقيمة 6.53٪ من تركيا. وفى عام 1992 بلغ أجمالي واردات الأردن 3.257 مليون دولار أمريكي. ضمن هذا المبلغ، كمية التصدير من تركيا هو 164.092.000 دولار. وفي عام 1993، انخفضت حصة الأردن من إجمالي الواردات بنسبة 3.22٪. العوامل التي تؤثر على هذه القيمة هي: على الرغم من أن إجمالي واردات الأردن ارتفع من 3،257،000،000 إلى 3،541،000،000 دولار، انخفضت صادرات تركيا إلى الأردن إلى 104،967،000 من 164،092،000.وكما يبين الجدول 2، انخفضت حصة تركيا من إجمالي واردات الأردن إلى أدنى مستوى لها في عام 1999. إن الأزمة العالمية في العالم والآثار السلبية للأسواق التي تقلصت في أعقاب الزلزال في بلدنا هي العوامل التي أثرت على هذا الوضع.

المطلب الثاني : واقع العلاقات الاقتصادية الأردنية (2002-2016)

لقد أنهى الأردن بنجاح كبير المراجعة الأولى لسياسته التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية خلال الفترة 10- 12-11-2008، وتأتي أهمية المراجعة للمملكة كونها المراجعة الأولى للسياسة التجارية الأردنية بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في العام 2000.أما على صعيد العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الجمهورية التركية، فإنه قد جرى التوقيع على مذكرة تفاهم بتاريخ 9-10-2010 بين اتحاد غرف التجارة الأردنية وغرفة صناعة عمان، والاتحاد التركي للغرف التجارية والصناعية والتجارة البحرية والسلع،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذلك بهدف تحسين الروابط الاقتصادية والتجارية بين تركيا و الأردن ، كما عقد مجلس الأعمال الأردن ي-التركي المشترك اجتماعه في مدينة إسطنبول بتاريخ 16-11-2012. ومهما يكن فقد كان من ثمار الزيارة الملكية السامية التي أجراها حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، حفظه الله، في بداية شهر آذار 2013، ولقاءاته بكل من أخيه رئيس الجمهورية التركية فخامة الرئيس عبدالله غول، وأخيه رئيس الوزراء التركي السيد رجب طيب أردوغان، توافق البلدين على إنشاء منطقة للتجارة الحرة في مدينة العقبة الأردنية، لتكون كمنصة انطلاق للصادرات التركية إلى الأردن ودول منطقة الخليج العربي والعراق وباقي دول المنطقة، حيث زارت لجنة فنية من وزارة الاقتصاد التركية الأردن في نهاية أيار 2013 للتباحث بشأنها. وهنا سنأخذ مثالا على الانعكاسات الاقتصادية التي حصلت في الأردن في العام 2012. فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الأردن وتركيا خلال العام 2012 (867) مليون دولار، حيث بلغت قيمة الصادرات الأردنية إلى تركيا خلال العام (96) مليون دولار، بينما بلغت الصادرات التركية إلى الأردن في الفترة ذاتها (771) مليون دولار. فيما بلغ حجم التبادل التجاري بين الأردن وتركيا خلال العام 2013(700) مليون دولار، حيث بلغت قيمة الصادرات الأردنية إلى تركيا خلال العام (75) مليون دولار، بينما بلغت الصادرات التركية إلى الأردن في الفترة ذاتها (650) مليون دولار.

وأما الآن فهناك العديد من شركات المقاولات التركية الضخمة التي تعمل في الأردن على تنفيذ مشاريع كبرى في المملكة، منها مشروع جر مياه الديسي الذي تنفذه شركة (جاما) التركية، إضافة إلى مشروع مبنى القيادة العسكرية السابق وبعض المنشآت العسكرية الأخرى. والجداول التالية تبين حركة التجارة الخارجية لتركيا وحركة الاستيراد والتصدير ما بين الأردن وتركيا على وجه التحديد بشكل عام، أدت أزمة الثقة في الاستقرار السياسي الذي أنشأته الحكومة الائتلافية التي تسببت في الأزمة الاقتصادية وهز النظام المصرفي الذي أصبح هشا منذ عام 1998 إلى أزمة جديدة في عام 2001. وبدلا من سياسة سعر الصرف الثابت بعد الأزمة، بدأ إتباع سياسة سعر الصرف العائمة. وبعد تضييق ميزانية الأسرة وانكماش الطلب المحلي، دخلت الأسواق فترة ركود مرة أخرى. وكان حجم الانكماش في الاقتصاد في عام 2001 هو 9.5٪

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعند فحص أرقام التجارة الخارجية في تركيا في الجدول 3 بين عامي 2001 و 2009، وفي عام 2001، تقلصت الواردات بنسبة 24 في المائة، بانخفاض قدره 13 بليون دولار مقارنة بعام 2000. وبعد عام 2001، استمرت نسب الواردات في الارتفاع مع وجود فائض حتى عام 2009. وقد أدت الآثار السلبية للأزمة العالمية لعام 2009 إلى انخفاض في نسبتي الصادرات والواردات. وكان حجم انخفاض الواردات 30.2٪، وهو أعلى مستوى في هذه الفترة. وبلغت هذه النسبة 61 مليار دولار. وانخفضت الصادرات من الأزمة العالمية لعام 2008 بنسبة 22.6٪، حيث انخفضت الصادرات بمقدار 102 مليار دولار في عام 2009. ويقابل مبلغ الانخفاض بينهما 30 مليار دولار.

وفي نفس الجدول رقم 3الذي يبين أرقام الصادرات للسنوات 2001-2009، حيث انخفضت أرقام الصادرات، التي كانت فائضة منذ عام 2001، لأول مرة في عام 2009. وعندما تتم مقارنة معدلات التصدير والاستيراد، فإن تركيا منفتحة على التجارة الخارجية منذ عام 1980. وأسباب هذا الوضع هوان تركيا تستورد كمية كبيرة من المواد الخام لتلبية احتياجاتها من الطاقة. ومرة أخرى، وبسبب تغير عادات الاستهلاك في تركيا ارتفاع مستويات المعيشة، فإن ارتفاع الطلب على الاستهلاك المحلي هو السبب في رفع معدلات الواردات في مجموعات المنتجات التي تشكل صادرات تركيا في هذه الفترة؛ أما المنتجات الصناعية التي تملك أكبر حصة بنسبة 89.80٪ فهي في المقام الأول. أما مجموعة المنتجات الثانية فهي المنتجات الزراعية، وتبلغ حصة المنتجات الزراعية في صادرات تركيا 8.40٪. ومنتجات التعدين في المرتبة الأخيرة بنسبة 1.8٪. من الصادرات في مجموعات المنتجات التي تشكل صادرات تركيا خلال هذه الفترة؛ أما المنتجات الصناعية التي تملك أكبر حصة بنسبة 89.80٪ فهي في المقام الأول. أما مجموعة المنتجات الثانية فهي المنتجات الزراعية، حيث تبلغ حصة المنتجات الزراعية في صادرات تركيا 8.40٪. ومنتجات التعدين في المرتبة الأخيرة بنسبة 1.8٪. من المنتجات التي تخضع لصادرات تركيا، على التوالي: الأقمشة والمنسوجات والقطن، والمكسرات، والتبغ ومنتجاته والبقوليات، والفواكه الجافة والطازجة والزيوت الصالحة للأكل، والآلات ومعدات النقل، والأثاث والزجاج والإسمنت والسيراميك والسلع الاستهلاكية المعمرة (الأجهزة)، النحاس، الكروم، البورون، مناجم الملح. مجموعات المنتجات الخاضعة للاستيراد هي منتجات من المرتبة الأولى بقيمة 90٪. المنتجات المستوردة؛ الآلات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والنقل السيارات والبترول والأدوية والأسمدة والورق المواد الخام والمنتجات الصناعية الكيميائية والأجهزة الإلكترونية والبصرية، والبن، والموز، والكاكاو، والنخيل ومعدل الواردات هو 8٪. منتجات المناجم هي في المرتبة الأخيرة بنسبة 2٪. وهي إلى البلدان، على التوالي، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، إيطاليا، فرنسا، اليابان، سويسرا كما في الجدول رقم 3 أدناه

جدول3: التجارة الخارجية لتركيا بين 2001-2009 (مليون دولار)

السنة	مستوردات: القيمة سيف بالدينار الأردني	صادرات وطنية: القيمة فوب بالدينار الأردني	معاد تصديره: القيمة فوب بالدينار الأردني	مجموع الصادرات: القيمة بالدينار الأردني
2002	87,439,296	13,013,557	1,266,258	14,279,815
2003	98,683,899	9,311,404	765,735	10,077,139
2004	133,807,915	10,864,531	884,464	11,748,995
2005	181,642,150	16,302,772	1,296,050	17,598,822
2006	216,158,447	11,256,635	1,126,194	12,382,829
2007	273,687,605	13,460,167	4,399,168	17,859,335
2008	319,767,921	19,826,648	3,608,587	23,435,235
2009	309,121,523	20,380,678	7,535,220	27,915,898

المصدر (دائرة الإحصاءات العامة، 2017)

الشكل3: التجارة الخارجية لتركيا بين 2001-2009 (مليون دولار)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

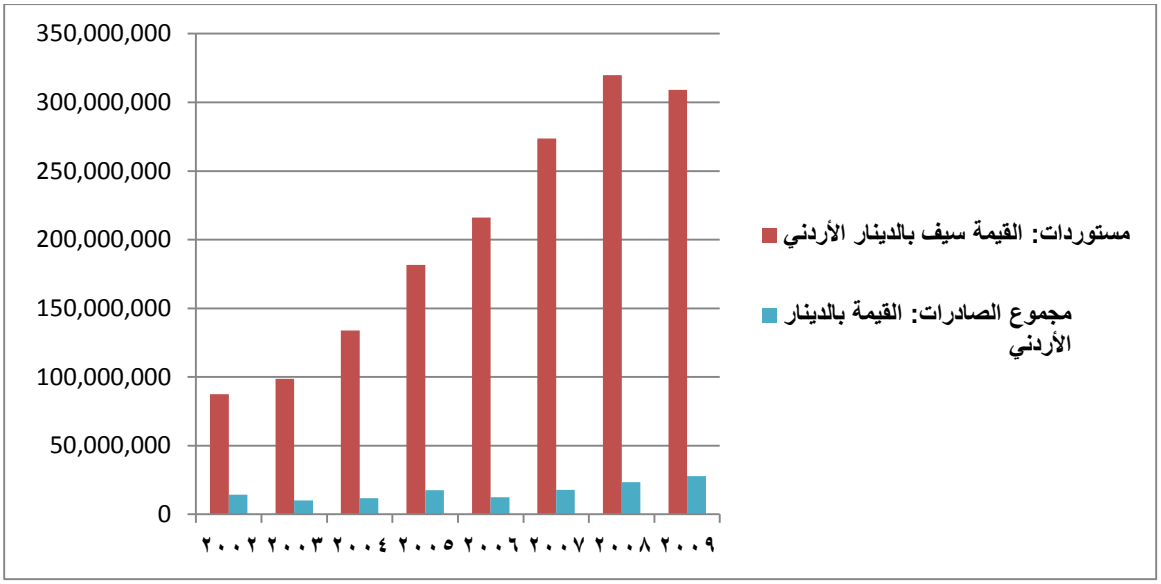

وقد تحركت تركيا و الأردن في نفس الاتجاه في العديد من الأحداث الإيجابية والسلبية التي وقعت في منطقة الشرق الأوسط في عام 2000 .والتدابير التي اتخذت خلال وبعد حرب الخليج الثانية في عام 2003 وردود الفعل التي ظهرت موازية للبلدين. هذا أمر طبيعي تماما. تجدر الإشارة إلى أن العراق، الذى يعد جارا لكلا البلدين، دخل حربا غير متناسبة مع الولايات المتحدة في عامي 1993 و 2003. وقد أثرت حالة الفوضى الراهنة على كل من الدولة العراقية والدولتين المجاورتين لها، تركيا و الأردن ، بما فيه الكفاية من وجهة نظر سياسية واقتصادية. لذلك، من المحتمل أن تكون في موقف مشترك نفس الدولة العراق في مواجهة الأحداث التي تجري في كلا البلدين في الشرق الأوسط العام الماضي، والتي هي في التوافق من حيث المصالح الإقليمية المحرز في الاجتماعات والأنشطة الدولية المتعلقة المستقبل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعند فحص أرقام الاستيراد والتصدير في تركيا - الأردن في الجدول 3 ، في الفترة ما بين عامي 2002 و 2003، يتبين أن حجم التجارة قد استعاد زخما واظهر زيادة مطردة. وفي حالة التجارة الثنائية، ازداد ميزان التجارة بشكل مستمر لصالح تركيا، وزادت الفجوة بين البلدين. وخلال الفترة ما بين عامي 2003 و 2003، زادت الاستثمارات المتبادلة بين البلدين لما مجموعه 000 000 300 دولار من المشاريع للفترة الممتدة حتى عام 2003. في هذه الفترة، الشركات التركية التي وقعت مشاريع كبرى في الأردن هي: شركة كوليين البناء في هذه الفترة؛ مشروع الري في منطقة المجيب وجنوب غورس، شركة أيدنر للمقاولات عام 2002؛ زاركادا محطة ضخ تعزيز وبناء خط نقل، في عام 2003 شركة أوزالتن البناء وقد قامة ببناء سد الوحدة. واعتبارا من عام 2003، بلغ عدد الشركات في العاصمة الأردنية 68 شركة. وعند دراسة أرقام الواردات والصادرات في الأردن من عام 2002 إلى عام 2009 في الجدول 4، ارتفعت الصادرات إلى 4.3 بليون دولار في عام 2005 من 1.9 بليون دولار في عام 2002 وإلى 7.2 بليون دولار في عام 2008، بعد الأخذ باستراتيجيات تهدف إلى تحسين الاقتصاد في عام 2000 وما بعده. ويظهر وجود ركود نسبي في الفترة ما بين عامي 2000 و 2003، حيث يتم فحص واردات تركيا بين 4.1 مليار دولار و 4.5 مليار دولار. وارتفعت الواردات بمقدار 5.1 مليار دولار في عام 2003. وازدادت بنسبة 10.4 مليار دولار في عام 2005 بمعدل زيادة يتجاوز 100٪. في عام 2008، ارتفعت واردات الأردن إلى 16.9 مليار دولار.

وعند دراسة أرقام الواردات والصادرات في الأردن من عام 2000 إلى عام 2009 في الجدول 3، تتضح الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية لعام 2008 على الاقتصاد العالمي تتجلى في اقتصاد تركيا منذ الأشهر الأولى من عام 2009. وينعكس ذلك في أرقام عام 2009. وعلى الرغم من انخفاض أرقام الصادرات بنسبة 66٪، انخفضت أسعار الواردات بنسبة 22٪. وبلغ عجز التجارة الخارجية في الأردن في عام 2008 نحو 9.7 مليار دولار. وعلى الرغم من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2009 على أرقام الصادرات، فقد تم توفير مبلغ 2 مليار دولار للتصدير. وشهدت المنتجات المصدرة للصادرات تصدير جميع مجموعات المنتجات باستثناء الفوسفات والبوتاس. وقد أدى هذا الوضع إلى تقلص التجارة الخارجية. والجدول رقم (4) هو امتداد للفترة 2010-2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول4: التجارة الخارجية للأردن (بالدينار الأردني)

السنوات 2010-2016 ،: البلد: تركيا

السنة	مستوردات: القيمة سيف بالدينار الأردني	صادرات وطنية: القيمة فوب بالدينار الأردني	معاد تصديره: القيمة فوب بالدينار الأردني	مجموع الصادرات: القيمة بالدينار الأردني
2010	397,235,420	40,585,646	2,573,164	43,158,810
2011	393,485,273	62,626,715	7,053,983	69,680,698
2012	568,912,292	89,768,948	4,132,363	93,901,311
2013	538,518,860	69,846,672	3,441,644	73,288,316
2014	604,050,588	115,644,037	5,440,301	121,084,338
2015	537,335,307	68,473,228	3,085,717	71,558,945
2016	472,241,808	64,546,067	4,369,648	68,915,715

المصدر (دائرة الإحصاءات العامة، 2017)

ويوضح الشكل أدناه الرسم البياني للواردات والصادرات (الأردن-تركيا) ما بين 2010 و 2016.

الشكل4: التجارة الخارجية للأردن (بالدينار الأردني) السنوات2010-2016

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

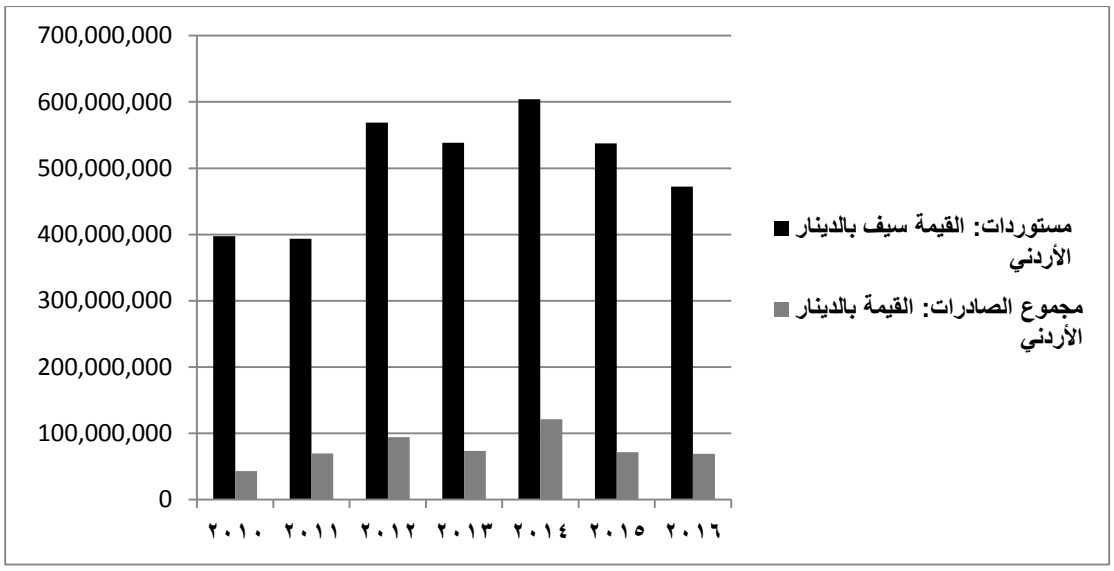

إن الجدول رقم (4) يؤيد ما ذهب إليه الخبراء والمحللون الذين يدعون إلى ضرورة إعادة النظر في الاتفاقية مع تركيا لتجنيب الصناعات الوطنية المزيد من الأضرار والآثار السلبية في ظل الأوضاع الإقليمية الحالية. وذلك على الرغم من تصريحات وزير التجارة الأردني بان استثمارات تركيا تحفز اقتصادنا حيث أضاف أن اتفاقية التجارة،الموقعة الحرة بين البلدين عام 2009 التي دخلت حيز التنفيذ في مارس/ آذار 2011،دوراً استراتيجياً في تعزيز العلاقات مؤخراً،ودفع عجلة الاقتصاد للأمام لكليهما. كما أضاف أن العجز التجاري استمر في التزايد (لصالح تركيا)،خلال الفترة بين 2006 – 2010، وارتفع من حوالي 286 مليون دولار 2006 إلى حوالي 497 مليون دولار 2010.وبعد تراجع العجز التجاري (الفرق بين قيمة الصادرات والواردات) إلى حدود 451 مليون دولار في 2011،عاود صعودها التدريجي ليبلغ 578 مليون دولار في 2016. كما في الجدول رقم 4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحقيقة أن إعادة النظر ضرورية كما جاء في أحدى الدراسات وذلك للقدرات التنافسية والتصديرية التركية أو ما تتمتع بها لصناعات التركية من مزايا تنافسية رغم انخفاض كبير في تكاليف الإنتاج وهو الأمر الذي يجعل الاتفاقية تصب في صالح الجانب التركي حتى أن الصادرات التركية إلى الأردن قد زادت بشكل كبير بل تضاعفت ثلاث مرات. فقد زادت خلال الأعوام العشرة الأخيرة لتصل إلى 471.9 مليون دينار في العام 2016 في حين لم تتجاوز الصادرات الأردنية إلى تركيا في نفس العام 56 مليون دينار أي ما يشكل حوالي فقط سُبع الصادرات التركية وهذه الصادرات تركزت في منتجات الأسمدة والكيماويات والتبغ وإضافة إلى ذلك فان ما يدعو لمراجعة الاتفاقية هو حدوث تزايد في استيراد عدد من السلع الحساسة ذات الرسوم الجمركية المرتفعة إلى الأردن كان على حساب حصة الصناعات الأردنية في السوق المحلي وإلحاق أضرار وآثار سلبية مباشرة بها. وقد أشارت الدراسة إلى ما يلي:

أثر الاتفاقية على مستوردات الأردن من تركيا

من الآثار تضاعف المستوردات الأردنية من تركيا خلال السنوات (2006-2015)،حيث زادت من 304 ملايين دولار في العام 2006 إلى 756.8 مليون دولار في العام 2015 وبالرغم من الزيادة التي حدثت في الصادرات الأردنية الى تركيا خلال الفترة المشار إليها لتصل إلى 100.8 مليون دولار لعام 2015 كما في الجدول رقم 4،إلا أنها ما زالت لا تشكل إلا حوالي سُبع المستوردات من تركيا خلال نفس العام وتتركز مجمل الصادرات الأردنية الى تركيا في منتجات الأسمدة والكيماويات، وهذا التزايد حدث على الرغم من أن الطريق البري بين الأردن وتركيا مغلق بسبب الأحداث في سورية؛حيث ارتفع الشحن بمقدار الضعفين تقريباً هذا بالإضافة إلى المدة الزمنية التي يحتاجها الشحن البحري من تركيا إلى الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر الاتفاقية على الصادرات الأردنية إلى تركيا

تشير الدراسة إلى أن الصادرات الوطنية زادت إلى تركيا خلال السنوات التي تلت دخول الاتفاقية حيز النفاذ (2012-2015) وبالرغم من إعفاء المنتجات الصناعية الأردنية المصدرة إلى تركيا من الرسوم الجمركية بشكل كامل منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ في 2011/3/1، إلا أن ما ذكر يقلص الأثر الناتج عن تخفيض الرسوم الجمركية حسب الاتفاقية ،وإنما يؤكد على أن زيادة الصادرات الأردنية إلى تركيا يعتمد بشكل رئيسي على عوامل والميزات التنافسية لهذه الصادرات مثل عوامل التنافسية للمنتجات التي تستخدم الفوسفات والبوتاس (الدعجة، 2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
أثر العامل الاقتصادي على مستقبل مجالات التعاون الأردني-التركي

المبحث الأول : مؤشرات تطور العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية بين الجانبين الأردني والتركي

المطلب الأول : المؤشرات الاقتصادية (مؤشر التجارة البينية ، مؤشر الاستثمار)

العلاقات الثنائية: العلاقات الاقتصادية والتجارية

تستمد السياسة التجارية الخارجية الأردنية إطارها العام من فلسفة الانفتاح الاقتصادي على العالم، والإيجابية في التعامل مع الشركاء التجاريين، والتي تقوم على أسس من التكافؤ وتحقيق المصالح المشتركة، حيث قطع الأردن شوطاً طويلاً على طريق التحرير الاقتصادي والتجاري، إلى جانب تعزيز آليات السوق، وتشجيع روح المبادرة الفردية والإنجاز، التي ساهمت في تفعيل دور القطاع الخاص في قيادة دفة الفعاليات الاقتصادية وتعميق مناخ الحرية الاقتصادية وخلق بيئة تنظيمية عصرية داعمة للاستثمار والإنتاج.

وبفضل ذلك استطاع الأردن أن يعزز علاقاته الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية و الإسلامية والدول الصديقة، من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية التجارة الحرة مع تركيا، واتفاقية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وأخرى للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك مع كندا، بعد أن أنجز بكفاءة انضمامه لمنظمة التجارة العالمية، ذلك إلى جانب توقيعه اتفاقيات تجارة حرة مع دول رابطة ألافتا وسنغافورة، وخطواته الملموسة في توقيع عدد من اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي مع عدد من الدول العربية والأجنبية بهدف توفير بيئة جاذبة للاستثمارات، حيث وقع الأردن على ما يزيد عن (32) اتفاقية استثمار ثنائية و(29) اتفاقية منع ازدواج ضريبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا بد من الإشارة هنا إلى مجمل الاتفاقيات في المجال الاقتصادي التي جرت بين الأردن وتركيا وبعض الدول الأخرى في المجال الاقتصادي

تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وكل من مصر، والأردن، والمغرب، وفلسطين، وسورية، وتونس.

تم التوقيع على اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين تركيا وكل من الأردن، والسعودية، وتونس ،والإمارات العربية المتحدة ،والجزائر، والكويت، والسودان، وسورية، والمغرب، ولبنان، والبحرين، وقطر .

تم التوقيع على اتفاقية تشجيع الاستثمارات المتبادلة بين كل من تركيا ومصر،والأردن، والكويت، ولبنان ،والمغرب، وقطر، وسورية، وتونس، والجزائر، والبحرين، وعمان، والسعودية ،والسودان، واليمن، والإمارات العربية المتحدة.

ازداد حجم التبادل التجاري بين تركيا وبين البلاد العربية بشكل كبير.

ذلك إلى جانب التوقيع على اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري مع الشركاء التجاريين في المناطق الجغرافية المختلفة من العالم، والتي بموجبها تم وضع الأطر القانونية لعمليات التبادل التجاري، وإنشاء اللجان المشتركة العليا والوزارية والفنية، والتي تجتمع بشكل دوري بهدف تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن وشركائه التجاريين، وتذليل أي صعوبات تواجه الصادرات والاستثمارات الأردنية في الخارج.كل هذه التطورات من شأنها توسيع الأفاق التصديرية للسلع والخدمات الأردنية وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية وجعلها محركاً ودافعاً لنمو الاقتصاد الوطني ورفع مستوى معيشة المواطن الأردن ي وتحقيق رفاهيته.وقد أنهى الأردن بنجاح كبير المراجعة الأولى لسياسته التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية خلال الفترة 10- 12-11- 2008، وتأتي أهمية المراجعة للمملكة كونها المراجعة الأولى للسياسة التجارية الأردنية بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في العام 2000.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما على صعيد العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الجمهورية التركية، فإنه قد جرى التوقيع على مذكرة تفاهم بتاريخ 9-10-2010 بين اتحاد غرف التجارة الأردنية وغرفة صناعة عمان، والاتحاد التركي للغرف التجارية والصناعية والتجارة البحرية والسلع، وذلك بهدف تحسين الروابط الاقتصادية والتجارية بين تركيا و الأردن ، كما عقد مجلس الأعمال الأردن ي- التركي المشترك اجتماعه في مدينة إسطنبول بتاريخ 16-11-2012.

وكان من ثمار الزيارة الملكية السامية التي أجراها الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم، حفظه الله، في بداية شهر آذار 2013، ولقاءاته بكل من رئيس الجمهورية التركية عبدالله غل، ورئيس الوزراء التركي السيد رجب طيب أردوغان، توافق البلدين على إنشاء منطقة للتجارة الحرة في مدينة العقبة الأردنية، لتكون كمنصة انطلاق للصادرات التركية إلى الأردن ودول منطقة الخليج العربي والعراق وباقي دول المنطقة، حيث زارت لجنة فنية من وزارة الاقتصاد التركية الأردن في نهاية أيار 2013 للتباحث بشأنها. أما الآن، فتعمل شركات مقاولات تركية ضخمة الآن في الأردن على تنفيذ مشاريع كبرى في المملكة، منها مشروع جر مياه الديسي الذي تنفذه شركة (جاما) التركية، إضافة إلى مشروع مبنى القيادة العسكرية السابق وبعض المنشآت العسكرية الأخرى.

ومهما يكن فإن الأردن بلد صغير ذو موارد محدودة ولكنه تحسن كثيرا منذ إنشائه كبلد. الموارد الرئيسية الرافدة للاقتصاد في الأردن هي الفوسفات والبوتاس ومشتقات الأسمدة. السياحة. عدم وجود النفط والمصادر الطبيعية الأخرى مثل الغاز((EIA, 2011) ، الذي لا يشكل إلا إنتاج ما يقارب 10% من حاجة الأردن الكهربائية، يشكل عائقا على المنتجات الزراعية مما يعني أن الأردن بلا مساعدات لا يمكن له الاستمرار بالتقدم والتطور في مشاريعه التنموية. ولذلك فإن التحويلات الخارجية؛ والمساعدات الخارجية هي المصادر الرئيسية لأرباح العملة الصعبة. وإضافة إلى ذلك فإن الصراع الإسرائيلي العربي يستنزف القدرات الأردنية من حيث المخصصات العسكرية والدفاعية على الحدود. وهذا يعني عبئا زائدا على شح الموارد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن الأزمة المائية المزمنة واحدة من أكبر مشاكل البلاد التي ينبغي حلها. ويأخذ الأردن مكانا بين البلدان التي تعاني من مشكلة ضخمة في المياه. ولهذا السبب فان البيوت في عاصمة الأردن عمان تتلقى دورها في الماء لمرة واحدة في الأسبوع .وقد أوضح الباحث انه على الرغم من أن مشكل الأردن تأتي من ظروف جغرافية، إلا إن الإصلاحات الاقتصادية مستمرة وتستقطب اهتمامات الاستثمارات الأجنبية. وتظهر الاتصالات التجارية والاقتصادية بين الأردن وتركيا إمكانات منخفضة جدا ولكن من المتوقع أن تزدهر التنمية المستقبلية للبلدين بفعل توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين(APRC, 2003)

المطلب الثاني : المؤشرات السياسية والأمنية

تمثل تركيا و الأردن حليفين هامين في الشرق الأوسط منذ اندلاع سياسة الحرب الباردة. وكانت هناك عدة حالات تتعارض مع سلوكيات السياسة الخارجية منذ ذلك الحين. خلال سنوات النظام الدولي الثنائي القطب، كانت المملكة مستعدة للالتزام بميثاق بغداد (كانت تركيا واحدة من الأعضاء الرئيسيين)، ولكن كانت القوى الناصرية والعربية في البلاد التي أدت إلى عدم انضمام الملك حسين. ومع ذلك، كان الغزو العراقي للكويت في عام 1990 وموقف الأردن خلال أزمة الخليج حالة استثنائية؛ أقامت الدولتان علاقات وثيقة ولم تشركا شؤونهما الداخلية. في الأساس، أنها القضايا المحلية والضغوط التي خلقت هذه المناسبات الاستثنائية. منذ بداية الانتفاضات العربية، 2011 ولاحقا بدأت السياسات الإقليمية تتقلب، بسبب التغيير في الأنظمة الحالية، التي أطيح ببعض منها، في حين تم تسليم آخرين إلى حكومات جديدة. ومع ذلك، حدث تحول جذري منذ إسقاط الأنظمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الوقت الراهن من الممكن التحدث عن تغيير الفاعلين أو الحكومات وليس عن التركيب ككل واليوم الاستقرار في الشرق الأوسط محوري لإنهاء الأزمات التي تواجه الأردن وتركيا. وفي هذا الصدد تخطي تركيا أهمية للأردن في كفاحه مع الجماعات المتطرفة العاملة في العراق وسوريا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأردن تعتبر معبر لتركيا في المنطقة وجسر بناء بين الغرب والشرق؛ إسرائيل في الغرب والعالم العربي في الشرق. وفي عصر ما بعد عام 2011، يعد استقرار المملكة أمرا حيويا بالنسبة للأردنيين، وكذلك بالنسبة لتركيا في بيئة إقليمية متغيرة.

أولا : العلاقات الثنائية بين المملكة الأردنية الهاشمية و الجمهورية التركية

لا بد من الحديث أولا عن محددات وتوجهات الحكومة التركية في هذه الفترة. لقد دخلت تركيا مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 مرحلة جديدة في سياساتها الداخلية ،قوامها التفاعل المجتمعي القائم على مواجهة التحديات الداخلية كالاقتصادية، واحتواء المشاكل العرقية والطائفية (الأكراد والأرمن)،والقوى المؤثرة في الحياة السياسية كالمؤسسة العسكرية ،والقدرة على عدم تخطي حدود الدستور المحافظ على التعاطي مع العلمانية التي قامت عليها دولة تركيا الحديثة عام 1923 إلى جانب إبراز الهوية الإسلامية . كما وباتت تركيا تنحى في علاقاتها الدولية نحو إبراز قرارها الأقرب إلى الاستقلالية ،فلم تعد جزءاً تابعاً للمسارات والمحددات التي طالما ارتبطت بها تركيا مع سياسة المنظومة الغربية منذ عقود ، حيث يعمل الحزب الحاكم بمنهجية قوامها الانفتاح على المجتمع الدولي وتحسين العلاقات الإقليمية مع كافة أطراف الحوار ، وذلك بغية توسيع قاعدة المصالح بناءً على مقومات الدولة القادرة ذات الإمكانات البشرية والعسكرية والاقتصادية ،بالإضافة إلى فهم متطلبات اللعبة الدولية وظروفها الحالية والمرتكزة على التوازن والأخذ بمسار الاعتماد المتبادل في تنمية المصالح المختلفة ، وذلك باستثمار البعد (الجيوبولتكي) لتركيا والارتباطات التاريخية مع سياسات الدول الفاعلة والمؤثرة في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا. وفيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالاستقرار الأمني، فقد حرص الحزب الحاكم على المضي قدما ضد حزب العمال الكردستاني، من أجل أيديولوجية الحفاظ على قومية تركيةٍ موحدةٍ حرصا على مواجهة أية تمردات انفصالية في ظل استمالة الأفراد وإعطاء حقوقهم المتساوية والخدمات المتكاملة والتوزيع الأمثل للموارد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما إداريا واقتصاديا ،فقد وصل الحزب إلى السلطة بالنهج العملي التاريخي على ضوء قياداتهم الناجحة للإدارة المحلية خاصة البلديات للمدن الرئيسية ،وهو الأمر الذي انعكس على توفير الخدمات المتكاملة وقدرة الإدارة الجادة على العمل بأدوات متوفرة قوامها الحرص على المصلحة العامة بالرقابة والمحاسبة مما ضاعف الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية قصيرة ،إلى جانب تعزيز نشاطا لاقتصاد التركي ،الذي تمثل بإلغاء التأشيرات وفتح الحدود وتشكيل مجالس التعاون مع الدول المحيطة لزيادة حجم التجارة المتبادلة والاستثمارات للاستفادة من إقامة مشاريع استثمارية في الدول المجاورة. وهناك اتجاهان رئيسيان: حسب ما أشار المقداد (2012). الاتجاه الأول وهو المؤيد للتجربة: يرى بأنها تجربة "براغماتية" ناجحة،من حيث أنها تتسم بالفكر العملي والبعد عن الجمود "ألتنظيري" الذي يعتمد على رفع الشعارات والخطابات السياسية. أما الاتجاه الثاني "الرافض" للتجربة، فيعتقد بأن الحزب التركي الحاكم ، قد تخلى على جوهر المنظومة الفكرية والسياسية الإسلامية كونه يوافق على الرؤية السياسية والاقتصادية الليبرالية الغربية ،وانه تعد بذلك الفواصل التي تفصل بين الإسلام والعلمانية. والحقيقة أن النهضة الاقتصادية التي تحققت في تركيا بقيادة "أردوغان" انعكست إيجابياً على تأييد حزب العدالة والتنمية ،وذلك بعد عقود طويلة من معاناة تركيا من ظواهر الفساد والرشاوى والترهل الوظيفي والإداري الذي كان سببا رئيسا في ارتفاع نسب الفقر والبطالة في ظل الحكومات السابقة منذ تأسيس دولة تركيا الحديثة عام 1923 .

وهكذا فقد أصبحت تشكل أكبر اقتصاد في منطقة القوقاز وجنوب شرق أوروبا،والشرق الأوسط،وذلك بسبب الديناميكية السياسية والاقتصادية. علماً بأن النمو الاقتصادي مازال يواجه العديد من العراقيل الإقليمية وخاصة منطقة البلقان نتيجة الاحتكاك والنزاع مع اليونان،ومنطقة القوقاز نتيجة حالة عدم الاستقرار مع أرمينيا ، والعراق الذي يحول دون نفاذ الاقتصاد التركي جنوباً، وسوريا كذلك، وإيران التي تسعى إلى منع أي امتداد تركيب اتجاه الشرق لأنه يعتبر بديلاً لمستقبل نفوذها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعود تاريخ العلاقات بين البلدين خلال زمن الجمهورية التركية الحديثة إلى الثلاثينيات من الزمن المنصرم، حيث زار الملك المؤسس عبدالله بن الحسين تركيا في السادس من حزيران 1937 والتقى خلال زيارته تلك بمؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك و قد تلا ذلك إنشاء علاقات دبلوماسية بين البلدين من خلال افتتاح مفوضية أردنية في أنقرة بتاريخ 1947/1/11، واستمر التمثيل الأردن ي في تركيا من خلال المفوضية حتى تاريخ 1955/10/30 حين تم رفع مستوى التمثيل ليكون بمستوى سفارة.

أتسمت العلاقات الثنائية بين البلدين بالاستقرار و التفاعل الإيجابي ، ونتيجة لهذا الاستقرار فقد ترسخت الثقة بين الجانبين، وحظيت القيادة الهاشمية باحترام وخصوصية لدى القادة الأتراك خلال العقود الماضية، كما تفاعل الأردن باحترام مع جميع القيادات التركية بمختلف توجهاتها، ولم تنقطع الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات بين قيادتي البلدين منذ إنشاء العلاقات الدبلوماسية و حتى يومنا هذا.

ثانيا : الزيارات الملكية السامية:

منذ تولي الملك عبدالله الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية عام 1999، وصعود حزب العدالة و التنمية الحاكم إلى سدة الحكم عام 2002، استمرت العلاقات المتميزة بين البلدين و تبادلت قيادتا البلدين عدد من الزيارات:-

- زيارة دولة في عام 2000 قام بها الملك عبدالله الثاني و الملكة رانيا العبدالله المعظمين لمدة ثلاثة أيام، التقى جلالته خلالها بالرئيس التركي سليمان ديميريل.

- زيارة عمل بتاريخ 2001/10/13 التقى الملك عبدالله الثاني خلالها بالرئيس أحمد نجدت سيزر.

- زيارة بتاريخ 2004/3/16 التقى الملك عبدالله الثاني خلالها بالرئيس أحمد نجدت سيزر و برئيس الوزراء رجب طيب إردوغان..

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- زيارة بتاريخ 2005/9/5 التقى الملك عبدالله الثاني فيها بالرئيس أحمد نجدت سيزار و رئيس الوزراء رجب طيب إردوغان كذلك.

- زيارة بتاريخ 2007/12/11 التقى الملك عبدالله الثاني فيها بالرئيس عبدالله غل ورئيس الوزراء رجب طيب إردوغان.

- التقى الملك عبدالله الثاني برئيس الوزراء التركي رجب طيب إردوغان في كوريا الجنوبية بتاريخ 2012/3/26 على هامش مشاركة الزعيمين في أعمال قمة سيؤول للأمن النووي.

- زيارة رسمية في الفترة من 5-6 آذار 2013 قام بها الملك عبدالله الثاني و الملكة رانيا العبد الله، أجرى جلالته خلالها محادثات مع كل من الرئيس عبدالله غل ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ورئيس مجلس النواب جميل تشيشيك.

- التقى الملك عبدالله الثاني برئيس الوزراء التركي احمد داوود اوغلو على هامش الدورة 45 لمنتدى الاقتصاد العالمي "دافوس" في سويسرا بتاريخ 2015/21.

زيارات أصحاب السمو الملكي الأمراء:

- زيارة عمل قام بها الأمير الحسن بن طلال إلى تركيا للمشاركة بحفل افتتاح "المكتبة الرئاسية و متحف الديمقراطية و التنمية" بدعوة من فخامة الرئيس التاسع للجهورية التركية السيد سليمان دميرال، خلال الفترة من 25-26 10 /2014.

الزيارات على مستوى رؤساء الوزارات الأردنيين:

- زار رئيس الوزراء د. معروف البخيت تركيا بتاريخ 2006/1/16 والتقى رئيس الوزراء التركي رجب طيب إردوغان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بعد تكليفه مرة أخرى بتشكيل الوزارة، قام د. معروف البخيت بزيارة عمل قصيرة ثانية إلى تركيا بتاريخ 2011/7/23، التقى خلالها رئيس الوزراء التركي رجب طيب إردوغان ووزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو.

- قام رئيس الوزراء عون الخصاونة بزيارة إلى تركيا بتاريخ 24 - 28 2011/7 ، للمشاركة في افتتاح المبنى الجديد للمحكمة الدستورية في تركيا، حيث التقى خلال الزيارة في أنقرة بالرئيس التركي عبدالله غول و برئيس المحكمة الدستورية.

- قام رئيس الوزراء الدكتور فايز الطراونة بزيارة إلى تركيا بتاريخ 2012/6/4، ضمن مشاركته في المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في مدينة إسطنبول، حيث التقى خلال زيارته برئيس الوزراء التركي رجب طيب إردوغان.

- قام رئيس الوزراء الدكتور عبدالله النسور بزيارة إلى تركيا بتاريخ 2013/5/8 ضمن مشاركته في أعمال الدورة الثانية والعشرين لمجلس محافظي البنك الأوروبي للتعمير و التنمية والتي عقدت اجتماعاتها خلال الفترة من 9- 11 /5 / 2013 ، وذلك مندوبا عن الملك عبدالله الثاني ، حيث التقى خلال زيارته بالرئيس التركي عبدالله غل ورئيس الوزراء التركي رجب طيب إردوغان.

- مندوبا عن الملك عبدالله الثاني قام رئيس الوزراء الدكتور عبدالله النسور بزيارة إلى تركيا في الفترة الواقعة ما بين 27-29 / 8/ 2014 وذلك للمشاركة في مراسم حفل تنصيب رئيس الجمهورية التركية السيد رجب طيب إردوغان و تسلمه مقاليد رئاسة الجمهورية.

زيارات على المستوى الوزاري:- قام وزير الخارجية السيد ناصر جودة بعدة زيارات إلى تركيا التقى خلالها مع نظيره وزير الخارجية التركي وكبار المسؤولين الأتراك، كما قام عدد من الوزراء الأتراك بزيارات متبادلة كان أبرزها خلال العام 2014 زيارات كل من وزير الصناعة والتجارة، وزير المالية، وزير التخطيط والتعاون الدولي، وزير الطاقة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وزير الأوقاف و الشؤون والمقدسات الإسلامية و وزير التربية و التعليم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزيارات على المستوى البرلماني:

- قام رئيس مجلس النواب بزيارة إلى تركيا خلال الفترة الواقعة ما بين 19-23 / 1 / 2015 للمشاركة في أعمال الدورة العاشرة لمؤتمر اتحاد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي و الذي عقد في مدينة إسطنبول.

الزيارات من الجانب التركي:

- قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب إردوغان بزيارة رسمية إلى الأردن استمرت ثلاثة أيام وذلك خلال الفترة من 24-26 / 11/ 2006 ، حيث التقى خلال الزيارة الملك عبدالله الثاني إبن الحسين ، ورئيس الوزراء معروف البخيت.

- قام رئيس الوزراء إردوغان بزيارة ثانية إلى الأردن بتاريخ 2008/12/31 التقى خلالها الملك عبد الله الثاني - قام الرئيس التركي عبدالله غول ترافقه عقيلته بزيارة رسمية إلى الأردن بتاريخ 2009/12/1 استمرت ثلاثة أيام، التقى خلالها بالملك عبد الله الثاني

- قام رئيس مجلس الأمة التركي السيد جميل تشيشيك بزيارة رسمية إلى الأردن بتاريخ 2014/12/8 التقى خلالها عددا من كبار المسؤولين الأردنيين.

- قام وزراء الخارجية و الاقتصاد والتعليم الوطني بزيارات رسمية للأردن خلال العام 2014.

المبحث الثاني : تقييم عام لواقع العلاقات الأردنية – التركية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : تقييم واقع العلاقات الأردنية - التركية ما قبل وبعد "الربيع العربي"

إن ظهور الربيع العربي تسببت باضطرابات أدت إلى ابتلاع بعض الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ 2011. وقد أظهرت كل حالة أن لكل بلد ديناميكيته الخاصة. أما الأردن فقد استطاع أن ستجاوز تلك المحنة ولو أنها أنهكته لما تبعه من فوضى واضطرابات داخلة وخارجية وخاصة على الصعيد السياسي والاقتصادي. وقد تم تصوير التجمعات العامة ومطالبها بالتغيير السياسي والاقتصادي لأن العالم العربي ليس متجانسا. وفي حالة الأردن ، عملت المظاهرات العامة في المملكة على تعزيز وتعميق عملية الإصلاح السياسي. وتمشيا مع هذه الإستراتيجية، قامت المملكة بتعديل الحكومة وعينت رئيسا جديدا للوزراء. وقد أجريت الانتخابات البرلمانية المبكرة في كانون الثاني / يناير 2013. وبعد الانتفاضات، بدأ الأردن إصلاحات سياسية جديدة، بما في ذلك تعيين رئيس الوزراء مباشرة من قبل الهيئة التشريعية نتيجة المطالبات والضغوطات التي تعرض لها الأردن على المستوى المحلي والإقليمي وخاصة فيما تعلق منها بحركات الإخوان المسلمين .

وعلى الرغم من أن الأردن يمثل حالة استثنائية في المنطقة حيث أنشأ النظام الملكي علاقات طويلة الأمد مع الإخوان المسلمين (الإخوان)، فان عملية تطبيع نظام للعلاقات مع إسرائيل وتولي جلالة الملك عبد الله الثاني العرش مع الأولويات الجديدة في عام 1999 قد فتح عهدا جديدا في إعادة تشكيل علاقات المملكة مع الإخوان. وتكمن أهمية الإخوان المسلمين هنا كونها تشكل أرضية مشتركة مع حالة تركيا إذ أنهم في كلا البدين يرفضون تطبيع العلاقات مع إسرائيل مما يعني أن الإخوان والنظام الملكي لديهم أفكار متباينة فيما يتعلق بعملية السلام مع إسرائيل وكذلك الأمر بالنسبة لتركيا. والأهمية هنا أن الجناح السياسي للإخوان، لا يزال يحتل مكانا هاما في الحياة السياسية وهو ما دفع النظام الملكي لتعزيز علاقاته مع الإخوان ك "صمام الأمان" لاحتواء المتشددين / والأنشطة الإسلامية الراديكالية في المنطقة بأسرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع صعود النشاط السلفي والجهادي الإسلامي المرتبط بتنظيم القاعدة في العراق وسوريا، حثت المملكة على احتواء هذه المجموعات. وحيث أنها من تلك الدول التي تقدم الدعم للحرب الأمريكية على الإرهاب، فإن الأردن يحاول السيطرة على النشاط الإسلامي المتطرف في البلاد وفي المنطقة ككل. والواقع أن إعادة هيكلة العلاقات مع الإخوان أصبحت مهمة بالنسبة للمملكة بعد اندلاع الانتفاضات العربية. وبسبب قرار الاتحاد بمقاطعة انتخابات عامي 2010 و 2013 والدعوة إلى مزيد من التعددية السياسية، أطلقت المملكة سلسلة من الإصلاحات السياسية وخاصة بعد الحراكات الجماهيرية والمسيرات الشعبية العامة. وهكذا، فإن حالة الإخوان الأردنيين تمثل استثناء في الشرق الأوسط حيث تمثل مجموعة المعارضة الرئيسية والتي تتسم بعلاقات طويلة الأمد مع النظام الملكي الهاشمي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قضية الأردن هي المثال الوحيد في المنطقة التي حظرت فيها على حركة الإخوان تاريخيا من ممارسة الحياة السياسية. إن حالة الأردن وعلاقاته مع الإخوان تصور بوضوح أرضية مشتركة مع حالة تركيا. وقد أقامت الدولتان، بأغلبية سكانهما المسلمين، علاقات دبلوماسية وسياسية واقتصادية وعسكرية مع إسرائيل. فمن جهة، يبنون علاقات ترابط معقدة مع إسرائيل بسبب المآزق والضروريات الإقليمية والدولية. ولهذا فإن تصور المجتمعات الأردنية والتركية فيما يتعلق بالعلاقات مع إسرائيل يختلف تماما عن تصور الأنظمة الأخرى. المجتمعات في كلا البلدين لديها "موقف مؤيد للفلسطينيين" في الاقتراب من الوضع في فلسطين، غزة على وجه الخصوص. ومع بداية الربيع العربي، أصبحت الجماعات الإسلامية - وهي أساسا الإخوان - المستفيد الرئيسي من الانتفاضات الاجتماعية. إن الانتخابات الرئاسية وانتصار محمد مرسي في مصر، فضلا عن الجماعات الإسلامية التي تم التعبير عنها في المسيرات العامة، ترمز إلى التحديات التي تواجهها الأنظمة القائمة في هذه الحقبة الجديدة وخاصة فيما يتعلق بالاضطرابات الاجتماعية التي أظهرت بوضوح الطابع الواسع للنشاط الإسلامي في الشرق الأوسط. لقد كان الإخوان وجبهة العمل الإسلامي منذ فترة طويلة جزءا لا يتجزأ من السياسة الأردنية. ولهذا فإن القضية الرئيسية التي تحتل أجندة الأردن اليوم هي تجنب الاستيلاء الإسلامي في سوريا. وفيما يتعلق بمستقبل سوريا، على غرار موقف تركيا، يفضل الأردن أن يرى نهاية حكم بشار الأسد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي نفس الوقت منع احتمالية أن تنقسم سوريا إلى جماعات طائفية مختلفة متطرفة. وحسب منى العلمي "انهيار سوريا وما يترتب على ذلك من تغير في السلطة بين السنة والشيعة سيكون بلا شك على مستوى عالي الأثر لتداعيات كبيرة في هياكل السلطة في البلدان المجاورة وعلى المجموعات الإقليمية المستقلة. إن عودة الجهاديين إلى وطنهم لن تؤدي إلا إلى تفاقم هذا الاتجاه. وإن انتصار حماس في غزة عام 2006، وظهورها بالنسبة لحركة فتح، فضلا عن عودة الإخوان في مصر وغيرها من عام 2011 يشير إلى ان الأردن يلعب دور "توسيع النفوذ الإقليمي" من خلال نشاط الأخوان المسلمين . في الواقع، إن تزايد النشاط الإسلامي السلفي في الأردن ، متجذر إلى حد كبير في الديناميكيات الإقليمية، لا سيما أنه "تأثير غير مباشر" للأزمة السورية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العلاقات بين حماس و الأردن تعززت بقرار عمان بعدم ممانعة الإخوان مماثلة للمملكة العربية السعودية ومصر. إن التوازن الداخلي في الأردن لا يسمح بمثل هذا السيناريو اليوم، الأمر الذي من شأنه أن يضر بعلاقاته مع الإخوان ويجعل هذه المرحلة الحساسة أكثر صعوبة. والحقيقة أن هذه المسألة تعتبر من أهم المسائل بالنسبة للحكومة التركية أيضا.

في الشرق الأوسط، وخلال مجريات الأحداث، نجد تركيا والأردن محاطة بالعديد من الصراعات الإقليمية. ونظرا لعدم استقرار الوضع في سوريا والعراق، فإن أي حالة من عدم الاستقرار في الأردن أو الاضطرابات ستشكل تهديدا آخر لتركيا.ولهذا فقد ظلت تركيا محايدة خلال الانتفاضات في الأردن ؛ وخلال مقاطعة الإخوان الانتخابية النيابية في عام 2013 التي كانت بسبب حرمانهم أو تحديدهم بعدد معين من المقاعد في المجلس النيابي. وتماشيا مع موقف الإخوان المسلمين من الانتخابات، رفضت جبهة العمل الإسلامي المشاركة في الانتخابات على نفس الأساس. وبعد الانتخابات، أصدرت وزارة الخارجية التركية بيانا في 25 كانون الثاني / يناير 2013، رحبت فيه "بالانتهاء المنظم للانتخابات الأردنية في بيئة يسودها السلام". ويولي البيان أيضا الانتباه إلى أن مساهمات البرلمان الجديد ذات أهمية قصوى للإصلاح الاقتصادي والسياسي في الأردن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ذلك البلد. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الاهتمام التركي المتزايد في بالأردن ينبع من محدداتها وتوجهاتها التي لم تختلف عما قبل الربيع العربي والتي أشار إليها المقداد(2012): في دراسته المحددات والتوجهات لواقع العلاقات التركية الدولية والتي كان من أبرزها وجود مساعي دولية لتركيا تعب رعن توجهات لإظهار دور محوري إقليمي نتيجة لامتلاك المقومات واستناداً إلى القواسم المشتركة مع العالم العربي" في ظل الاعتماد" على العلاقات الدولية المتبادلة مع عدم تخليها عن علاقاتها المعهودة بالمعسكر الغربي والمحافظة على مساعيها للانضمام للاتحاد الأوروبي وذلك من خلال السيرالمتوازنمعكافةالوحداتالسياسيةالدوليةدونالدخولفيحالةصراعمباشر.

ومهما يكن، فقد كان موقف تركيا قبل وبعد الانتفاضات العربية "قوة ناعمة" في تحفيز حركات التحول الديمقراطي في المنطقة. حيث كان استقرار المملكة من أولويات الحكومة التركية خلال هذه الفترة التي رحبت وقدمت كل الدعم لإعادة فتح الانتخابات البرلمانية التي جرت في كانون الثاني-يناير2013. والواقع أن الأردن تعتبر بالنسبة تركيا إحدى البلدان الرئيسية المستقرة والسياسيات المحررة في المنطقة التي يمكن أن تعزز التعاون الثنائي في المجالين السياسي والاقتصادي. وقد تم تصوير الربيع العربي مرة أخرى في الدور المحوري للمملكة في استعادة المنطقة التي تمر بمرحلة انتقالية مستمرة. وقد مثل الأردن وتركيا "الحلفاء التقليديين" الرئيسيين في الشرق الأوسط رغم ديناميكياتهم الداخلية المتباينة.

المطلب الثاني : تقييم أثر العامل الاقتصادي على مستقبل العلاقات الأردنية-التركية

مما لا شك فيه أن واقع وطبيعة العلاقات الأردنية التركية وما تتم به من نقاط ضعف وقوة أصبحت من أهم القضايا التي يتناولها الباحثين والمهتمين لمستقبل العلاقات الأردنية التركية وخاصة فيما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام المشترك والفرص والتحديات ، والرؤى المستقبلية. والحقيقة ان هناك ما يدفع إلى السعي نحو توطيد علاقات التعاون بين الأردن وتركيا وخاصة من خلال التعاون الاقتصادي وذلك لان هناك تصور قائم على أن التعاون الاقتصادي يمثل المعبر الأهم لإحداث التعاون على الأصعدة الأخرى، وذلك على الرغم مما تتمتع به كل من تركيا و الأردن من علاقات قائمة على التاريخ والقيم المشتركة، وبالنظر إلى تاريخ العلاقات التي يرجع تاريخها إلى عام 1937، عندما زار الملك المؤسس عبد الله الأول تركيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتقى بالرئيس التركي مصطفى كمال نجد أنها تمثلت بتوقيع اتفاقية الصداقة بين البلدين في ظل حكم الملك المؤسس والرئيس التركي عصمت أينونو في ذلك الحين في الحادي عشر من كانون الثاني عام 1947 والتي تعتبر بداية العلاقات الدبلوماسية والتي تبلور عنها في تلك الفترة افتتاح أول سفارة للجمهورية التركية في عمان. ولا أحد يغفل أن مجمل العلاقات منذ ذلك الحين لا زالت طيبة وأنها وصلت كثيرا إلى أعلى مستوياتها وخاصة مع بعد تولي الملك عبد الله الثاني لعرش المملكة وتولي حزب العدالة والتنمية سدة الحكم، وخاصة بعد أن زار الرئيس التركي السابق "عبد الله غل" الأردن في شهر كانون الأول/ديسمبر 2009، وبعد زيارة جلالة الملك عبد الله الثاني تركيا في شهر آذار من عام 2013 من اجل محادثات تناولت قضايا "المنطقة والعلاقات الثنائية." ولكن على الرغم من ذلك الدفء في العلاقات إلا أنها شهدت فتورًا ما بين الفترة والأخرى وخاصة على صعيد العلاقات السياسية وذلك تبعا للسياقات والمواقف بين البلدين والتي تمثلت بثورات الربيع العربي وما تبعه من المخرجات السياسية التي تمخضت عنها. ورغم ذلك فان الأردن وتركيا تشترك بحدود طويلة مع سوريا مما قد ينعكس عليهما بنفس الآثار لما تسبب ذلك في تدفق مئات الآلاف من اللاجئين وتحملهما لأعباء مادية ومعنوية استضافتهم، وأكثر من ذلك فلا زالت القضايا الأمنية مشتركة إذ يواجه البلدان تحديات أمنية متفاقمة نتيجة سيطرة بعض المنظمات الإرهابية المسلحة على المعابر الحدودية التي تربطهما بكل من سوريا والعراق. ولهذا وغيره من القضايا المشتركة فان محالات التعاون تزداد يوما بعد يوم وعلى جميع الأصعدة، فقد شهد العام 2014، على سبيل المثال، العديد من النشطات المشتركة بين كل من تركيا و الأردن وخاصة فيما يتعلق في التحالف الإسلامي العسكري الذي تقوده المملكة العربية السعودية والتحالف الدولي لضرب داعش حيث تشير بعض التقارير إلى وجود أنشطة وتدريبات عسكرية مشتركة تشترك فيها كل من الأردن وتركيا. وهكذا فقد بات واضحا أن استقرار الأردن وتركيا عامل مهم في استقرار وأمن المنطقة، وهو الأمر الذي يدفع إلى تطوير العلاقات وترسيخ الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بينها وبين شعوبها. والحقيقة أن هذا ما انعكس فعلا في الجهود والمساعي البلدين والتي تكللت بزيارة رئيس الوزراء التركي السابق أحمد داوود أوغلو الأردن يوم 2016/3/26،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي بحث في مجالات التعاون في الكثير من المشاريع والبرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية وما تبع ذلك من التبادل المعرفي والثقافي والعلمي والتنمية الريفية ودعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقوية الإدارة الوطنية والمحلية والبيئة والمصادر المتجددة والصحة والزراعة والنقل والمياه والصرف الصحي وغيرها من المشاريع. ومهما يكن فقد انتهت هذه الزيارة بتوقيع الجانبين العديد من اتفاقيات التعاون التي ضمت مجال العمل والضمان الاجتماعي، والتعاون في الملاحة الجوية، واتفاقيات أخرى تعلقت بمشروع ترميم الخط الحديدي الحجازي ومجال النقل الجوي والأرصاد الجوية وحماية الغابات وتشجيع الاستثمارات المتبادلة. وإضافة إلى ذلك فان الوعي في مدى أهمية تلك العلاقات قد امتد إلى المشاعر المتبادلة بين شعوب البلدين، وخير دليل على ذلك هو ما شهده الأردن من حالة الرفض والاستياء الشعبي للمحاولة الانقلابية الفاشلة التي حدثت في تركيا في شهر تموز من العام الماضي 2016، إلى جانب ما عبرت عنه الحكومة الأردنية من قلقها إزاء تلك الاضطرابات التي شهدنها تركيا والتي نتج عنها عشرات الضحايا ومئات المصابين .

وها نحن اليوم بانتظار نتائج الزيارة الأخيرة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للأردن 8-2017 التي كانت بدعوة من الملك عبد الله الثاني لتعزيز العلاقات الثنائية. وبداية فان الدعوة وتلبية الدعوة تعكسان مدى الوعي بالدور الذي تلعبه كل من البلدين وانعكاسه على الآخر وأهميتهما الجيوسياسية في المنطقة. وقد أشارت تركيا بوست إلى الآمال التي يعقد كل من الشعبين الأردن ي والتركي من تلك الزيارة حيث قالت:

إن الشعبين الأردن ي والتركي يتطلعان بأمل كبير أن تكون هذه الزيارة صفحة جديدة من العلاقات الجيدة بين بلديهما انطلاقا من المصالح المشتركة التي تجمعهما إلى جانب الموروث الحضاري والثقافي المشترك بينهما بعيداً عن سياسة المحاور (تركيا بوست، 2017)

ومن أهم ما جاء في الصحف:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملك: علاقاتنا التاريخية الممتدة عبر سبعين عاما مصدر فخر لبلدينا. كما قال الملك: سنتمكن من التغلب على جميع المصاعب أمامنا.

أما الرئيس التركي، فقد قال:

نحن كدولة وشعب تركي سنكون دائما وأبدا إلى جانب الأردن .

كما أكد الرئيس على أهمية الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس. وقد تناول الطرفان آليات تعزيز التعاون بين البلدين في المجالات كافة، ومستجدات الأوضاع على الساحة الإقليمية. والاهم من ذلك هو التأكيد على أهمية مواصلة التشاور والتنسيق بين البلدين تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتوسيع آفاق التعاون في المجالات الاقتصادية الاستثمارية وتحسين العلاقات والاقتصادية ، السياسية ، والعسكرية، والأمنية، والاجتماعية. ومن جانبه، أكد رئيس الجمهورية التركية، رجب طيب أردوغان، على أهمية القضية الفلسطينية، واستمرار دعم دور الأردن في حماية المقدسات في القدس. وان تركيا ستستمر بالعمل معا لمنع تكرارا لاعتداءات والخروقات التي حصلت في المسجد الأقصى الشهر الماضي. كما دعا إلى التضامن كمسلمين عن طريق تعزيز التعاون والتشاور.

والواضح أن العلاقات الاقتصادية تمضي بتطور مستمر منذ العام 2009 وهو ما صرح به رفعت هيسار أوغلو رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية حيث أكد على إن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن وتركيا تشهد تطورا نوعيا وخاصة في أعقاب توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا و الأردن عام 2009، إضافة إلى توقيع واتفاقية تشجيع الاستثمارات المتبادلة، وما تبع ذلك بخصوص اتفاقية إلغاء متطلبات التأشيرة لمواطني البلدين. والحقيقة انه كان هناك أثر واضح من جراء توقيع الاتفاقيات وخاصة في توسيع آفاق التعاون الاقتصادي الذي نتج عنه زيادة حجم المبادلات التجارية المشتركة إلى مستويات متقدمة، والجداول آنفة الذكر تبين أن الميزان التجاري بين الأردن وتركيا قد تجاوز المليار دولار سنويا مقارنة ما كان عليه قبل بضع سنوات حيث لم يتجاوز 500 دولار. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن ما شجع على ذلك هو أن اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين تمنح المنتجات الزراعية والصناعية معاملة تفضيلية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أنها تعفى جميع السلع المدرجة فيها الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل، وإضافة إلى ذلك يتم خفض الرسوم الجمركية على الواردات ذات المنشأ التركي بنسبة تتراوح بين 55- 65 بالمائة. ليس هذا فحسب، فان القطاع الخاص التركي يسعى للمساهمة بفاعلية من أجل الوصول بالميزان التجاري بين البلدين إلى حدود 5 مليارات دولار سنويا، ناهيك عن رغبة الطرفين وإمكانيتهم في زيادة حجم التجارة بينهما إلى حوالي 5 مليارات دولار في القريب العاجل. وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية التي يواجهها الأردن جراء الأزمات المتلاحقة، إلا انه لا زال يحافظ على نموه الاقتصادي في نطاق معدلات جيدة وقد كون هذا لما يتميز به الاقتصاد الأردن ي من قدرة على مواجهة التحديات من حيث انه اقتصاد تنافسي بامتياز قادر على التأقلم والتكيف مع كل المتغيرات بكل أشكالها لأنه يعتمد على تنوع المداخيل وليس على دخل واحد إضافة لما يتمتع به الأردن من عوامل استقرار اقتصادي واستثماري وسياسي. ومما لا شك فيه أن هذه العوامل تلعب دورها في تحفيز المستثمرين في تركيا على الاستثمار في الأردن خصوصا القطاع الصحي والسياحي والطاقة البديلة والصناعة الدوائية والاتصالات والتعليم. كما يؤكد أوغلو على أن المناخ الاستثماري في الأردن وتركيا يوفر بيئة خصبة للقطاع الخاص لتنفيذ مشروعات استثمارية بما ينعكس على تعزيز النشاط الاقتصادي، كما أكد على ضرورة أن يكون هناك خط ملاحي يربط بين الأردن وتركيا لتسهيل عملية الاستيراد والتصدير بين البلدين(رئيس اتحاد الغرف التركية، 2017)

وعلى الرغم من التطورات المضطردة في العلاقات إلا أن هناك بعض المخاوف التي تواجه العلاقات التركية الأردنية. والتي منها ما حصل أبان الربيع العربي إذ أن المحللين أكدوا على أن ثورات الربيع العربي كانت السبب الأكبر في توتر العلاقات بين تركيا و الأردن ، وهو الأمر الذي يكون قد تطلب إعادة رسم خريطة العلاقات بين البلدين من جراء الموقف السياسي المتباين تجاه الربيع العربي في بعض الدول العربية. ومن ناحية أخرى فقد أشار أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة الأردن به الدكتور حسن المومني إلى أن العامل الأهم في تذبذب العلاقات بين أنقرة وعمّان كان بسبب ملف الإخوان المسلمين حيث أشار إلى عدم ارتياح الأردن من الدعم التركي المطلق للإخوان وخاصة في مصر ثم في سوريا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أشار إلى المناورة السياسية التي تلعبها تركيا من حيث أن الانفتاح التركي مؤخرا على دول المنطقة كان بسبب محاولة تكيفها مع الوضع الإقليمي السياسي الذي يهدف إلى احتواء سلبيات علاقتها المتراجعة مع روسيا." وإضافة إلى ذلك فان من المخاوف أيضا ما أشار إليه البرلماني الأردن ي ممدوح العبادي، الذي أكد على طبيعة العلاقة التاريخية بين البلدين التي تمزج بين السياسي وخاصة العلاقات المميزة التي تجمع ملك الأردن بالرئيس التركي رجب الطيب أردوغان. وقد أشار أيضا إلى أن شعور أنقرة خلال السنوات الأخيرة قبل وبعد الربيع العربي بأنها الأب الروحي القادر على تغيير الأنظمة في المنطقة استنادًا لعلاقتها مع الجماعات الإسلامية ، كان سببا في تراجع العلاقات بين عمّان وأنقرة، ناهيك عما أشار إليه من الموقف التركي في سوريا المتعلق بدعم المعارضة وتمويلها، إذ أن هذا يتعارض مع الموقف الأردن ي الملتزم بالحل السياسي لإنهاء الصراع في سوريا، وهو الأمر الذي قد يكفل تباعد وجهات النظر بين البلدين."

وبناء على ذلك فهناك العديد من الأصوات الأردنية التي تطالب بتجميد العلاقات السياسية والعسكرية والأمنية مع تركيا. وفي نفس الوقت هناك العديد من الأصوات التركية التي ترى عدم جدوى عمّان على خارطة العلاقات الخارجية لتركيا. والواقع أن من يتابع المشهد الأردني التركي عن كثب يقلل من احتمالية فرص التعاون العسكري الأمني السياسي بين البلدين، خاصة في ظل تمسك كل منهما بموقفه دون الاستعداد لبعض التنازلات. وهو ما بدا واضحا إذ أعلنت المؤسسة الأمنية الأردنية رفض التعاون أو التفاعل مع تركيا إلا في الحدود البيروقراطية الرسمية، وخاصة فيما يتعلق بضراوة تخلي أنقره عن لإطاحة بنظام الأسد في سوريا، وتوحيد الجبهتين الشمالية والجنوبية، الذي اعتبرته الأردن "دعمًا للإرهاب".ومن ثم فلا يوجد في الأفق احتمالات قوية لبناء جسور ثقة خصوصًا في المجالين الأمني والسياسي ورغم ذلك فالعلاقات الاقتصادية تسهم غالبا في إعادة المياه إلى مجاريها إذ أن زيارة أحمد أوغلو رئيس الحكومة التركية الأخيرة للأردن عملت على تلطيف الأجواء ولو انه غلب عليها الطابع الاقتصادي إذ أنها تحمل في طياتها حرص تركيا على استمرار العلاقات مع الأردن حتى وإن كان مؤقتًا ".(هليذي بالتعاون، 2016).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا فان العلاقات الاقتصادية تترك الباب مفتوحا في مجالات للتعاون الأخرى بين البلدين. وعليه فإن العلاقات الاقتصادية الأردنية التركية قد تؤسس لمشاريع مشتركة إقليمية قد تسهل الانفتاح على تركيا مع ضرورة قيام تركيا بالتنسيق مع الأردن بالقيام بدور فاعل لتحقيق المصالح العربية الإسلامية أو المشتركة وذلك بسبب الموقع والأهمية الإستراتيجية لكلا البلدين وعلاقاتهما الإقليمية والدولية على اعتبار أن لديهما فهما مشتركا ومصالحا مشتركة أمام التحديات التي تمر بها كل منهما والمنطقة بأسرها. كما أن العلاقات الاقتصادية الأردنية التركية تؤكد على العودة إلى الجغرافيا بدلا من التاريخ الحافل بعقدة الدولة العثمانية التي لا زالت تملي بالاختلافات والخلافات التي لا مكن حصرها وهي تجربة موجودة بالغرب الذي لم يحقق الاستقرار إلا بتخليه عن الوجهة التاريخية المليئة بالصراعات والقضايا الشائكة ليستبدلها بالارتباطات الجغرافية التي تحقق مصالحهم (العلاقات الأردنية-التركية، 2013)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج والتوصيات

من أهم النتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسة، ما يلي:

النتائج

منذ بداية الانتفاضات العربية، 2011 ولاحقا بدأت السياسات الإقليمية تتقلب،بسبب التغيير في الأنظمة الحالية، التي أطيح ببعض منها

تعتبر معبر لتركيا في المنطقة وجسر بناء بين الغرب والشرق؛ إسرائيل في الغرب والعالم العربي في الشرق

العلاقات الاقتصادية تسهم غالبا بإعادة المياه إلى مجاريها وتزيد من احتمالات بناء جسور ثقة خصوصًا في المجالين الأمني والسياسي

قد تؤسس العلاقات الاقتصادية الأردنية التركية لمشاريع مشتركة إقليمية قد تشهد الانفتاح على تركيا .

الموقع والأهمية الإستراتيجية لكلا البلدين وعلاقاتهما الإقليمية والدولية على اعتبار أن لديهما فهما مشتركا ومصالحا مشتركة أمام التحديات التي تمر بها كل منهما والمنطقة بأسرها.

كما أنا العلاقات الاقتصادية الأردنية التركية تؤكد على العودة إلى الجغرافيا بدلا من التاريخ الحافل بالاختلافات والخلافات التي لا يمكن حصرها وهي تجربة موجودة بالغرب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن واقع وطبيعة العلاقات الأردنية التركية وما تتم به من نقاط ضعف وقوة أصبحت من أهم القضايا التي يتناولها الباحثين والمهتمين لمستقبل العلاقات الأردنية التركية وخاصة فيما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام المشترك والفرص والتحديات ، والرؤى المستقبلية

أن التعاون الاقتصادي يمثل المعبر الأهم لإحداث التعاون على الأصعدة الأخرى،وذلك على الرغم مما تتمتع به كل من تركيا والأردن من علاقات قائمة على التاريخ والقيم المشتركة

شهدت العلاقات فتورًا مابين الفترة والأخرى وخاصة على صعيد العلاقات السياسية وذلك تبعا للسياقات والمواقف بين البلدين والتي تمثلت بثورات الربيع العربي وما تبعهما لمخرجات السياسية التي تمخضت عنها .

وفرت مجالات التعاون في الكثير من المشاريع والبرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية وما تبع ذلك من التبادل المعرفي والثقافي والعلمي والتنمية

التأكيد على أهمية مواصلة التشاور والتنسيق بين البلدين تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

ضرورة قيام تركيا بالتنسيق مع الأردن بالقيام بدور فاعل لتحقيق المصالح العربية الإسلامية أو المشتركة

الاستفادة من التجربة التركية وتطبيق النموذج الاقتصادي التركي في البيئة الأردنية في العلاقات الدولية والتوسعة الاقتصادية

توسيع آفاق التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمارية وتحسين العلاقات الاقتصادية،السياسية،والعسكرية،والأمنية،والاجتماعية

تعزيز آليات التعاون بين البلدين في المجالات كافة ،ومستجدات الأوضاع على الساحة الإقليمية.

زيادة التبادل المعرفي والثقافي والعلمي والتنمية

البحث عن أفضل مجالات التعاون في الكثير من المشاريع والبرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية

تطوير العلاقات وترسيخ الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بينها وبين شعوبها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

المراجع العربية

الكتـب

بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى،المدخل في علم السياسة ،مصر ،القاهرة ،مكتبة الانجلو المصرية ،1998،ص 338

جيمس دوفرتي وروبرت بالتسغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة : د/ وليد عبد الحي ، الكويت ، كاظمة للنشر ، 1985، ص 26

الداقوقي، إبراهيم ، صورة الأتراك لدى العرب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. 2001

خورشيد حسين دلى،تركيا وقضايا السياسة الخارجية ،من منشورات اتحاد الكتاب العرب. 1999

درويش هدى ،العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية ،دار القلم دمشق2002

رضوان، وليد ،العلاقات العربية التركية في القرن العشرين(العلاقات السورية التركية نموذجًا) دمشق،مطبعة دار عبد المنعم. 2004

الدسوقي،عيسى السيد ، توجهات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ،دار الاحمدى للنشر والتوزيع ، القاهرة. 2008

صابر،فوزية ،في كتاب احتلال العراق وتداعياته عربيًا وإقليميا ودوليًا ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2004

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كرامر،هاينس ،تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد،ترجمة فاضل جتكر،المملكة العربية السعودية،العبيكان. 2001

مقلد، إبراهيم صبري، العلاقات السياسية الدولية ،ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1987.

ناصف، يوسف، النظرية في العلاقات الدولية ،لبنان، بيروت ،دار الكتاب العربي ، 1985، ص 11.

الدوريات

1. جفال عمار،التنافس التركي – الايراني في آسيا وسطى . والقوقاز ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2005 العدد 106.

2. جلال الدين كارت، السياسة الخارجية التركية إبعادها وآفاقها، شؤون . الأوسط، 2002 العدد 107 ،ص 132.

3. السبعاوي ،عوني عبد الرحمن ،إسرائيل ومشاريع المياه التركية، مستقبل الجوار المائي العربي سلسلة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإسلامية الإستراتيجية ،سلسلة الدراسات الإستراتيجية، 2013العدد 10 ص 1.

4 . شايمر، جونمير،الواقعية: العالم الحقيقي والعالم الأكاديمي، ترجمة جلال خشيب، 2011 .Internationalstudiestoridges.maktoobblog.com/273.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. شنكاو والحضرمي،الدولة الصغيرة : القدرة والدور، مقاربة نظرية. المنارة ، المجلد 19،العدد 4، 2013. و chegaouticham.elaphbiog.com/posts.aspx?U (2010|2|26،)

=2309&A=4166.

العيسوي سارة، الأهداف الإستراتيجية لتركيا، قراءات إستراتيجية، 2000 العدد6.

المقداد، محمد (2012).سياسة تركيا الداخلية في ظل سلطة حزب "العدالة والتنمية (2002-2009). التنمية الاقتصادية والمسألة الكردية :حالتي دراسة. مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 9 العدد 1أ، 2012 ،ص 39.

المقداد، محمد (2012)،واقع العلاقات التركية الدولية: المحددات والتوجهات (2002-2010). مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد9 العدد 1ب، 2012 ،ص 431.

الرسائل الجامعية

الجندلي،عبد الناصر،"انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية ،فرع العلوم السياسية، جامعة قسنطينة،2005/2004.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الأجنبية

الكتب

Williams, P., and D. M. Goldstein,. Classic readings and contemporary debates in international relations. 3rd ed. London: Thomson Wadsworth. 2006

Vasquez, J.A.,. The power of politics: from realism to neotraditionalism. Cambridge: Cambridge University Press.1999

Sutch, Peter & Juanita Elias . International Relations the Basics.London & New York: Tailor & Francis Group.2007

Sutch, Peter & Juanita Elias . International Relations the Basics.London & New York: Tailor & Francis Group2007

Strange S. States and Markets. Pinter Publishers, London.1988

Sally R. Classical Liberalism and International Economic Order: Studies in Theory and Intellectual History. London: Routledge.2002

Russett, Bruce and John R. Oneal. Triangulating Peace: Democracy, Interdependence and International Organizations.New York: Norton. 2001

Robert Keohanc and Joseph Nyc, Power and Interdependence (Boston: LIttle. Brown, 1،977)

Polachek, Solomon W. and Judith McDonald. Strategic Trade and Incentives for Cooperation, In M. Chatterji and L. Forcey (ed.), Disarmament, Economic Conversion and the Management of Peace. New York: Praeger.1992

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Milner, HV.Interests, Institutions, and Information: Domestic Politics and International Relations. Princeton: PrincetonUniversity Press1997

Keohane R, Nye J. “Interdependence in World Politics.” In Crane, G.T. & Amawi, A., The Theoretical Evolution of International Political Economy: A Reader. New York: Oxford University Press.1997

Insulza, José Miguel, , (edit, Economic Cooperation , (1-10), Editorial Los Andes.), (1998)

Ian Bremmer, The End of the Free Market: Who Wins the War Between States and Corporations (New York: Portfolio, 2010)..

Groom A, Light M (eds). Contemporary International Relations: A Guide to Theory. London and New York: Pinter Publishers.1994

Easter, Christopher, Small States Development A Commonwealth Vulnerability Index, CARPAX Publishing, Found Table (1999), 2000. p. 404.

Dixit, A. & V. Norman.. Theory of International Trade: A Dual General Equilibrium Approach Cambridge: Cambridge University Press.1980. Saylor URL: http://www.saylor.org/books

Cox R. Production, Power, and World Order: Social Forces in the Making of History. New York: Columbia University Press. 1987http://www.academicjournals.org/article/article1379758458_Mgonja%20and%20Makombe.pdf

Coombes, David L., Representative Government and Economic Power, Ashgate Pub. Co., 1982, pp.66-67.

www.manaraa.com

1.ALİ ZANA ÇEKER. TURKEY-JORDAN TRADE RELATIONS. Master thesis, unpublished, İSTANBUL-2010

2.Mansfield, Edward D. and Brian M. Pollins. The Study of Interdependence and Conflict, Journal of Conflict Resolution 2001, 45: 834-859

3.LUTSENKO, YANA. Trust in International Relations: Case Study of Russian-Finnish Cooperation. University of Tampere Master's Thesis, November 2011

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Amir Hossain. Impact of International Relations in Trade & Development from Bangladesh Perspective. Md., International Journal of Multidisciplinary & Allied Studies,.Published by: Scholedge R&D Center Vol.02, Issue 12(2015) pp29-42

Barbieri, Katherine. Economic Interdependence: A Path to Peace or a Source of Interstate Conflict? Journal of Peace Research, 199633(1): 29-49

Boniface E.S. Mgonja and Iddi A.M. Makombe. Debating international relations and its relevance to the third world. African Journal of Political Science and International Relations Vol. 3(1), pp. 027-037, January 2009 .

Brian Barry. “Do Countries have Moral Obligations The Case of World Poverty.” in Sterling McMurrin, cd., The Tanner Lciures on Human I’alues, Vol. ii (Salt Lake City: University of Utah Press, zgSi), 30. Barry’s use of the term “anarchy” obviously differs fromits more typically circumscribed meaning in international relations: “the absence of an

Busse, Matthias and Koeniger, Jens.Trade and Economic Growth: A Re-Examination of the Empirical Evidence,2012. SSRN Electronic Journal. DO - 10.2139/ssrn.2009939

Charles Lipson. International Cooperation in Economic and Security Affairs World Politics. Vol. 37, No. 1 (Oct., 1984), pp. 1-23

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Ion L. Fuller, “Law and Human interaction,” in Harry M. Johnson, cd., Social System. and Legal Process Theory, Comparative Perspectives. and Special Studies (San Francisco: Jossey Bass, ‹4)8), 6i, 76.

Kieran E. Uchehara. Economic Cooperation and Scholarships to African Countries: The Case of Turkish Government Scholarships for African Countries. Istanbul Ticaret Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi Yıl:9 Sayı:17 Bahar 2010 s.67-82

Krasner, Stephen, "Structural Causes and Regime Consequences: Regimes as Intervening Variables", International Organization, Special Issue, 36(2), Spring 1982, p.185.

Kürşat Burak SERTKAYA Turkey-Jordan STA and its Effects (February 2015) (Date of Agreement: 01.03.2011)

Mason A. Carpenter and Sanjyot P. Dunung () Challenges and Opportunities in International Business, 2012. (v. 1.0)

Polachek, Solomon W. Conflict and Trade, Journal of Conflict Resolution, 1980, 24: 55-78.

Pollins, Brian. Conflict Cooperation and Commerce: The Effect of International Political Interactions, American Journal of Political Science, 1989, 33: 737-761.

Reuveny, Rafael and Heejoon Kang. International Trade, Political Conflict/ Cooperation, and Granger Causality, American Journal of Political Science, 1996, 40: 943-970

www.manaraa.com

Ruggie J. “International Regimes, Transactions and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order”. International Organization. 1983, 36(2):379-415.

Sen, Sunanda.. “International Trade Theory & Policy:What Is Left of the Free Trade Paradigm?” Development and Change(November 2005) 36(6): 1011–29, New York: Levy Economics Institute

Sherman, Richard Democracy and Trade Conflict. International Interactions,(2001). 27(1): 1-28

Stein, Arthur A., "The Politics of Linkage", World Politics, 33(1), October 1980, p.62.

The Benefits of International Economic Integration: a Perspective from Nigeria's Economic History. International Journal of Scientific Research in Educational Studies & Social Development. | IJSRESSD. Online: 2579 – 1060 | Volume 2, Number 1 September, 2017

Yuan-Ching Chang. Economic Interdependence and International Interactions: The Relationship Between Trade, Foreign Aid, and Tariff Tamkang. Journal of International Affairs . JEL: D74, F13, P26

www.manaraa.com

APRC: Arab Petroleum Research Center, Jordan, in Arab oil & gas directory 2003: Paris, France, Arab Petroleum Research Center, 2003p. 191-206

Demirtaş, Bahattin . TURKEY-JORDAN RELATIONS IN THE FACE OF MIDDLE EASTERN DEVELOPMENTS (1923-1980). Proceedings of INTCESS15- 2nd International Conference on Education and Social Sciences on 2-4 February 2015- Istanbul, Turkey

EIA: Energy information administration. Jordan EIA(2001) http://www.mafhoum.com/press3/105E12.htm retrieved: 21-9-2017

Herman Wijffels (World connectors), Rolph van der Hoeven (ISS), Jos van Gennip (Socires), Frans van den Boom (NCDO) and Gabi Spitz (NCDO). A new approach to international cooperation. Amsterdam, 30 November 2012

(IACE). Institute of APEC Collaborative Education. Understanding of International Cooperation. 2013

Pevhouse, Jon C. "Democracy from the Outside-In: International Organizations and Democratization. International Organization, 56 (3), Summer 2002, p.515.

World Trade Organization , Ministerial Declaration, WT/MIN (01)/DEC/1.2001

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المواقع الإلكترونية

A Postmodernist View, (2015). Ret, on nob 10th, 2017. https://www.ukessays.com/essays/politics/a-postmodernist-view-of-international-relations-politics-essay.php

بكر البدور، (2014)

http://www.albosala.com/News/Articles/2017/8/21/%D8%AD%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9 Ret on Nov. 10th, 2018

(عنان، 2016)

http://www.noonpost.org/content/11227 ret. on 11th Nov. 2017

(العلاقات الاقتصادية والتجارية)

http://www.jordanembassyankara.gov.jo/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9

(دائرة الإحصاءات العامة، 2017)

http://www.dos.gov.jo

(الغد. طارق الدعجة، 2017)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

http://www.alghad.com/articles/1495372-%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1-%D8%A8%D9%80%E2%80%98%E2%80%98%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A9%E2%80%98%E2%80%98-%D9%85%D8%B9-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7

EIA(2001) http://www.mafhoum.com/press3/105E12.htm retrieved: 21-9-2017

(تركيا بوست 2016)

http://www.turkey-post.net/p-215844

(الملك يستقبل اردوغان ، 2017)

http://www.hala.jo/2017/08/21/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86/

(رئيس اتحاد الغرف التركية 2016)

https://www.addustour.com/articles/61394-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B4%D9%87%D8%AF-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7-
%D9%86%D9%88%D8%B9%D9%8A%D8%A7

(العلاقات الأردنية- التركية، 2013)

http://www.alghad.com/articles/524068-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%D8
%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9

The Jordan Times, 12 May 2014.www.jordantimes.com/

Dale Gavlak (2011). http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-13163870

https://www.jn-news.com (هل يذيب التعاون الاقتصادي جليد الخلافات بين الأردن وتركيا)

https://www.jn-news.com/%d9%87%d9%84-%d9%8a%d8%b0%d9%8a%d8%a8-
%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9%d8%a7%d9%88%d9%86-
%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%8a-
%d8%ac%d9%84%d9%8a%d8%af-
%d8%a7%d9%84%d8%ae%d9%84%d8%a7%d9%81/

The Impact of the Economic Factor in the Jordanian-Turkish Relations

2002 – 2016

Prepared By

Hilal Salih Zyout

Supervised By

Prof. Mohammed Al-mogdad

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The study aimed at uncovering the impact of the economic factor on Turkish-Jordanian relations, especially after the emergence of the Development and Justice Party (2002- 2016). To achieve the objectives of the study, the study has reviewed: first , all concepts and ways of thinking at which the international relations between Jordan and Turkey were built, especially those related to the historical and cultural dimensions, and secondly, the found has reviewed the nature of the Jordanian-Turkish relations and their development before and after the Development and Justice Party came to power, where economic and political issues that push the parties towards establishing sustainable international relations to achieve common interests at the local, the regional and international levels. The study found that Turkey and Jordan have been important allies in the Middle East since the outbreak of the Cold War, and stability in the Middle East is central to the nature of their international relations to end the crises they face in particular and the region in general. The study also showed that there is a fluctuation in the nature of the relations between the two countries and that economic relations, in addition to its feature in establishing joint regional projects that may facilitate openness to Turkey, often contribute to increasing the possibility of building bridges of confidence, especially in the security and political fields. Furthermore, the study found that Jordanian-Turkish relations also emphasize the return to geography rather than history. More importantly, the study showed Turkey's keenness to maintain economic relations with Jordan. Among the recommendations are the need to coordinate between Jordan and Turkey to achieve common interests, to seek the best areas of cooperation in development projects and to take care of the concerns and fears facing the two countries and to benefit from the Turkish experience by applying the Turkish economic model in the Jordanian environment in international relations and economic expansion.

www.manaraa.com